بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأزهر – غزة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

عماده الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة

(دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في أيلول 2005)

The political and security-related effects of the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in September 2005

إعداد الطالب:

علاء الدين خليل محمد المشهراوي

تحت إشراف:

الاستاذ الدكتور أسامه أبو نحل

و الدكتور خـــــالد شعبـــــان

بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

ايار – 2013 م

أَعوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيمِ

بِسْــــمِ اللَّهِ الرَّحْــمَنِ الرَّحِيــمِ

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّـــذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّـــذِينَ

أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العلي العظيم

محتويات الدراسة

الاهـداء	ز
الشكر	ح
ملخص الدراسة	ط
Abstract	ى

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

1-المقدمة	**2**
2- مشكلة وأسئلة الدراسة	**4**
3-فرضيات البحث	**5**
4-أهمية البحث	**5**
5-أهداف البحث	**6**
6-حدود البحث	**6**
7-منهجية البحث	**6**
8-مصطلحات البحث	**7**
9-الدراسات السابقة	**8**

الفصل الثاني: قطاع غزة والانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول : الواقع الجغرافي والتاريخي لقطاع غزة	**12**
أولا : الموقع وأهميته	12
ثانيا : التجمعات السكانية في القطاع	13
ثالثا : سكان القطاع	14
رابعا : الحدود	14
خامسا : المعابر	15
المبحث الثاني : المستوطنات الإسرائيلية جغرافيا وتاريخيا	**16**
اولا : الاستيطان والصهيونية :	16
ثانيا : جغرافية المستوطنات	19
ثالثا : أهداف وتاريخ الاستيطان	20
رابعا : توزيع المستوطنات	21
المبحث الثالث: الأهداف والأسباب الإسرائيلية لعملية الانسحاب	**24**
أولا : تفادي الخطر الديمغرافي	27
ثانيا : إلغاء خيار الدولة ثنائية القومية	28
ثالثا: ترسيخ مبدأ يهودية الدولة	29
رابعا : الاقتصار على خيار دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة دائمة	30
خامسا : التخلص من عبء غزة الامني	30
الدوافع الإسرائيلية لخطة شارون	32

المبحث الرابع : الأبعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي	**36**
اولا : خلفيه تاريخيه لانتهاكات الاحتلال	39
ثانيا : الأبعاد القانونية للأراضي التي تنسحب منها إسرائيل	39
ثالثا : اعفاء الاحتلال من جرائمه	41
رابعا : آثار الانسحاب الإسرائيلي على سيادة قطاع غزة	42
خامسا : سجل السكان	44
سادسا : موقف السلطة الفلسطينية القانوني	44
سابعا : إحكام السيطرة على قطاع غزة	45
ثامنا : المواقف الدوليه	46
تاسعا : استراتيجيه اسرائيل القانونية للانسحاب	47
عاشرا : استراتيجيه اسرائيل القانونية للانسحاب	47

الفصل الثالث: واقع الانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول : مخاوف خطة شارون الأحادية	**50**
اولا : المخاوف الفلسطينية	50
ثانيا : مخاوف إسرائيلية من التهديد الناجم عن فك الارتباط	53
ثالثا : مخاوف مصرية من الانسحاب الإسرائيلي من غزة	57
المبحث الثاني : المواقف الفلسطينية الناجمة عن الانسحاب	**61**
تباين المواقف الفلسطينية	61
أولا : الموقف الرسمي الفلسطيني	63
ثانيا : موقف الفصائل	65
ثالثا : الموقف الشعبي	67
المبحث الثالث : التقييم الإسرائيلي لعملية الانسحاب	**69**
أولا : تصريحات قادة إسرائيل بالفشل	69
ثانيا : استمرار معاناة الجيش والمستوطنين	72
ثالثا : تفوق المقاومة عسكريا	72
رابعا : فشل القضاء على خيار المقاومة	73
خامسا: مراجعة العقيدة الأمنية	75
سادسا : فشل في منع تهريب السلاح	76
المبحث الرابع : اثر الانسحاب في الفصل بين قطاع غزة والضفة	**77**
1-مطامع اسرائيليه في الفصل	77
2-واقع الفصل	78

3-خطة الفصل	79
4-الفصل جزء من الحل النهائي	80
5-خيار الدولة المؤقتة	82

الفصل الرابع : تداعيات ما بعد الانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول : اثر الانسحاب على الانتخابات والنظام السياسي	**84**
1-الانسحاب والإنتخابات	84
2-الانتخابات وأزمة السلطة	85
3-حركة حماس والانتخابات	88
4-العملية الانتخابية:	90
5-فوز حماس وتأثيره على القوى والفصائل الفلسطينية	93
6-تأثر حركة فتح :	96
7-التحول في المشهد السياسي الفلسطيني	97
8-تداعيات مشاركة حماس بالانتخابات	100
9-انعكاسات الانتخابات السياسيه	103
10- حالة سياسية جديدة	106
المبحث الثاني : الآثار الامنية بعد عملية الانسحاب	**109**
أولا : السلطـة والفلتان الأمني	109
1- تورط الأجهزة الأمنية:	109
2- تعدد الأجهزة الأمنية:	110
3- أشكال حالة الفلتان الأمني	112
4- دور الاحتلال في الفلتان الأمني	113
5- أسباب أخذ القانون باليد	113
6- غياب سيادة القانون في أراضي السلطة	114
7- تشكيل القوة التنفيذية	114
الانسحاب والفلتان الأمني	129
أولا : دور وزارة الداخلية	129
ثانيا : علاقة السلطة والفصائل	130
ثالثا : حادثه جباليا وشرارة الصدام	130
رابعا : أول شتباك مسلح	131
خامسا : دور المجلس التشريعي	131
ثانيا : ملامح الحالة الداخلية الفلسطينية زمن الانسحاب:	115

ثالثا : الانسحاب والفلتان الأمني	120
المبحث الثالث : الآثار السياسية لعملية الانسحاب	**122**
اولا : الانسحاب وحقيقة إنهاء للاحتلال	122
ثانيا : المرتكزات الإسرائيلية للانسحاب تجاه السلطة	125
ثالثا : تأثير الانسحاب على الانتخابات التشريعية	131

الفصل الخامس : مستقبل قطاع غزة

المبحث الأول : مستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي	**140**
أولا : الرؤية الفلسطينية الرسمية	140
ثانيا : الرؤية الفصائل الفلسطينية	141
ثالثا : الرؤية العربية	142
رابعا : الرؤية الإسرائيلية	143
خامسا : الرؤية الدولية	144
المبحث الثاني : الانسحاب ومستقبل المقاومة الفلسطينية	**145**
1-موقف السلطة من سلاح المقاومة:	145
2-موقف فصائل المقاومة من نزع سلاحها:	146
3-آلية صنع و تدفق سلاح المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة:	148
المبحث الثالث : أزمة النظام السياسي الفلسطيني	**149**
حماس وتجربة السلطة	150
سيناريوهات الخروج من أزمة النظام السياسي	151
المبحث الرابع : تقييم الوضع الفلسطيني	153
المؤشرات العامة لوضع قطاع غزة	157
الحصار و البطالة	180
أوضاع الحريات بالضفة وغزة	159
حالة الانقسام	160

الخاتمة

أولا : نتائج الدراسة	162
ثانيا : توصيات الدراسة	165
المصادر والمراجع الأولية	166

الإهــداء

أهدي دراستي المتواضعة هذه:

إلى الشهداء والجرحى والأسرى والمبعدين

وإلى روح والدي الغالي المرحوم المحب للعلم

وإلى والدتي الصابرة المثابرة ملهمتي ومعلمتي

وإلى زوجتي المخلصه المربيه القدوة والأم المثالية

وإلى أبنائي ايه وغادة وآلاء وسجى واحمد ومحمود

وإلى اشقائي بسام ومحمد واحمد ونبيل ومحمود وحسن

وإلى جميع ابناء الشعب الفلسطيني الصابر المرابط الصــــامد

الشكر

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وسلام أما بعد

إقراراً بالفضل لله الرحمن ذي المنه والإحسان

ومصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإن الواجب أن أتقدم بجزيل الشكر

وعظيم الامتنان بعد الله تعالى

إلى الأستاذ الدكتور أسامه أبو نحل

وإلى الدكتـور خـــــالد شـعبـــــان

اللذان أشرفا بصبر وإخلاص على دراستي

وإلى المناقش الداخلي أ.د رياض علي العيلة

وإلى المناقش الخارجي د. عبد الناصــر ســرور

وإلى اساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسيه

بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعه الازهر بغزة

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساعدني وله فضل علي

راجيا من الله العلي العظيم ان يجزيهم عني خير الجـــزاء

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسة الآثار السياسية والأمنية عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في أيلول 2005 ومدى تأثير ذلك على المستقبل الفلسطيني عامة ومستقبل قطاع غزة خاصة .

ان المقاربة التي اعتمدت عليها الدراسة ، تتمثل بتحليل جملة العوامل الذاتية والموضوعية ، التي ارتبطت بعملية الانسحاب ، وتأثير ذلك على القية الفلسطينية .

ولقد تعددت الآراء والتقييمات حول نتائج الانسحاب الإسرائيلي ، لذا وضعت الدراسة في إطار ، رصد وتحليل الآثار السياسية والأمنية للانسحاب ، ثلاثة فرضيات ، تمثلت الفرضية الأولى : بان أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة ، هو اقحام الفلسطينيين في حالة حرب أهلية بفعل حالة الخلل السياسي والأمني التي نتجت عن الانسحاب.

اما الفرضية الثانية : فرأت أن معظم النتائج المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة من النواحي السياسية والأمنية ليست ايجابية لمواطني قطاع غزة ، فيما اعتبرت الفرضية الثالثة : ان الانسحاب الإسرائيلي لم يكن انسحابا حقيقيا جادا بل عملية إعادة انتشار واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة يهدف الى خلق حالة احتلال جديد أكثر راحة .

وخلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات أهمها : وجوب الفهم بأن إسرائيل زجت بالفلسطينيين في حالة الانقسام الجغرافي والسياسي ، بفعل حالة الاختلال السياسي والأمني الناتجه عن الانسحاب ، الذي جاءت نتائجه غير ايجابية لمواطنيه ، وأهم مظاهرها رفض حل الدولة الفلسطينية ، ووجود تواصل جغرافي مع الضفة ، واستمرار حصار قطاع غزة وتواصل العدوان وأوصت بضرورة استمرار المناداة في المحافل الدولية ؛ بأن قطاع غزة ما زال محتلاً من النواحي : السياسية والاقتصادية والأمنية ، وأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، مجرد عملية إعادة انتشار ، واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة ، بخلق حالة احتلال جديد أكثر راحة لها.

Abstract

The study of the political and security-related effects of the Israeli withdrawal from the Gaza Strip is an attempt to analyze and understand the political and security consequences of the Israeli withdrawal in September 2005 and its impact on the future in .Palestine in general and in the Gaza Strip in particular

The study used an analytical approach aimed at analyzing the subjective and objective factors relating to the withdrawal process .and their impact on the Palestinians

Numerous views and assessments were developed of the results of the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in September 2005. Therefore, the study developed - in the context of monitoring the political and security implications of the Israeli withdrawal from the . :Gaza Strip – three hypotheses

The first hypothesis is that one of the most important reasons that led Israel to withdraw from Gaza Strip is to push the Palestinians to a state of civil war due to the political and security chaos that resulted .from the withdrawal

The second hypothesis is that most of the consequences of the Israeli withdrawal from the Gaza Strip regarding political and security issues are not positive for the citizens of Gaza Strip. The third hypothesis considered that the Israeli withdrawal from Gaza Strip was not real, but in fact a process of redeployment and continuation of Israeli control over Gaza Strip by creating a new form of .occupation with no cost to the occupying power

.

The study was divided into four chapters. The first chapter covered the Gaza Strip and the Israeli withdrawal decision in four sections. The first section discussed the geographical and historical background of Gaza Strip, and the second one covered the settlements geographically and historically. The third section focused on the causes and objectives of the Israeli withdrawal, while the fourth section covered the legal dimensions of the Israeli .withdrawal from Gaza Strip

The second chapter covered the reality of the Israeli withdrawal in four sections. The first section discussed the concerns regarding the implementation of Sharon's plan, while the second section covered Palestinian attitudes about the withdrawal. Section three discussed the Israeli assessment of the withdrawal process, whereas the fourth section focused on the consequences of the withdrawal on the .separation between Gaza Strip and the West Bank

The study in the third chapter addressed the situation post the withdrawal in four sections. The first section discussed the impact of the elections on the Palestinian political system, the second section discussed the security implications post the withdrawal, the third section covered the political effects of the withdrawal process, and the fourth section discussed the internal effects of the Israeli .withdrawal process

Chapter four discussed the future of Gaza Strip post the withdrawal process. The first section of this chapter elaborates some future visions concerning Gaza Strip post the Israeli withdrawal, while the second section addressed the withdrawal process and the future of the Palestinian resistance. The third section covered the crisis of the Palestinian political system, and section four addressed assessing . Palestinian situation

The study drew a number of conclusions, the most important among which are: the necessity of understanding that Israel pushed the Palestinians to a state of division geographically and politically, which is exacerbated with Israel’s occupation. This resulted in a negative outcome for Gaza Strip citizens. Israel rejected the formation of a Palestinian State, and the geographic contiguity between Gaza and the West Bank, imposed a blockade on the Gaza Strip, and continued its aggression against the Palestinians. The study also highlighted the need for continued advocacy in international forums, that the Gaza Strip is still politically, economically and militarily occupied, and the Israeli withdrawal from the Gaza Strip was just a process of redeployment and continuation of Israeli control over Gaza Strip by creating a new form of occupation with no cost to the occupying power.

الفصل الأول :

الاطار العام للبحث

- المقدمة
- مشكلة واسباب البحث
- فرضيات البحث
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- حدود البحث
- منهجية البحث
- مصطلحات البحث
- الدراسات السابقة

المقدمة:

بدأت إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة في 15 أيلول 2005 م ، في اطار خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، حيث قامت بإخلاء المستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية للجيش الإسرائيلي ، ومعبر رفح البري على الحدود الجنوبية لقطاع غزة مع جمهورية مصر العربية [1].

وقد تم إخلاء قطاع غزة من المستوطنين والقوات العسكرية تماماً ، في 12 أيلول (سبتمبر) 2005 ، وأعادت تلك القوات انتشارها من جديد ، خارج حدود القطاع الشمالية والشرقية ، فيما أبقت سيطرتها على معابر القطاع ، وعلى أجوائه ومياهه الإقليمية [2].

ومع استكمال خطوة الانسحاب ، التي أطلق عليها الإسرائيليون خطة فك الارتباط من طرف واحد ، وخطة الفصل الأحادي الجانب ، وأطلق عليها الفلسطينيون ، إعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، لم يتبق في المناطق البرية التي تم إخلائها في قطاع غزة ، أي حضور إسرائيلي ثابت للمستوطنين ، ولقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ويعني فك الارتباط ، وفق خطة شارون أحادية الجانب ، أن الجانب الإسرائيلي غير مسئول عما سيحدث في القطاع بعد انسحابه منه ، وأنه سيعود لاحتلاله في أي وقت ، بسبب أو بدون [3].

وهذا يعني أن الانسحاب ليس حقيقاً ، لأنه لم يتم في ظل معاهدة بين طرفين ، بل هو أمر رآه الجانب الإسرائيلي ونفذه ، وله الحق في كل ما يقوم به مستقبلاً ، وهذه التسمية مقصودة في اللفظ فقط ، دون تحمل أي تبعات على الأرض، فالواقع الأمني بعد الإخلاء ، أظهر أن إسرائيل ظلت تشرف وترابط على الحدود الخارجية البرية للقطاع ، وتسيطر بشكل مطلق على المجال الجوي ، وواصلت القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة.

---

(1) كينيث ستاين ، وجهات نظر سياسية حول حل الدولتين ، تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، 15 آب/أغسطس 2013
(2) مفتاح ، تقرير الانتهاء من اخلاء مستوطنات قطاع غزة ، 2005/08/23
(3) ممدوح نوفل ، دراسة: الانسحاب الأحادي في خدمة أمن (إسرائيل) ، جريدة الحياة في ثلاث حلقات بين 4-2005/4/6

كما احتفظت إسرائيل لنفسها بالرد ، بما أسمته خطوات وقائية ، من خلال استخدام القوة ضد ما ترى أنه يهددها في المنطقة ، ولا أدل من ذلك ، استمرار الاجتياحات والاغتيالات وعمليات الخطف والقصف دون أدنى رادع ، بذريعة استمرار الفلسطينيين بإطلاق الصواريخ محلية الصنع ، وقذائف الهاون ، انطلاقاً من قطاع غزة ، واستهدافا للمستوطنات الإسرائيلية جنوب إسرائيل[1].

لقد كان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القطاع ، دون أي اتفاق سياسي مع السلطة الفلسطينية ، التي تعتمد في مرجعيتها السياسية إلى اتفاق اوسلو ، والذي يعتبر ضربة سياسية لهذه السلطة ، لصالح المقاومة التي اعتبرت أن الصلابة التي أبدتها في وجه الاحتلال ، هي السبب الرئيسي لهذا الانسحاب ، الذي وصفته بالاندحار والهروب ، الأمر الذي خلق حالة اختلال سياسي وأمني ، أثر سلباً على برنامج وهيبة السلطة السياسية والأمنية لصالح المقاومة ، وهو ما ظهر جلياً في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون ثانٍ (يناير) 2006 [2].

ومن الأمور الهامة التي وقف عندها الباحث ، أن شارون أصر على الانسحاب ، رغم التحذيرات الأمنية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والاجتماعية ، والتأثيرات السلبية على المشروع الصهيوني والمجتمع اليهودي ودولة اسرائيل والمستقبل الإسرائيلي ، مما يعني أن هدفاً أقوى من كل هذه التحذيرات ، كان يخطط له في الخفاء.

وهكذا ؛ فإن الانسحاب من غزة ، استهدف تحقيق أقصى قدر من الأمن لليهود في فلسطين المحتلة ؛ أي أن له أسباباً أمنية و سياسية ، بالقضاء على أي أمل فلسطيني ، في تحقيق دولة أو سلام منقوص أو جزئي.

---

[1] المركـــز الفلسطـيني لحقـــوق الإنســـان ، أوهام الانسحاب ، تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بمناسبة مرور عام على تنفيذ خطة الفصل ، ايلول 2006

[2] متخصصون في السياسة والأمن الإسرائيلي – معهد رويت ، تحديات ما بعد "الانسحاب الأحادي" من غزة ، معهد رويت – معهد الرؤية والسياسة الإسرائيلية – إسرائيل ، كانون الثاني 2005

مشكلة وأسئلة البحث :

تعددت الآراء والتقييمات حول نتائج الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في أيلول 2005 ، فقد كان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من القطاع ، دون أي اتفاق سياسي مع السلطة الفلسطينية ، التي تعتمد في مرجعيتها السياسية إلى اتفاق اوسلو ، وهو عبارة عن ضربة سياسية لهذه السلطة ، لصالح المقاومة التي اعتبرت أن صلابتها التي أبدتها في وجه الاحتلال ، هي السبب الرئيسي لهذا الانسحاب ، الذي وصفته بالاندحار والهروب.

وهذا الأمر خلق حالة اختلال سياسي وأمني ، وهو ما ظهر جلياً في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، في كانون ثانٍ (يناير) 2006.

وبناء على ما سبق ذكره ، ينبثق التساؤل الرئيس ، الذي حاولت الدراسة الإجابة عليه على النحو التالي :

ما هي الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في ايلول 2005 ؟

ومن هذا التساؤل تنبثق عده اسئلة ثانوية ، منها :

1- هل كان القرار الإسرائيلي بالانسحاب ، خطوة صائبة لصالح الخطة الأمنية الإسرائيلية ؟

2- هل يعتبر الانسحاب من قطاع غزة انسحابا تكتيكيا فرضته الظروف السياسية والأمنية ؟

3- ماهي حقيقة الانسحاب الإسرائيلي وجديته ، وهل يعتبر مجرد عملية إعادة انتشار؟

4- هل أدرك الفلسطينيون خطورة وتداعيات الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد ؟

5- ما مدى تاثير الانسحاب الإسرائيلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حالة الانقسام ؟

فرضيات البحث:

سعت الدراسة الى اثبات صدق ثلاث فرضيات رئيسية هي :

الفرضية الأولى : أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة ، زج الفلسطينيين في حالة حرب أهلية ، بفعل حالة الخلل السياسي والأمني التي نتجت عنه .

الفرضية الثانية : معظم النتائج المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة من النواحي السياسية والأمنية ليست ايجابية لمواطني قطاع غزة.

الفرضية الثالثة : الانسحاب الإسرائيلي من القطاع لم يكن انسحابا حقيقيا جادا بل عملية إعادة انتشار واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على القطاع بخلق حالة احتلال جديد أكثر راحة لإسرائيل .

أهميـة البحث :

تتلخص أهمية الدراسة على النحو الآتي :

1- تعالج الدراسة موضوعاً على جانب كبير من الأهمية لدى الشعب الفلسطيني لما للانسحاب الإسرائيلي من أثر على حياة ومستقبل المجتمع الفلسطيني.

2- تساهم الدراسة في تزويد الباحثين وصناع القرار في التعرف على حقيقة وتداعيات وآثار الانسحاب من قطاع غزة .

3- تزود الدراسة المهتمين بالشئون الفلسطينية - الإسرائيلية سواء مسئولين ام باحثين بالمعلومات والنتائج والمقترحات والتوصيات التي تخدمهم في مجال اهتمامهم.

4- تعتبر الدراسة من الدراسات المتخصصة في الشؤون الفلسطينية و الإسرائيلية ، في ظل محدودية الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع البحث في هذا المجال.

5- يأمل الباحث أن يساهم البحث في زيادة المعرفة وإثراء المعلومات وتقديم إضافة علمية ونوعية جديدة للمكتبة الفلسطينية والعربية .

أهداف البحث :

هدف البحث إلى:

1. التعرف على واقع قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من النواحي السياسية والأمنية
2. التعرف على الأهداف الإسرائيلية التي تحققت من وراء عملية الانسحاب ودوافعها.
3. توفير معلومات ومعطيات حول مستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب لبلورة السياسات العامة.
4. تقديم رؤية متكاملة تساهم في تقييم واقع الانقسام الفلسطيني بعد الانسحاب من قطاع غزة
5. توفير اثباتات تؤكد أن الهدف الدائم للاحتلال هو زج الفلسطينيين في حرب أهليه وتفرقتهم

حدود البحث :

الحدود المكانية : تنحصر في قطاع غزة باعتباره الرقعة الجغرافية التي تمت فيها عملية الانسحاب الإسرائيلي.

الحدود الزمنية : وتتمثل في الفترة الزمنية الواقعة بين موعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في ايلول 2005 م إلى نهاية الحرب على غزة في كانون ثان 2009 م .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد الى اداة تحليل المضمون ، لموضوع البحث من خلال عرض واستقراء وتحليل الكتابات المتخصصة ، وإجراء المقابلات الشخصية مع نخبة من القيادات الفلسطينية ، لدراسة واقع ونتائج الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، والذي اعتمدت على جمع المعلومات والبيانات ومناقشتها وتحليلها ، ومن خلال البحث والإطلاع على الدراسات السابقة ، في هذا المجال سواء كانت فلسطينية أم عربية أم أجنبية .

مصطلحات البحث :

تتمثل اهم المصطلحات التي وردت في البحث بما يلي:

الانسحاب الاسرائيلي

يقصد به عملية سحب قوات الجيش الاسرائيلي من داخل قطاع غزة في ايلول 2005 م واعادة انتشارها خارج الحدود ، مع اخلاء قرابة ستة الاف من المستوطنين من داخل 21 مستوطنة في القطاع ونقلهم الى داخل فلسطين المحتلة عام 1948 م .

قطاع غزة

يقصد بقطاع غزة ذلك الشريط الساحلي على الجزء الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، مساحته 360 كم وهو قطعة مستطيلة بطول 45 كم ، وبعرض يتراوح ما بين 6 كم إلى 11 كم .

المستوطنات

هي تجمعات سكانية يهودية مقامه على اراضي الفلسطينين داخل فطاع غزة ، بلغ عددها 21 مستوطنة ، تكون عادة محاطة بسياج امني ، وتضم عائلات يهوديه ، وبعضها يكون عبارة عن منشئات زراعيه او صناعية ، تضم مستوطنين مسلحين وتخضع لحماية الجيش الاسرائيلي .

الفصل بين قطاع غزة والضفة

هو عبارة عن سياسة فصل عنصري تقوم بها الحكومة ضد الفلسطينيين بين قطاع غزة والضفه الغربية ، عبر قطع التواصل الجغرافي ، وعدم السماح بحرية حركة وتنقل الافراد او التبادل التجاري

المقاومة

يقصد بها النشاط المسلح والعمليات القتاليه التي تقوم بها اللأذرع المسلحة للفصائل الفلسطينية ، ضد قوات الجيش الاسرائيلي ، في اطار التصدي لممارسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني .

الدراسات السابقة :

موضوع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في ايلول 2005 ، هو موضوع جديد نسبياً، واقتصر إبداع الكتّاب الذين كتبوا بهذا الموضوع ، على مقالات تحليلية ، وربما بعض الدراسات الإعلامية. لهذا ؛ فإن معظم الكتابات حول موضوع الانسحاب الإسرائيلي ، هي تقارير ودراسات ومنشورات صغيرة ، عرضت على الشبكة العنكبوتية ، أو في الدوريات ، وغيرها من المجلات والصحف اليومية ، ومن ابرزها:

1 – دراسة ، المركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنسـان ، بعنوان: خطة شارون لاعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الانسان الفلسطيني وليس إنهاء للاحتلال ، أكتوبر 2004

تؤكد الدراسة، أن الخطة تتضمن جملة من الممارسات في الإبقاء على سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود والمعابر ، ومنع دخول العمال أو الأشخاص أو البضائع إلى إسرائيل ، ووقف العمل عبر ميناء أسدود ، والإبقاء على السيطرة الإسرائيلية براً وبحراً وجواً ، وتواصل العمل بسياسة الضم والاستيطان في الضفة الغربية ، وإقرار أمريكي بعدم السماح للاجئين بالعودة ، إضافة لاحتفاظ إسرائيل بحقها في الاقتحامات ، والمطاردات ، والاغتيالات.

2- دراسة للكاتب ميخائيل شفارتس ،" خطة الانفصال،الصهيونية في أزمة أيديولوجية عميقة" مجلة الحوار المتمدن ، العدد : 1221 ، يونيو 2005 م

وهي دراسة وضحت مواقف الحاخامات اليهود من الانفصال ، وكيف أن هذا القرار أدى إلي إحداث شرخ عميق بين المستوطنين وشارون ، وتناولت الدراسة التحالف الاستيطاني وتحول فكر شارون من حليف وداعم للمستوطنين ومكرس لنظرية السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية إلي عدو مفكك للمستوطنات.

3-دراسة لمركز غزة للحقوق والقانون ، بعنوان الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة بقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، ايلول 2005.

تؤكد الدراسة ان الانسحاب الإسرائيلي ، لا يسقط بالتقادم مسؤولية إسرائيل القانونية والمدنية عن الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية بحق الفلسطينيين.

كما ترى الدراسة أن الانسحاب الإسرائيلي ، لا يلغي حق المدنيين الفلسطينيين في مقاضاة إسرائيل للحصول على التعويض عما لحق بهم من أضرار جراء الاحتلال ، واستخدام ممتلكاتهم لأغراض عسكرية أو استيطانية كما أن الانسحاب الإسرائيلي ، لا يلغي حق الفلسطينيين في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين اقترفوا جرائم الحرب والجرائم المنافية للإنسانية بحقهم أمام القانون المحلي والدولي ، والانسحاب الإسرائيلي المنفرد ومن طرف واحد ، لا يعني إنهاء حالة الاحتلال عن الأراضي المنسحب منها ، ولا يلغي تطبيق اتفاقيات جنيف و لاهاي عليها.

4- دراسة الآثار القانونية لاخلاء قطاع غزة ، لأحمد الغول واياد القرا وصلاح عبد العاطي وحسن حلاسة ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، رام الله – أيلول 2006

وتسلط الدراسة الضوء على الآثار القانونية الناتجة عن الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة والتداعيات القانونيه المترتبة ، وكيف ان إسرائيل سعت منذ الإعلان عن خطة إخلاء مستوطنات غزة ، لترويجها سياسيا و إعلاميا بوصفها فك ارتباط أحادي الجانب ينهي الادعاء بأن قطاع غزة أرض محتلة ، ويأتي ذلك في سياق زعم إسرائيل بأن طبيعة وجودها القانوني في القطاع والضفة الغربية ليس احتلالاً وإنما تواجداً إدارياً مشروعاً أملته الظروف و الاعتبارات التي نشأت في الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب 1967 ، وذلك للتملص من أية استحقاقات لاحقة باعتبارها سلطة احتلال ، وأن قطاع غزة هو أراضي محتلة ، يمثل وحدة جغرافية واحدة مع الضفة الغربية.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقه :

تأثر البحث بالدراسات السابقة ، من حيث مدى حقيقة الانسحاب مع الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية براً وبحراً وجواً ، وكذلك مدى تأثير هذا الانسحاب ، على الجانب الاسرائيلي ونظرتهم تجاه اهدافه واسبابه ، وذلك للوقوف على تداعياته فلسطينيا .

كم تأثر البحث بالدراسات التي تناولت الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة بقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، وذلك للوقوف على حقيقة الوضع القانوني الجديد للانسحاب وفق القانون الدولي والاتفاقات الحقوقية ، للحيلوة دون تملص اسرائيل من أية استحقاقات لاحقة باعتبارها سلطة احتلال ، باعتبار أن قطاع غزة ما زال أراضي محتلة .

ويتضح من الدراسات السابقة العديد من الاستنتاجات والخطوط العريضة ، أخذها الباحث في الحسبان ن وضمنها في فصول ومباحث الدراسة ، وتتمثل بان الخروج من غزة كان تحت تأثير المقاومة الفلسطينية ، وأن إسرائيل تهدف لتعويض انسحابها من غزة بمستوطنات كبرى في الضفة.

كما تضمنت الخطة الإسرائيلية جملة من الأمور الخطيرة منها : الإبقاء على سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود والمعابر ، ومنع دخول العمال أو الأشخاص أو البضائع إلى إسرائيل ، ووقف العمل عبر ميناء أسدود ، والإبقاء على السيطرة الإسرائيلية براً وبحراً وجواً .

كما أفادت الدراسات السابقة ، ان الانسحاب الإسرائيلي لا يعفي الاحتلال من مسؤولياته ، وان مسؤولية إسرائيل القانونية والمدنية عن الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 بحق الفلسطينيين لا يسقط بالتقادم .

وكذلك فان خطة الفصل لها تأثير على الأطراف ذات الصلة الأكثر أهمية ، ومن هذه الأطراف الاحتلال (الإسرائيلي) ، ومصر ، وأوروبا والولايات المتحدة ، بالإضافة الى ان الخطة ، أدت إلى إحداث شرخ عميق بين المستوطنين وشارون ، وكان لها تداعيات داخل اسرائيل .

الفصل الثاني :

قطاع غزة والانسحاب الإسرائيلي

- المبحث الأول: الواقع الجغرافي والتاريخي لقطاع غزة
- المبحث الثاني: المستوطنات الإسرائيلية (جغرافيا وتاريخيا)
- المبحث الثالث: الأهداف والأسباب الإسرائيلية للانسحاب
- المبحث الرابع: الأبعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول:

أولا: الواقع الجغرافي والتاريخي لقطاع غزة

يعتبر قطاع غزة جزء من فلسطين التاريخية ، إلا أن احتلال جزء كبير من الأرض الفلسطينية عام 1948، ثم احتلال إسرائيل ما تبقى من تلك الأرض عام 1967، ساهم في عزلالقطاع ، بحيث اصبح محصورا بين البحر والاراضي الفلسطينية المحتله عام 48 (إسرائيل) ، وقد جاءت تسمية القطاع بهذا الاسم كاصطلاح عسكري ، وليس بوصفه إقليماً جغرافياً متميزاً ، فهو جزء من السهل الساحلي الفلسطيني بطبوغرافيته ومناخه[1].

أولا : الموقع وأهميته

يتربع قطاع غزة على الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهو قطعة مستطيلة الشكل تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم ، ومن الشرق إلى الغرب يطول يتراوح ما بين 6 كم إلى 11 كم ، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 365 كم مربع [2].

ويحد قطاع غزة من الغرب البحر المتوسط ، ومن الشمال والشرق إسرائيل ، ومن الجنوب مصر لذا فهو يحتل موقعا جغرافيا هاما ، إذ كان يشرف على طرق القوافل التجارية القادمة من جزيرة العرب والمتجهة إلى بلاد الشام ومصر، كما شكل القطاع نقطة اللقاء والاحتكاك بين الحضارات المختلفة، ونقطة الارتحال أو البدء، ومسرحا لكثير من المعارك والمواجهات الكبرى [3].

ويمثل قطاع غزة محطة مهمة بين قارتي إفريقيا وآسيا، حيث أن المرور عبره يمثل اقصر طريق بينهما ، وعليه كان محطة تجاريه مهمة خاصة في العهد الإسلامي ، وكذلك مرور الجيوش [4].

---

[1] يونس عودة ، إخلاء المستوطنات ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد 244 – بيروت ، تشرين الأول، 2005 ، ص 3

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية ، الاطلس الفني – قطاع غزة ، الطبعة الاولى غزة 1997 ، ص 14

[3] سليم المبيض، غزة وقطاعها – دراسة في خلود المكان وحضارة السكان. الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1987

[4] احمد رمضان شقليه ، الجغرافيا الاقليميه لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه الاداب جامعه القاهره 1964 ص29

ثانيا : التجمعات السكانية في القطاع

توجد في قطاع غزة أربع مدن كبرى ، اثنتان منها من المدن القديمة وهما غزة ورفح ، واثنتان أنشئتا وتطورتا في العصور الوسطى بعد الفتح الإسلامي وهما دير البلح وخان يونس ، اما قرى القطاع فهي: بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا والنزلة والزوايدة والقرارة وبني سهيلا وعبسان الكبرى وعبسان الصغرى وخزاعة ، تحول البعض منها إلى مجالس بلدية مثل جباليا النزلة والزوايدة . [1]

وبعد عام 1948 تكونت ثمان مخيمات للاجئين هي مخيم جباليا و مخيم الشاطئ و مخيم النصيرات و مخيم البريج و مخيم المغازي و مخيم دير البلح و مخيم خانيونس ومخيم رفح.[2]

وبعد مجيء السلطة الفلسطينية عام 1994 تم تقسيم قطاع غزة الذي اطلق عليه المحافظات الجنوبية ، الى خمس محافظات ، وهي محافظة الشمال وغزة والوسطى وخان يونس ورفح .

ثالثا : سكان القطاع

تجاوز عدد سكان قطاع غزة رقم المليون وثمانمائة ألف نسمة ، حيث يبلغ عدد سكان محافظة غزة قرابة 680 ألف نسمة ، فيما يبلغ عدد سكان محافظة خان يونس حوالي 348 ألف نسمة ، وبلغ عدد سكان محافظة الشمال 291 ألف نسمة ، بينما بلغ عدد مواطني محافظة الوسطى أكثر من 251 ألف نسمة ، في حين بلغ عدد مواطني محافظة رفح 223 ألف نسمة.[3]

ويعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة للسكان، والمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة يعتبر مجتمعا شابا، إذ تصل نسبة من هم أقل من 15 عاما 50.4 % من عدد السكان ، وأما من هم في مراحل التعليم من المرحلة الثانوية فتصل نسبتهم إلى 25% [4].

---

(1) الاستيطان الاسرائيلي لقطاع غزة مركز المعلومات الوطني الفلسطيني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4135

(2) عبد الله الحوراني ، قطاع غزة 19 عاما على الاحتلال ، دار الكرمل ، رام الله ن 1994 ، ص 196

(3) بيان الإدارة العامة للأحوال المدنية في وزارة الداخلية الفلسطينية ، 3 يناير 2013م

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي لتعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2012

رابعا : الحدود

ويفصل شمال وشرق القطاع عن اراضي فلسطين المحتله عام 1948 ، سياج معدني شائك ، ويخضع لحراسة مكثفة من جانب القوات الإسرائيلية ، حيث تحميه منطقة عازلة مفتوحة بعمق 300 متر على جانب قطاع غزة. [1]

وبعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2005 ، واصلت إسرائيل الاحتفاظ بسيطرتها على شريط حدود القطاع مع مصر، المعروف باسم محور صلاح الدين وحسب التسمية الإسرائيلية (محور، فيلادلفي) لمنع عمليات التهريب [2].

غير أن الضغوط الدولية اضطرت إسرائيل للتخلي عن ذلك وتسليم المسؤولية إلى مصر ، إلا أنها سرعان ما عرفت خطئها بعد ذلك ، لان الفلسطينيين استخدموا تلك الحدود لمواجهة الحصار ، عبر حفر آلاف الأنفاق الأرضية ، لإدخال حاجاتهم المعيشية من غذاء وملابس ووقود وحتى الأسلحة تم تهريبها عبر تلك الأنفاق الأرضية [3].

وقد تمركز قوات فلسطينية عند معبر رفح الحدودي ، في ظل متابعة من مسئولين بالاتحاد الأوروبي، بمقتضى اتفاق ، تقوم عبره إسرائيل بمراقبة مرئية في رفح، ولكن ليس بإمكانها منع أشخاص من العبور ، وذلك قبل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منتصف عام 2007 ، اثر وقوع صدامات داخليه مع حركة فتح.

---

(1) موقع المعرفة ، حدود قطاع غزة ، الرابط http://www.marefa.org/index.php

(2) موقع قطاع غزة ، ارشيف التاريخ الغالمي والاسلامي ، موقع ستار تايمز ، http://www.startimes.com/?t=31518758

(3) مسح شامل للمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات (10)، مايو 2001 . الرابط ، www.pchrgaza.org/arabic/studies/studies_a.html

خامسا : المعابر

كانت تحيط بقطاع غزة سبعة **معابر** ، تخضع ستة منها لسيطرة إسرائيل، أما معبر رفح فيقع على الحدود بين القطاع ومصر ، ولكل معبر من المعابر الستة الخاضعه لسيطرة إسرائيل تسميتان ، إحداها عربية والأخرى إسرائيلية ، و هي بيت حانون (إيريز) الذي يسمح بمرور الاشخاص وكرم أبو سالم (كيرم شالوم) الذي يسمح بمرور البضائع وهما الوحيدان المتبقيان فيما أغلقت الأربعة الأخرى وهي معابر المنطار (كارني) والعوجة (صوفا) والشجاعية (ناحال عوز) والقرارة (كيسوفيم) وهذه المعابر الستة تقع بين غزة وإسرائيل(1).

ويعد معبر رفح – بعد اعادة الانتشار الاسرائيلي على قطاع غزة ، نقطة التواصل الوحيدة بين القطاع والعالم الخارجي غير الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة ، للمشاة، وليس للبضائع.

ورسميا تمر البضائع من مصر ومن إسرائيل عبر معبر كرم ابو سالم الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي ، حيث يغلقه بين الحين والآخر متعللا بأسباب أمنية وقد أدى ذلك لنقص في الإمدادات الأساسية والواردات الرئيسية لقطاع غزة ، فضلا عن إعاقة حركة التصدير بشكل شبه كامل (2).

وفي عام 1998 ، افتتح الفلسطينيون مطار غزة الدولي ، غير أن الهجمات الإسرائيلية دمرته في مطلع الانتفاضة الثانيه عام 2000 ، ووافقت إسرائيل من حيث المبدأ على فتح ميناء لغزة وكذلك السماح بتسيير خط حافلات يرتبط بالضفة الغربية في اتفاق توسطت فيه الولايات المتحدة في نوفمبر 2005، غير أن الخطوتين لم تريا النور.

---

(1) قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، تقرير معابر قطاع غزة... شريان حياة أم أداة حصار ؟ الطبعة الثانية: كانون الثاني 2009 ص 4

(2) الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة ، التجمعات السكانية في القطاع ، فبراير 2004 .

الرابط #http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/studies_03.html

المبحث الثاني:

المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة (جغرافيا وتاريخيا)

اولا : الاستيطان و الصهيونية:

تمتد جذور الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية ، اذ أن النشاط الاستيطاني لمحبي صهيون (1881–1904) ، وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هرتسل سنة 1897 ، قد شكلا حجر الأساس للمشروع الصهيوني [1]

وكان الأساس الأيديولوجي الذي اعتمدته الحركة الصهيونية، منذ بدء نشاطها أواخر القرن التاسع عشر، مقولة إن المشروع الصهيوني هو عودة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب [2]

والصهيونية اسم لحركة سياسية انتشرت بين يهود أوروبا، وتبلورت من فكرة مجردة إلى مشروع عمل استيطاني في فلسطين، يرمى إلى إقامة كيان سياسي لليهود فيها، واللفظ مشتق من كلمة (تسيون) العبرية، وفى العصر الحديث، طرح كمصطلح ذي مضمون سياسي لوصف الحركة السياسية الداعية إلى تهجير يهود العالم إلى فلسطين، وتوطينهم هناك، وذلك بناء على الدعوى بالحق التاريخي لهم فيها، و بالتالي الحق في إقامة كيان سياسي يهودي عليها [3].

وقد صاغت الصهيونية منطقاتها الفكرية، وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملي مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين اليهودية والإمبريالية ، ففي الشق اليهودي وظفت الفكر الإسترجاعى بطابعه اليهودي الغيبي لتطرح نفسها الوسيلة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة ، أما في الشق الإمبريالي فقد طرحت نفسها سبيلاً إلى تذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالي في

(1) عادل مناع. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني بيروت، لبنان، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1999 ، ص221

(2) فضل النقيب.الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. الطبعة الأولى. بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان 1997

(3) إلياس شوفاني.الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949.بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تموز1998 ص 309

تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته عبر إقامة مشروع استيطاني ، يشكل المركز الإقليمي المناهض لحركة شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الإمبريالي .[1]

وهكذا نشأت ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتميزت عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراض مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطردهم واستئصال حضارتهم والقضاء على وجودهم [2].

ولذلك سعت الحركة الصهيونية إلى امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي باعتبار ذلك إحدى الركائز الضرورية لإقامة دوله يهودية على أنقاض فلسطين العربية، وفى عام 1870 تم تأسيس مستوطنة (مكفيه إسرائيل) وتعنى أمل إسرائيل في لواء القدس والتي أنشأت مدرسه كانت تهدف إلى تزويد المستوطنين اليهود بالخبرة الزراعية وتقديم التسهيلات لهم. هذا ويعتبرها المؤرخون اليهود أول مستوطنه زراعية يهودية بفلسطين. [3]

وقد انتعشت حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين والذي تلاه مباشرة صدور وعد بلفور عام 1917 وأخذت الهجرات اليهودية تتوالى على فلسطين بتشجيع ودعم من حكومة الانتداب البريطاني التي أخذت على عاتقها تنفيذ مخطط التهويد ونتيجة لذلك أخذ عدد اليهود يتزايد كما ازدادت أملاكهم التي منحتهم إياها بريطانيا في فلسطين وسهلت طرق شرائها[4].

وقد كانت الهجرات اليهودية الى فلسطين على شكل موجات ، كل موجة منها تتم عقب حدث من الأحداث الدولية والمحلية أو نتيجة خطة صهيونية موضوعة [5].

---

(1) د/خيريه قاسميه. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (1908_1918). مركز الأبحاث ، أيار ، 1973
الرابط www.palissue.com/vb/showthread.php?7440

(2) د/نظام محمود بركات .الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .فبراير 1988

(3) وليد حسن المدلل.الاستعمار الصهيوني للضفة وغزة ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، يناير 1992 ص56

(4) د/اسماعيل ياغى. الجذور التاريخيه للقضيه الفلسطينيه . دار المريخ للنشر القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، 1993، ص163

(5) بيان نويهض الحوت .فلسطين القضية الشعب الحضارة التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) . الطبعه الأولى .بيروت .دار الإستقلال للدراسات والنشر. 1991 ص122

واستمر النشاط الإستيطانى مع قدوم الهجرة الثانية بوتيرة كبيرة وأقيم بين سنة 1907 وسنة 1914 (15 مستعمرة جديدة) فبلغ مجموع المستعمرات الصهيونية أربعين مستعمرة يسكنها حوالى 12000 مستوطن يهودى [1].

و ابتداء من عام 1932 وحتى عام 1936 أخذت تتدفق الى البلاد أفواج عديدة من المهاجرين بشكل لم يسبق له مثيل مما أثار شعور الإستياء والغضب لدى عرب فلسطين وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التى فجرت ثورة 1936 الشهيرة وعلى مدى الأربع سنوات دخل الى البلاد ما لا يقل عن 174 ألف مهاجر يهودى مما رفع عدد السكان الى 370 ألف يهودي [2].

وهكذا اشترت المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة التي سبقت قيام إسرائيل أراضى جديدة لاسيما تلك التي تتفق ونظرتهم الإستراتجية ،وواصلت تكثيف الاستيطان اليهودي في السهل الساحلي بين حيفا ويافا ،كما اشترت قطعاً كبيرة من الأراضي في القسم الشمالي من فلسطين وبنوع خاص في سهل الحوله ، وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن . [3].

وفى يوم الإعلان عن قيام إسرائيل فى 15 أيار مايو عام 1948 كان يوم رفع الستار عن هيكل متكامل لدولة شاملة ،فقد استطاعت الحركة الصهيونية فى الفترة الممتدة بعد المؤتمر الصهيونى الأول عام 1897 وحتى عام 1948 من بناء أجهزة متعددة في جميع المجالات [4].

وقد شهدت إسرائيل عقب إنشائها موجات هجرة واسعة وذلك نتيجة زوال قيود الإنتداب البريطانى وتولى الحكومة مسؤولية الإشراف المباشر على تنظيم موجات الهجرة واستيطانها، مما ساهم في تزايد أعداد المهاجرين ، ورافق ذلك توسيع الاستيطان المدني والقروي لاستيعاب الهجرة [5].

---

(1) فكتوريا والتز، يواخيم شيشا .لقد اغتصبتمونا أرضنا ، منشورات المنظمه الإسلاميه للتربية والعلوم والثقافة _إيسيسكو 1993م ص93

(2) جون ودافيد كيميشى .الدروب السريه . الطبعه الأولى . بيروت : منشورات فلسطين المحتله . 1981 م ص116

(3) فكتوريا والتز، يواخيم شيشا .لقد اغتصبتمونا أرضنا ، مرجع سابق ص83

(4) عاطف إبراهيم عدوان.دراسات فلسطينيه .اصدارات الجامعه الإسلامية بغزة الطبعة الثانية . 1998 م

(5) نظام محمود بركات .الإستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظريه والتطبيق . مرجع سابق ص 72

اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتتابعة ، منذ عام 1967 سياسات إستيطانية متجانسة ، بهدف تغيير الوضع الديموغرافي وخلق وقائع جديدة والعمل على تثبيتها ،إلا أن الممارسات الإستيطانية بعد توقيع إتفاق التسوية كانت من الشراسة بحيث حققت وقائع على الأرض ، تفوق ما قامت به الحكومات السابقة ، متجاهلة ما تم الإتفاق عليه في أوسلو عام 1993الداعي إلى عدم تغيير الوضع القائم حيث ظل النشاط الإستيطانى بوتيرة عالية ، تجسدت بمزيد من البناء والتوسع ومصادرة الأراضي بغية تقوية التواجد الإستيطانى في محيط القدس ومناطق ما يسمى بالكتل الإستيطانية التي بدأت تتبلور في تلك الفترة ، والتي أعلن صراحة بوجوب ضمها إلى إسرائيل [1].

ثانيا: جغرافية المستوطنات

سيطرت اسرائيل على على 119 كيلومترا مربّعا ، من المساحة الكلية لقطاع غزة التي تبلغ 362.7 كيلومترا مربعا، أي ما نسبته 32.13% من مساحة قطاع غزة، وشملت مناطق السيطرة الاسرائيلية عدة مساحات متداخلة بما فيها مساحة منطقة المستوطنات والتي تشمل المناطق الصفراء ومساحة المستوطنات[2].

وبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة 21 مستوطنة و كان يقطنها حوالي 6429 مستوطن فيما بلغ عدد سكان القطاع 1,8 مليون فلسطيني، وبعملية حسابية بسيطة، نجد أن كل مستوطن كان يهيمن على 21 دونما بينما المواطن الفلسطيني صاحب الأرض لا يملك سوى ربع دونم فقط وتوزعت المستوطنات في القطاع على كتل استيطانية في شمال القطاع وجنوبه.

انتزع الاحتلال بعد عام 1967م نحو 60 الف دونما في قطاع غزة لأغراض الاستيطان حيث بلغ عدد المستوطنات فى قطاع غزة احدى وعشرون مستوطنة يعيش فيها ستة آلاف مستوطن [3].

(1) جمال البابا الإستيطان تطوراته ومخططاته ، منشورات مركز التخطيط الفلسطيني ، (مكتب الرئيس) . العدد 8 السنه الثانيه

(2) جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ، رسالة ماجستير الطبعة الأولى مكتبه اليازجي غزة 2003 ص61

(3) خميس ربحى بدوى .محاضرات فى المستوطنات فى قطاع غزه . مجلس طلاب الجامعه الإسلامية بغزه 2009 ص15

ثالثا: أهداف وتاريخ الاستيطان

كان الهدف من وراء إقامة المستوطنات في قطاع غزة هدفا امنيا لإضفاء الشرعية على وجودها في القطاع ، على أساس أنها موجودة لحماية مدنيين إسرائيليين ، وهذا ما عبر عنه موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق قائلا: إن المستوطنات في قطاع غزة ، أساسيه ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش ، وبدونها سيكون الجيش الإسرائيلي جيشا أجنبيا يحكم سكان أجنبيين [1].

كما عملت الحكومات الإسرائيلية ، على إقامة المستوطنات داخل الخط الأخضر ، بجانب الحدود الجنوبية للقطاع ومع الحدود المصرية (سيناء) ، وبعد توجيه ضربه للمقاومة في القطاع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، تشجع الاسرائيليون على إقامة المستوطنات على ارض القطاع ، ففي عام 1971 أقامت حكومة العمل ست مستوطنات في القطاع ، وفي عام 1973 ، أقامت 13 مستوطنة ، وفي عام 1972 تم طرد حوالي 6000 فلسطينيا من أراض بلغت مساحتها 14000 دونما ، والاستيلاء عليها لأغراض استيطانية ، وفي عام 1978 أقيمت مستوطنة جاني تال على 1200 دونما في خان يونس ، وفي عام 1979 أقيمت مستوطنة متسيية عتصمونا على 2000 دونما في رفح ، وفي عام 1982 تم نقل مستوطنة عتصمونا إلى مجمع غوش قطيف[2].

وفي عام 1982 وبعد اتفاقيات كامب ديفيد عملت الحكومة الإسرائيلية على تكثيف الاستيطان في القطاع وخلال ذلك تم اقتطاع 2500 دونما من أراضي بيت لاهيا شمال غزة للمستوطنات المقامة في ايرز ونيسانيت ، وفي عام 1982 طالبت بتوطين 100 ألف يهودي بمستوطنات القطاع [2].

هذا المخطط الاستيطاني كان يهدف إلى سيطرة إسرائيل على مساحات واسعة من الأرض ، وكان يتم تطبيق البرنامج الاستيطاني بهدف منع قيام الدولة الفلسطينية ، كما هدفت إلى خلق حقائق

---

[1] جيفري اورسون : المستوطنات والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ، المركز القومي للدراسات الاستراتيجيه ، غزة 1997 ص32

[3] حسن أيوب اتفاقات "أوسلو" واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني ،المكتب الوطني للدفاع عن الارض ، 2003

الرابط : http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32

على الأرض ، قبل الدخول في مفاوضات التسوية الدائمة ، علما بان البرنامج الاستيطاني يشكل انتهاك سافر للقانون الدولي ، وأدت مصادرة الأراضي في القطاع وسيطرة المستوطنين على الموارد المائية إلى التزاحم السكاني ، وزيادة حالة الفقر للمزارعين بسبب فقدان الأرض ، و قلة الإنتاج الزراعي ، مما عزز الاستيطان في قطاع غزة .

وكان قادة المستوطنات يؤكدون على البعد التوراتى والتاريخي ، الذي يربط الشعب اليهودي بأراضي غزة ، مدعين انه تم الإشارة إلى غزة ، في روايات التوراة عن شمشون وإسحاق [1].

رابعا: توزيع المستوطنات

لم يأت التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة عبثا ، وإنما جاء مخططا لإحكام السيطرة المطلقة على قطاع غزة، فالمستوطنات كانت تتركز على ثلاث محاور أو أحزمة رئيسية، اثنان منها داخل قطاع غزة، والآخر داخل الخط الأخضر ، المحاذي لحدود القطاع الشرقية [2].

الحزام الأول: وهو الممتد على طول شاطئ قطاع غزة ، لأن العمران العربي قد سبق الاستيطان الإسرائيلي نظرا للكثافة السكانية الشديدة في هذه المنطقة، ويضم هذا الحزام 16 مستوطنة وهي مستوطنات: نتساريم و إيلي سيناي و دوجيت و نتساريم و قطيف و ياكال و نيتسر حزاني و جاني طال و نفيه دكالم و جديد و جان أور و بني عتصمونة و بيت سيدح و كفار يام و رافيح يام و بدولح ، بالإضافة إلى 3 مواقع استيطانيه هي يغول و تل قطيف و سلاف (سلاو) .

الحزام الثاني: الأوسط ويقع على الطريق الرئيسي لقطاع غزة، وهو طريق صلاح الدين رقم 4 ويضم ثلاث3 مستوطنات وهي: ايرز و كفار داروم و موراج.

---

(1) محمد الشيخ ، دراسة المستوطنات في قطاع غزة ، ابريل 2004 ، موقع دنيا الوطن
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/04/29/5136.html

(2) الاستيطان ومخاطر تجزئه الوطن . السلطة الوطنية الفلسطينية . وزارة الاعلام غزه.اذار 1997

الحزام الثالث: ويقع داخل الخط الأخضر على بعد 500 إلى 2500م فقط من الحدود الشرقية لقطاع غزة، ويضم اثنتي عشرة مستوطنة وهي : أشدروت و نيرعام و جبعات نيزمت و مفلسايم و كفار عزة و ساعد و نحال عوز وعين هاشلوشاه و نيريم وكيرم شالوم ، بالإضافة الى 3مواقع استيطانية تقع داخل أراضي قطاع غزة وهي المنطار وميراف ودورون شوشان .[1]

و تتقسم المستوطنات الإسرائيلية حسب النمط الوظيفي إلى 4 أقسام رئيسية، وذلك حسب ما يلي:

أ. المستوطنات الدينية "مواقع للسكن": وتشمل كلا من: متسوطنات دوجيت و رافيح يام و كفار يام و نتساريم و نيفيه دكاليم و نيتسر حزاني و نيسانيت و كفار يام.

ب. المستوطنات الزراعية: وتضم كلا من: مستوطنات إبلي سيناي و بيت سيدح و بدولح و جاني طال و جديد و قطيف و جان أور.

ج. المستوطنات التعاونية (الكيبوتسات): وتضم مستوطنتي بني عنصمونة و موارج.

د. المستوطنات الصناعية: وتضم مستوطنتي إيرز و ياكال.[2]

وهكذا فقد سعت اسرائيل من وراء المستوطنات في القطاع إلى تحقيق هدف سياسي يتضمن تعذر التوصل إلى حل سياسي للنزاع العربي الإسرائيلي ، وبالتالي أي تنازل عن المستوطنات مستقبلا في إطار أي حل سياسي سيكون مقابله المقايضة للحصول على امتيازات أخرى ، كما أن هذه المستوطنات ستحول دون عوده الإدارة المصرية للقطاع [3].

---

[1] المستوطنات الإسرائيلية . المخابرات العامة دائرة الشؤون الإسرائيلية1996 .

[2] دراسة مسح المستعمرات الاسرائيلية في قطاع غزة . المركز الجغرافي الفلسطيني 1995 ص73

[3] اسرائيل شاحاك وزير الجيش الاسرائيلي الاسبق ، الصهيونيه بحقيقتها الكاملة ، القدس ، 1975 ، ص 16

المبحث الثالث :

الأسباب الإسرائيلية لعملية الانسحاب

تمهيد:

اطلقت عده مسميات على عملية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مثل اعادة الانتشار والفصل الاحادي ، والانسحاب الاحادي الجانب ، وفك الارتباط مع الفلسطينيين ، والانفصال عن الجانب الفلسطيني ، ويرى الباحث أن استخدام ايا من تلك المصطلحات ، يعبر عن نفس المسميات الاخرى ، لان هذه مسميات تعبر غالبا عن وجهة نظر مطلقيها ليس إلا.

يعتبر فك الارتباط من المصطلحات غير المألوفة في القاموس السياسي العربي المتداول، وغالبا ما يتم استخدامه كمرادف لمعنى الانسحاب من طرف واحد ، كما أن لمفهوم فك الارتباط معنى خاص ومستقل ؛ لأنه يعكس حالة تبدو مختلفة عن الاحتلال ، فالطرف المستعمر في هذه الحالة لا يعترف بوضعيته الإحتلالية، ويزعم أن الجزء المحتل، الذي فك الارتباط معه، إنما هو جزء أصيل يعود له ويرتبط به بأواصر شتى، تاريخية ودينية أو قومية.[1]

كانت عمليات الانسحاب أحادي الجانب من لبنان وقطاع غزة عام 2005 ، نتاج قرار من شخص واحد ، ايهود باراك في حالة لبنان واريبل شارون في حالة قطاع غزة ، وكان هذان القراران مركزيان ، وكانت الانسحابات أيضا تعبيرا عن التعب الذي اصاب المجتمع والساسة الإسرائيليين مع سفك الدماء في لبنان والانشغال لفترات طويلة مع المقاومة الفلسطينية على افتراض أن مزايا الانسحاب تفوق المزايا التي تتمتع بها الاستمرار في الوضع الراهن، سواء في لبنان أو غزة [2].

---

[1] د.محمد حمزة ، دراسة مستقبل غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي ، مركز مقدس للدراسات ، فبراير2004 ص2
الرابط http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/11-06-2004/n5.htm

[2] Reuven Erlich - Israel's Unilateral Withdrawals from Lebanon and the Gaza Strip، Military and Strategic Affairs، May 2011. page 62

نشوء فكرة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين

فاجأ رئيس الحكومة الاسرائيلي اريل شارون عام 2005 بعد ثلاث سنوات من وجوده في رئاسة الوزراء ، قادة حزب الليكود وحلفاءه في الائتلاف الحكومي بموقف جديد من مسألة استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، نقيض مواقفه المعلنة منذ عام 1967 .

وتحدث شارون للمرة الأولى في كانون أول 2003 ، في «مؤتمر هرتسيليا» عن خطة للانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين ، وفك الارتباط معهم وسحب الجيش وإخلاء مستوطنات القطاع، وأكد انه ماض في إقامة «جدار الفصل» باعتباره حجر الزاوية في المشروع وسيسرع بناءه.[1]

جاءت خطة ارئيل شارون للانسحاب من غزة لتبرهن على فشل النظرية السياسية للحركة الصهيونيه التي ادعت خلال السنوات طويلة ان ارض فلسطين خاليه ، وقد وجدت لشعب بدون ارض ، كما جاءت تلبية لرغبة الأغلبية الساحقة من المجتمع الاسرائيلي وأصحاب القرار هناك في التخلص من قطاع غزة الذي كثيرا ما شكل ولا يزال حملا ثقيلا على اسرائيل ديموجرافيا وأمنيا [2].

وأثار موقف شارون وخطته أسئلة كثيرة منها: هل طرح خطته بعد فشله في تحقيق تعهده القضاء على «الإرهاب» الفلسطيني وقرر الفرار من مستوطنات غزة في ذروة الحرب؟ هل نجحت «الانتفاضة المسلحة» ونسبة تكاثر الفلسطينيين العالية والكثافة السكانية في قطاع غزة في إجباره على تغيير قناعته الايديولوجية والتنازل عن «مهد اليهود وكنوزهم التاريخية»؟ أم أن خطته مناورة سياسية هدفها تجاوز مصاعب سياسية وشخصية؟ هل الخطة مشروع حل سياسي أم ترتيبات أمنية؟ وهل ينفذها بحسب التوقيت الذي طرحه [3] ؟

---

[1] وثائق مؤتمر هرتسيليا اصدار مدار مركز الدراسات الاسرائيلية ، 2003م

[2] د. رياض علي العيلة ، خطة الانفصال الشارونية ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 102

[3] ممدوح نوفل، الانسحاب الأحادي في خدمة أمن إسرائيل الاستراتيجي ، نشرت في جريدة الحياة في ثلاث حلقات في 4و5و2005/4/6

لقد جاء الاعلان عن الانسحاب من قطاع غزة في خطوة صادمه ، قام بها رئيس الحكومة الاسرائيلية آرييل شارون وفق خطّة الفصل الأحادي الجانب غزة، بما ينطوي عليه هذا الإنسحاب من تفكيك جميع المستوطنات المقامة هناك ، وإحداث تغييرات أساسية في الخرائط الجيوسياسية للإحتلال.[1]

والمفارقة الغريبة ، أنّ شارون نفسه هو الذي تحدّث علناً عن «احتلال» إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة ، (بالرغم من تراجعه لاحقاً عن تصريحه)، إلاّ أنّه هو نفسه أيضاً الذي وصل الى منصب رئاسة الحكومة ، بفضل شعار أن لا حلّ مع الفلسطينيين والعرب عموماً ، إلاّ من خلال استخدام القوة. فشارون لم يتصوّر نفسه أن يكون رجل سلام، ولم يدَّع شرف البحث عن هذه الصفة، بل كان يعلن باستمرار احتقاره العميق للأغراب «غوييم» وليس فقط للعرب [2].

موقف شارون الحقيقي

لقد كشف موقف شارون من خارطة الطريق، بما انطوى عليه من مناورة وتهرّب من الإستجابة للشرعية الدولية، وفرض شروط قاسية بلغت المائة ثم انخفضت الى أربعة عشر شرطاً تعجيزياً، عن نواياه الحقيقية من الدولة الفلسطينية ، وهو موقف يقوم على القبول الشكلي والرفض والتعطيل العملي، لا سيّما وأنّ المشروع الإستيطاني الذي قاده شخصياً على مدى أكثر من ثلاثين سنة لم يترك للفلسطينيين أيَّ متنفّس حقيقي لإقامة دولتهم المنشودة، لأنَّه لا معنى لأي شكل من أشكال مثل هذه الدولة من دون إزالة المستوطنات واستعادة السيادة على الأرض.

إنّ شارون لم يأتِ ليحلَّ المشاكل بل ليخلق وقائع صعبة على الأرض، حقائق من النوع الذي لا يمكن اصلاحه أبدا، أو على الأقل من النوع الذي يتطلَّب سنوات طويلة تغمرها الدماء [3] .

---

[1] إحسان مرتضى ، مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي ، مجلة الدفاع الوطني ، 2005/4/1

[2] المرجع السابق ،الرابط : http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=7732

[3] غال أوهوفسكي ، مقال شارون والانسحاب من غزة ، صحيفة معاريف 6/9/ 2003

الأهداف والأسباب الإسرائيلية

تعددت الاراء حول الأهداف التي أراد شارون تحقيقها ، في إطار سياسة حكومته اليمينية تجاه الفلسطينيين ، من وراء عملية الانسحاب من قطاع غزة ، إلا أن هذه الخطة عكست تغيرات في الإستراتيجية الاسرائيلية.

ويبدو أن شارون أراد من خلال الانسحاب تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية ، هي : التخلص من الخطر الديمغرافي ، و إلغاء خيار الدولة ثنائيه القومية ، وترسيخ مبدأ يهودية الدولة ، والاقتصار على خيار دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة دائمة ، و التخلص من عبء غزة الأمني .

شهدت إسرائيل خلال العقدين الماضيين ، تغيّرات معقّدة في أحجام واتجاهات وموازين قوى التيّارات والمعسكرات والتكتّلات الحزبية والسياسية، والتي تعرّضت لاهتزازات وتحوّلات فكريّة وإيديولوجية، تجسّدت في انتقال العديد من الشخصيات البارزة من معسكر لآخر لأكثر من مرة(1).

وقد كان للأحداث والوقائع التاريخية التي حصلت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، على مستوى التسويات السياسية، بالإضافة إلى التطوّرات في داخل إسرائيل ، الدور الكبير في تراجع هاجس الالتزامات الإيديولوجية من قبل الأحزاب الإسرائيلية ، تجاه القضايا التي كانت في الماضي البعيد ، تشكّل أساس الخلاف والانقسام بين المعسكرات، الأمر الذي أدّى إلى تآكل في الحدود والأسوار ما بينها ، من دون أن يثير الأمر الكثير من الدهشة أو الاستغراب (2).

واجهت اسرائيل خيار صعب وقاس تمثل بطريقين ، الطريق الأول : الخروج من المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل منذ عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية بجوار دولة اسرائيلية ضمن حدود مقلصة للحفاظ على نظامها الديمقراطي وعلى وجود اكثرية يهودية فيها .

---

(1) الون حروت ، ماضي الاستيطان الاسرائيلي ، مجلة الشرق الاوسط الدوليه ،1994/6/10 ، ص 19

(2) موسى أبو رمضان، واخرون ، دليل إسرائيل العام 2004 مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ص 136

أما الطريق الثاني : استمرار الانتشار الاسرائيلي على كل المنطقة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن ، حتى بثمن فقدان الأفضلية العددية لليهود في هذه المنطقة ، ما من شأنه أن يؤدي بدوره الى نهاية اسرائيل كدولة ديمقراطية.

لقد استهدف الانسحاب من قطاع غزة تحقيق خمسة أهداف استراتيجيه لإسرائيل هي :

أولا : تفادي الخطر الديمغرافي

جاءت خطة فك الارتباط وإخلاء المستوطنات من قطاع غزة كمبادرة تمنع من خلالها اسرائيل خطرا جديدا ومختلفا للغاية على وجودها ، هو الخطر الديمغرافي وهو أول الأسباب والأهداف.

وتتمثل استراتيجية خطة "فك الارتباط" التي تبناها شارون ، برسم حدود جديدة لإسرائيل ، بحيث تضم أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية ، وتستثني في الوقت ذاته أكبر قدر ممكن من الفلسطينيين ، وذلك تحت شعار الحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية[1].

ان هدف خطة الانفصال أحادية الجانب عن الفلسطينيين ديموجرافيا وليس كأرض ، حيث أن معدل الاستيلاء على الارض يزداد يوميا ، دون أن تكون هناك سيادة على معابر ولا ممرات ولا أجواء ، وسعت الى تجميد العملية السلمية ومنع اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وتعزيز الاستيطان في الضفة ، وضم كتل استيطانية واراض واسعة من الضفة الى اسرائيل ، ومحاصرة قطاع غزة برا وبحرا وجوا ، ويضمن لاسرائيل الحق باستمرار الهجمات والاجتياحات في غزة (2).

جاء الانسحاب نتيجة لقلق إسرائيل من الخلل الديموغرافي الذي تسببه الكثافة السكانية الفلسطينية، ونتيجة لما سببته المقاومة الفلسطينية من الإرباك ، وما خلقته من مخاوف أمنية.[3]

---

(1) شلومو غازيت ، خيار اسرائيل ما بعد " فك خطة الارتباط" ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية / سيناريوهات اسرائيلية ترجمة مدار – تشرين أول 2005 ص 17

(2) د. رياض علي العيلة ، خطة الانفصال الشارونية ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 103

(3) أحمد خليفة ، ندوة في مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات تحت عنوان: قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، بيروت 2005/11/17

ومن منظور شارون ، فان ضم قطاع غزة بأرضه التي لا تتجاوز مساحتها 360 كم2 ويسكنها 1.8 مليون فلسطيني ، يشكل تهديدا ليهودية الدولة والمشروع الصهيوني ، بالإضافة إلى التكلفة العسكرية والمالية والأخلاقية ،المترتبة على حراسة ، وتوفير مستلزمات المستوطنات.

ثانيا : إلغاء خيار الدولة ثنائية القومية

لا تقتصر الأسباب والأهداف الإسرائيلية على الخطر الديمغرافي ، فهي تمتد إلى ابعد من ذلك ، فقد سعت حكومة شارون الى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني ، عبر إلغاء خيار الدولة ثنائيه القومية من خلال عزل قطاع غزة وفصل الضفة الغربية ، و جدار الفصل العنصري وتهويد القدس وتطويقها بالمستوطنات ، كي يصبح النضال من أجل دولة ثنائية القومية ، أمر مستحيل المنال أو خياليا ، وهذا أيضا هو الهدف من تهويد القدس ، ومن " تغليفها " بجدار فاصل ، ومن طرد أعداد كثيرة من فلسطينيي القدس خارج مدينتهم المقدسة وإفراغها من سكانها وتهويدها [1].

كما أن الهدف من شبكة الطرق الالتفافية ، ومن مشاريع تتحدث عن أنفاق وجسور تربط بين أجزاء (كانتونات) الضفة الغربية التي باتت معزولة بعضها عن بعض وعن قطاع غزة والقدس ، والفصل العنصري هو أيضا مضمون مشروع الطريق السفلي للربط بين غزة والضفة الغربية ، ، وهو مشروع يقترحه البنك الدولي ويستعد لتمويله [2]

وما يؤكد حقيقة ما سبق ، أنه في الوقت الذي قام شارون بإخلاء نحو ألفي وحدة سكنية في قطاع غزة ، قام ببناء أضعاف هذا العدد من الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية ، حيث انه تحت ستار الحفاظ على أمن إسرائيل ويهوديتها المزعومة ، تتم مؤسسة نظام تمييز عنصري ، وخلق مغازل (كانتونات) محاطة بجدران وسياجات وتصل بينها طرق سفلية وأنفاق .

---

[1] أحمد خليفة ، ندوة في مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات ، مرجع سابق

[2] هلال جميل ، أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي الأبعاد الاستراتيجية لخطة شارون ، مجلة الدراسات الفلسطينية 2005 ص 63

ثالثا: ترسيخ مبدأ يهودية الدولة

ومن الأسباب ، موضوع ترسيخ مبدأ يهودية الدولة ، حيث أن تغيرا أيديولوجياً أصاب الحركة الصهيونية المعاصرة ، جراء احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967 ، حيث انصب الهدف الصهيوني على تحويل كل فلسطين إلى دولة عبرية ذات أغلبية يهودية مطلقة [1].

جرت محاولات دؤوبة ومكثفة لتحويل الجغرافيا وتحويل الديموغرافيا ، وذلك بتنفيذ مخطط احتلالي قام على عملية استيطان يهودي واسعة ، ترافقت مع تطبيق خطط حثيثة لطرد اكبر عدد من الفلسطينيين ، الا أن تحقيق هذا الهدف الصهيوني كان أصعبا ومن هنا كان الاستنتاج الصهيوني ، إما استمرار الاستحواذ على كامل ارض فلسطين بفلسطينييها ، وخسارة إسرائيل ليهوديتها وتحولها بالتدريج إلى ثنائية القومية ، وإما التخلي عن السيطرة عل الأغلبية العظمى من الفلسطينيين ، للحفاظ على يهودية الدولة ، الأمر الذي يفرض التخلي عن أراض فلسطينية للفلسطينيين [2].

وتغلّب عند الساسة الإسرائيليين تباعا هدف المحافظة على" نقاء " العرق على هدف الإبقاء على كامل الأرض ، لكن هذا لم يعن لأغلبيتهم العظمى إمكان حل الصراع بالتخلي عن كامل الأرض التي احتلت سنة 1967 ، والقبول بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادة عليها ، بهدف التخلص من تحمل عبء المسؤولية الحياتية والتبعية القانونية عن اكبر عدد من الفلسطينيين من خلال التخلي لهم عن أقل مساحة من الأرض وأقل قدر من السيادة ، مشروع حكم ذاتي للفلسطينيين ، يمكن أن يسمى في ظاهره " دولة " ، يسمح في مضمونه لإسرائيل باستمرار السيطرة على اكبر مساحة من الأرض المحتلة ، بأقل قدر من التكلفة على للحفاظ على يهودية الدولة .[3]

---

[1] هلال جميل ، أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي ، مرجع سابق ص 64

[2] على الجرباوي: ندوة بعنوان المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة ، جامعة بيرزيت مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 64 (خريف 2005)، صفحة 5

(3) على الجرباوي: ندوة بعنوان المنعطف الفلسطيني الراهن ، مرجع سابق ص 6

رابعا : الاقتصار على خيار دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة دائمة

تعتبر خطة شارون لـ " فك الارتباط " مع معظم قطاع غزة ، جزء من إستراتيجية أشمل تتضمن مجموعة خطوات من الجانب الإسرائيلي ترمي إلى تبديد المشروع الوطني الفلسطيني ، وحصر الخيارات الفلسطينية في مسار واحد ، يؤدي إلى فكرة قيام " دولة ذات حدود مؤقتة " في قطاع غزة ، وأجزاء الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة خارج حدود القدس يرسم حدودها الجدار الفاصل بما يضمه من كتل استيطانية وما يستقطعه من أراض تزيد في تهميش الزراعة الفلسطينية ، وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني [1].

إن الهدف من بناء الجدار وتوسيع المستعمرات والطرق الالتفافية ، هو جعل " الدولة المؤقتة " حلا طويل الأمد ، تبقى خلاله الدولة كياناً تابعاً لإسرائيل ومسيطرا عليه أمنياً من جانبها .

خامسا : التخلص من عبء غزة الامني

شكل قطاع غزة طوال عقود مصدر إزعاج للاحتلال، حيث عرضه الإسرائيليون على المصريين مراراً للخلاص منه، فقد تمنى إسحاق رابين شخصياً أن يصحو من نومه ذات صباح ليجده قد غرق في البحر ، وذلك بسبب عمليات الفدائيين في السبعينات والثمانينيات ، وقد زاد الازعاج عقب بدء عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال مطلع العام 1990 ، حيث لجأ الاسرائيليون الى اتفاق "أوسلو" في تحقيق الهدف المطلوب ازاء ذلك [2].

لقد اعترف رئيس الوزراء "الإسرائيلي" اربيل شارون بأن المقاومة سبب الانسحاب من غزة ، قائلاً " إنها جاءت تحت ضغط الوضع الأمني المتردي"، وما أسماه "معاناة المستوطنين " وطالما شدد على أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيتم في الموعد المحدد [3] .

---

(1) جميل هلال أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 16، عدد 63 (صيف 2005)، صفحة 5

(2) موقع كتائب القسام الجناح العسكري لحماس ، الرابط http://www.alqassam.ps/arabic/news1.php?id=11699

(3) صحيفة "الوموند" الفرنسية 26 يوليو 2005 ، الرابط http://www.almoslim.net/node/41573

برز الفشل الأمني الذريع لشارون بالعجز في إخماد جذوة المقاومة ، فبزغت فكرة إقامة الجدار الأمني في محاولة مستميتة من شارون للتخلص من الهواجس الأمنية، ثم كان الإعلان عن خطة الفصل الأحادي الجانب ، التي أجمع المحللون الإسرائيليون على وصفها بالهزيمة أمام المقاومة.

وقد كان لافتاً أن يعلق على المشروع في اليوم التالي في صحيفة معاريف رجلان من اليمين هما بنتسي ليبرمان رئيس مجلس يشع للمستوطنين، ويوسي بيلين "الحمامة" اليساري المعروف، حيث أجمعا على أن شارون قد قدم بمشروعه هدية للمقاومة وأثبت هزيمته أمامها.[1]

و لا يتفق الاستمرار في البقاء في المستوطنات في غزة، مع الحائط الأمني ، الذي أقامته إسرائيل ، والذي استهدفت منه ، وضع سياج أمني حول كل السكان والمدن والقرى الإسرائيلية، ومنع تسلل الفدائيين بالتالي؛ وبديهي أن مسار الجدار لا يمكنه أن يحيط بالمستوطنات في قطاع غزة.

كما أن استمرار وجود المستوطنات في غزة، رغم أن لها بعض الأهمية العسكرية بالنسبة للجيش الإسرائيلي للوثوب منها على المدن والقرى في غزة، إلا أن تلك المستوطنات وسكانها اليهود يمكن أن تتحول إلى رهينة في يد الفلسطينيين ، إذا ما حدثت ثورة شاملة في القطاع، ومن ثم يصبح الدفاع عن هؤلاء السكان اليهود صعب جداً، ويحتاج إلى مجهود كبير وتكاليف هائلة. [2]

و لولا نضالات الشعب الفلسطيني، وعمليات الفصائل الفلسطينية ، لولا هذا لما فكر الإسرائيليون أصلاً بهذه الخطوة، وهكذا فالانسحاب هو نوع من الهروب الصهيوني في التحليل النهائي.[3]

ويرى الباحث أإن الانسحاب الاسرائيلي من غزة، يستهدف تحقيق أقصى قدر من الأمن لليهود في فلسطين المحتلة، أي أن له أسباباً أمنية أساساً، ويستهدف أيضاً القضاء على أي أمل فلسطيني في تحقيق دولة أو سلام منقوص أو جزئي.

---

[1] ياسر الزعاترة ، مقال شارون والخروج من غزة ،الأسباب والرد الفلسطيني ، موقع الجزيرة نت ، بتاريخ 2004/10/03
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/ef294ad7-5ab0-46cb-a693-85003ed34c27

[2] ياسر الزعاترة ، مقال شارون والخروج من غزة ، مرجع سابق

[3] د. محمد مورو ، كتاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة .. حقيقته وأبعاده 2005 ص43

4- الدوافع الإسرائيلية لخطة شارون

إن اقتراح شاورن باغت الجميع ، حتى المتفائلين منهم لم يخطر ببالهم ، أن شارون سيتخلى عن شعاره " حكم نتساريم كحكم تل أبيب " ، ولم يحلم أحد بأن شارون ، سيعلن عن قراره إخلاء المستوطنات في غزة من طرف واحد ، ومن شدة الصدمة كان من الصعب سماع موقف منهم ، فحتى كبار المسئولين من بينهم ، فضلوا عدم تصديق الأمر ، واعتبروه مجرد خدعة . [(1)]

دوافع خطة شارون

انقسمت الرؤية الاسرائيلية ازاء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وكذلك تباينت الدوافع وراء خطة شارون من خلال ردود افعال التيارات داخل اسرائيل المختلفة ، والمتمثلة بثلاث تيارات :

التيار الأول: وهو التيار اليميني القومي المتطرف ، الذي اعتبر أن تدهور شعبية شارون وقلقه على مصيره الشخصي ، في ظل الملاحقات القضائية لفضائحه وفضائح أولاده جلعاد وعمري، كان السبب الرئيسي لقبول ما كان يرفضه ، حتى أن تسفي هندل وهو عضو في الاتحاد الوطني في الكنيست قال أن "عمق الانسحاب الذي يقرره شارون هو بعمق التحقيقات التي تلاحقه"[(2)].

التيار الثاني: يرى أن الخطة هي حملة علاقات عامة ومبادرات إعلامية لن تطبق على الأرض.

التيار الثالث: أما التيار الثالث فيعتبر أن السبب الحقيقي هو الفشل الأمني والرضوخ للمقاومة الفلسطينية ، وهو ما تناولته الصحافة العبرية بإسهاب، بل وصل الأمر برئيس الاستخبارات الإسرائيلية اللواء اهارون زئيفي ، وأثناء استجوابه عام 2004 أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست القول ، بأن "الانسحاب من المستوطنات في غزة ، هو خضوع وسيفسر بأنه انتصار للانتفاضة والمقاومة والعنف" [(3)]

[(1)] روني شاكيد ، مقال بعنوان : تصريح شارون حول إخلاء المستوطنات من غزة فاجأ الفلسطينيين ، يديعوت احرونوت 2004/2/6

[(2)] عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية ، للانسحاب الاسرائيلي من غزة ترجمة مركز باحث للدراسات الناشر، 2006 ص21

[(3)] عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية ، للانسحاب الاسرائيلي من غزة ، مرجع سابق ، ص 22

ومن هنا فان أهم أهداف خطة شارون لعملية الانسحاب تتمثل بـ :

1- فشل الخيار العسكري في القضاء على الانتفاضة والمقاومة.

2- مخاطر العامل السكاني الديمغرافي.

3- إدراك أن الوقت ليس في صالح "إسرائيل" وأن أخذ زمام المبادرة أفضل من الانتظار.

4- التدهور الاقتصادي المصاحب للتدهور الأمني والذي أثر بدوره على الاستثمارات والهجرة.

5- تفادي الصدام مع المجتمع الدولي وبالأخص أميركا التي تضغط باتجاه تطبيق خارطة الطريق.

6- العوامل الشخصية لشارون وتدني شعبيته والتي وصلت لأقل من 33% قبل اطلاق خطته.

7- الوصول لأهداف بعيدة المدى، تتجاوز النطاق الضيق لقطاع غزة.(1)

8- تخفيف الكلفة الأمنية والعسكرية الناتجة عن المقاومة، ولعل السبب الأساسي الذي حدا بالإسرائيليين أن يحذروا من الانسحاب من طرف واحد دون وضع خطة سلام شاملة، هو الثمن الفادح الذي يدفعه التجمع الصهيوني نتيجة الانتفاضة الثانية " انتفاضه الأقصى".

9- ارتفاع ثمن التكلفة حيث إن ثمن احتلال الضفة الغربية كان متدنيا نسبيا من وجهة النظر الإسرائيلية (من 1967 إلى 1987) وهناك أمثلة عديدة على هذه التكلفة وفق الدكتور شلومو سبيرسكي كتاب "كلفة الاحتلال الاسرائيلي للفلسطينيين، " نذكر منها ما يلي: (2).

1. الجدار الأمني بين إسرائيل والاراضي الفلسطينية: يهدف هذا الجدار إلى منع المقاومين الفلسطينيين ، من دخول إسرائيل ، وقد خصصت الحكومة مبلغ 3.5 مليارات شيكل لبناء الجدار.

2. القتلى والجرحى والتعويضات: الثمن الأكثر فداحة نتيجة الاحتلال والانتفاضة الفلسطينية يتمثل في الخسائر البشرية ، ومنذ أيلول عام 1987 حتى كانون أول عام 2004 تكبدت إسرائيل 1355 قتيلاً و6709 جرحى من المدنيين ورجال الجيش.

---

(1) د.إبراهيم حمّامي، دراسة تحليلية شاملة حول خطة "فك الإرتباط" المركز الفلسطيني للإعلام ، أيلول 2005

(2) الدكتور عبد الوهاب المسيري ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات ، 2005/8/13 .

ووصل مجموع هذه التعويضات في عام 2003 إلى (نحو 80 مليون دولار امريكي) ، حيث كانت تدفع وزارة الجيش الإسرائيلي التعويضات للجنود القتلى والمصابين، وتفوق هذه المبالغ ما يدفع للمدنيين.

3. تراجع النمو: تشير الأرقام إلى تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي والناتج القومي للفرد ، وارتفعت نسبة البطالة في صفوف الإسرائيليين[1] .

4. تراجع في الخدمات الاجتماعية وتزايد الفقر، حيث تلقت الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ضربةً قاضية نتيجة التقليصات في الميزانية، وتزايدت نسبة الإسرائيليين تحت خط الفقر

5- استرضاء الولايات المتحدة الضاغطة لصالح خطة ورؤية رئيسها

6- التهرب بل والقضاء بشكل نهائي على خارطة الطريق

7- الظهور بمظهر الحريص على السلام، وفتح باب التطبيع مع الدول العربية والإسلامية

8- إطلاق حملة علاقات عامة لتحسين وجه الاحتلال البغيض

9- الإدعاء بتطبيق القرار 242 خاصة النص الانجليزي منه الذي يطالب بـ"الانسحاب من أراض احتلت عام 1967"، وفي حال نفذت المقاومة انطلاقاً من الضفة أي هجوم فإن (إسرائيل) ستبرر لنفسها القيام بخطوات قاسية لضربها ، والأخطر أن تسحب من حركات المقاومة في غزة حقها في الرد على الاعتداءات في الضفة الغربية [2].

10- عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وبالتالي وقف الانتفاضة نهائياً، وتحييد القطاع تماماً في المواجهة وبالتالي تحويل الصراع إلى صراع اسرائيلي - ضفاوي، بعد أن تقزم من اسلامي – صهيوني إلى إسرائيلي – عربي إلى إسرائيلي – فلسطيني

---

(1) الدكتور شلومو سبيرسكي كتاب "كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي" ، مجلة قضايا إسرائيلية، (المركز الفلسطيني الإسرائيلي للدراسات الإسرائيلية "مدار" عدد مزدوج 17-18) أيار 2007 . **ص18**

[2] المرجع السابق

11- التخلص من قطاع غزة سكانياً ما يؤمن أكبر رقعة من الأرض بأقل عدد سكان وبالتالي الحفاظ على الغالبية اليهودية في فلسطين التاريخية مما يسهل استجلاب مهاجرين يهود .

12- تقليص خطوط التماس والمواجهة والاحتكاك مع الفلسطينيين

13- منع الفلسطينيين من تحقيق أية إنجازات اقتصادية أو سياسية أو إعلامية

14- القضاء على أية تسوية وحسم قضايا الحل النهائي خاصة القدس والاستيطان والحدود، وهو ما يقطع الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية كما يريدها قاده منظمه التحرير الفلسطينية .

15- إبقاء الباب مفتوحاً لاستئناف المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات التسوية الدائمة أو اتفاقيات مرحلية بعيدة المدى مع السلطة أو الدولة الفلسطينية، حيث ستكون السلطة ضعيفة ومحاصرة من كل النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وضعف تواجدها الدولي والإقليمي، وبذلك ستعيد "إسرائيل" الكرّة مرة أخرى من خلال إرغام الفلسطينيين على القبول بأي مبادرات جديدة .

16- جر الساحة الفلسطينية داخلياً الى مواجهات دامية وهو ما برز مع حدوث الانقسام [(1)].

الوجه الحقيقي للانسحاب

إن الوجه الثاني للحقيقة يتمثل بأن دوافع شارون وأسبابه الخاصة للانسحاب تتمثل بتدهور شعبيته وقلقه على مصيره الشخصي إضافة إلى الدافع الأهم وهو الفشل الأمني الذي لاحقه تجاه انتفاضة الأقصى والرضوخ للمقاومة في نهاية الأمر رغم انه أطلق تصريحات صحفيه قبيل عملية الانسحاب بان مستوطنة نتساريم الواقعة جنوب غزة هي مثل تل أبيب في المكانة والأهمية [(2)].

ومن هنا أرى كباحث ان اسرائيل رمت الى تحقيق اهدافها الخبيثه من الانسحاب من قطاع غزة ، بزج الفلسطينيين في حرب اهليه وحصارهم وخنقهم والتحكم بهم ، ومعقابتهم وجعلهم يدفعون الثمن.

[(1)] الدكتور شلومو سبيرسكي كتاب "كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي" ، مجلة قضايا إسرائيلية، (المركز الفلسطيني الإسرائيلي للدراسات الإسرائيلية "مدار" عدد مزدوج 17-18) أيار2007 . ص **19**

(2) مجموعه مؤلفين ، دراسة المضامين الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي من غزة ترجمة باحث للدراسات الناشر مركز باحث للدراسات، 2006 ص 23

المبحث الرابع :

الأبعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي

أرادت اسرائيل من الانسحاب ان يبدو وكأنه إنهاء للاحتلال العسكري ، إلا أنه استمر على أرض الواقع ، بنمط إسرائيلي مبتكر وجديد وبشكل يوطد دعائم الاحتلال ، من حيث السيطرة على الحدود والجو والبحر ، وبالتالي التحكم في جميع الموارد الفلسطينية البشرية والبنيوية والاقتصادية ، ليبقى مفهوم الانسحاب مقتصرا على إفراغ العنصر البشري اليهودي من داخل قطاع غزة [1].

من الناحية الفعلية، وبعد تطبيق إسرائيل لخطتها (فك الارتباط)، فإن وضع قطاع غزة كأرض محتلة لم يتغير، وأن الذي حدث على أرض الواقع هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال من موقع إلى موقع اخر ، و يقوم مفهوم إعادة الانتشار على أساس تراجع قوات السلطات المنتشرة عسكريا وإداريا من منطقة جغرافية ما إلى مناطق أخرى، وتسلم المسئولية عن إدارة وأمن المنطقة الداخلي إلى سلطات أخرى، فيما تبقى المسئولية عن أمن المنطقة بشكل عام [2].

1- حالة مشابهة لفك الارتباط

عرفت الحالة الفلسطينية ، حالة مشابهة لفك الارتباط، عندما اعلن الملك حسين بن طلال ملك الأردن عام 1988 قراره بفك ارتباط المملكة الأردنية عن الضفة الغربية، التي ألحقت في عام 1950 بالأردن، وأصبحت من الوجهة الدستورية والقانونية الأردنية جزءا من هذه المملكة ، ولكن الظروف التي تولدت في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، اضطرت العاهل الأردني لذلك الإعلان[3].

---

[1] قراءات استراتيجية – السنة الأولى – العدد الثاني – مركز التخطيط الفلسطيني ، حزيران 2001 الرابط ، http://www.oppc.pna.net/kraat/qraat2/new_page_1.htm

[2] أحمد الغول و اياد القرا وصلاح عبد العاطي وحسن حلاسة ، الآثار القانونية لاخلاء قطاع غزة ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، سلسلة تقارير خاصه رقم 45 رام الله – أيلول 2006 ص 3

[3] انظر أسامه ابو نحل واخرون ، مسيرة المتغيراتالسياسيه واثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ، من النشأة الى أوسلو ، دار الجندي ، القدس ، 2012

لم يتحدث شارون عن انسحاب من طرف واحد، كما حدث في نموذج الجنوب اللبناني، كما أعلن عته رئيس الوزراء الاسبق إيهود براك ، ولكن شارون استخدم مصطلح فك الارتباط من طرف واحد، انطلاقا من مفهومه الاستعماري الخاص، للتفريق بين الحالتين".[(1)]

2- حقيقة الانسحاب

شكل الانسحاب سابقة وأسقط ما كان يعتبر من المحرمات لإزالة المستوطنات ، الا ان اسرائيل استغلت هذه الخطوة بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية ، وإطلاق يد الجيش في قطاع غزة. [(2)]

وتتضمن الخطة جملة من الأمور الخطيرة معدداً هذه الأمور في: الإبقاء على سيطرة إسرائيلية كاملة على الحدود والمعابر، منع دخول العمال أو الأشخاص أو البضائع إلى إسرائيل، وقف العمل عبر ميناء أسدود، الإبقاء على السيطرة الإسرائيلية براً وبحراً وجواً، تواصل العمل بسياسة الضم والاستيطان في الضفة ، إضافة لاحتفاظ إسرائيل بحقها في ممارسة عدوانها [(3)].

3- عبء قطاع غزة

ولا يخفى على أحد أنّ القطاع من حيث وضعه الجغرافي والديموغرافي لا يمثّل أيّ إغراء لإسرائيل ، وان حجم الأعباء الأمنية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية تقلق من يطمح لإدارة القطاع .

كانت اسرائيل ، بدءاً من مشروع آلون عام 1973 ومشروع غاليلي ، ومروراً بمحاولات مناحيم بيغن إقناع الرئيس المصري انوار السادات ، باستعادة السيطرة على القطاع ، لقد سبق لإسحق رابين أن فكّر في إخلاء مستوطنات من القطاع ، أما شارون فلم يعرض اتفاقاً لعلمه انّ خطّته في الضفة لا يمكن للفلسطينيين أن يقبلوها [(4)].

(1) د.محمد حمزة ، دراسة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مركز مقدس للدراسات ، فبراير2004 ص 3
(2) روني شاكيه، تصريح شارون حول إخلاء المستوطنات من غزّة ، يديعوت أحرونوت 2004/2/6
(3) ميخائيل شفارتس ، " خطة الانفصال ،الصهيونية في أزمة أيديولوجية عميقة" الحوار المتمدن-العدد: 1221 - 2005
(4) زئيف شيف، مقال بعنوان : التحرر من 105 مليون فلسطيني سيخفّف الضغط الديموغرافي على إسرائيل ، صحيفه هآرتس 2004/2/6

وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة

يخضع قطاع غزة والضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، لاحتلال عسكري متواصل من قبل إسرائيل منذ عام 1967م ، بالتالي ينطبق غليها الإطار القانوني الأساسي لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال النزاعات وتحت الاحتلال ، وقد أكد المجتمع الدولي ذلك [1].

اصبحت حياة الفلسطينيين في قطاع غزة لا تطاق ، حيث صعّدت إسرائيل اعتداءاتها من العقاب الجماعي ، والإعدامات خارج نطاق القضاء ، والهجمات العشوائية على المدنيين

وتذكر خطة الانفصال هذا الاحتمال بأن تحتفظ إسرائيل بالحق في القيام بإجراءات عسكرية في قطاع غزة : " تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي في الدفاع عن النفس ، بما في ذلك اتخاذ خطوات وقائية والرد باستخدام القوة ضد التهديدات التي ستنطلق من قطاع غزة " [2].

لقد اكد مركز غزة لحقوق الانسان بتقريره حول الأبعاد القانونية للانسحاب على عده نقاط هي[3] :

1- الانسحاب الإسرائيلي، لا يسقط بالتقادم ، مسؤولية إسرائيل القانونية والمدنية عن الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية بحق المدنيين الفلسطينيين.

2- الانسحاب الإسرائيلي، لا يلغي حق المدنيين الفلسطينيين في مقاضاة إسرائيل للحصول على التعويض عما لحق بهم من أضرار ، واستخدام ممتلكاتهم لأغراض عسكرية أو استيطانية.

3- الانسحاب الإسرائيلي، لا يلغي حق الفلسطينيين في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين اقترفوا جرائم الحرب والجرائم المنافية للإنسانية بحقهم أمام القانون المحلي والدولي.

4- الانسحاب الإسرائيلي المنفرد ومن طرف واحد، لا يعني إنهاء حالة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المنسحب منها، ولا يلغي انطباق وتطبيق اتفاقيات جينيف و لاهاي.

---

(1) الابعاد القانونية للانسحاب الإسرائيلي احادي الجانب – مركز التخطيط الفلسطيني – قراءات استراتيجية – العدد 2 ، حزيران 2001.

(2) خطة فك الارتباط الإسرائيلية احاديه الجانب 6 يونيو 2004

(3) الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة ، مرجع سابق ص2

الأبعاد القانونية بعد الانسحاب من قطاع غزة

اولا : خلفيه تاريخيه لانتهاكات الاحتلال

احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس ، في حرب عدوانية عام 1967 ، لتكمل بذلك احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين ، وفرضت حكمها العسكري عليها، ومنذ ذلك التاريخ والمجتمع الدولي يقر ويؤكد على أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة ، ويؤكد أيضاً أن دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي ملزمة بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية ومنذ العام 1967 قامت إسرائيل بالانتهاك المنظم لأحكام الاتفاقية ومجمل قواعد القانون الدولي في إدارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة. (1)

هذه المخالفات الجسيمة من جرائم الحرب حسب البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقية جنيف لعام 1977، وحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 ، كما استخدمت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في سياق اعتدائها على الحق في الحياة، سياسة القتل خارج القانون ، حيث شكلت سياسة إسرائيلية ممنهجة ومعتمدة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (2)

ثانيا : مواقف إسرائيل تجاه الوضع القانوني:

حاولت إسرائيل فرض رؤيتها القانونية بعد الانسحاب من غزة بان الاراضي التي تنسحب منها لا تنطبق عليها ما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة رغم ان الواقع مغاير تماماً ، فعليها أن تطبق القرارات الدولية المطالبة بانسحابها من الأراضي كاملة حتى يتم النظر رسمياً إلى إنهاء حالة الاحتلال. (3)

---

(1) الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة بقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، مركز غزة للحقوق والقانون بتاريخ 5-8-2005 ص3

(2) عدة مؤلفين ، دراسة " الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي" مركز المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية ، مفتاح ، اغسطس 2005

(3) خلف خلف ، الجانب القانوني للأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب - موقع ايلاف ، السبت 13 أغسطس- 2005
http://www.elaph.com/Web/Politics/2005/8/83216.htm

فقد صدر عن المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية جملة من القرارات التي كانت دوماً تطالب إسرائيل بالانسحاب وما خطة الانسحاب الإسرائيلي إلا محاولة للهروب من ذلك والإبقاء على الوضع معلقاً من الناحية القانونية بما يخدم مصالحها السياسية والأمنية [1].

ووفق التقرير السابق فان الانسحاب الجدي والفعلي من قطاع غزة يوجب على إسرائيل أن تقوم بذلك من خلال التنسيق الجدي دولياً والذي يهدف إلى إنهاء حالة الاحتلال والتي تعني:

أ- الانسحاب الكامل غير المنقوص من كامل قطاع غزة.

ب- بسط السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على كافة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل، والتصرف المطلق والكامل في المرافق والممتلكات البرية والجوية والبحرية.

ج- الإفراج عن كافة المعتقلين في السجون الإسرائيلية حسب نصوص اتفاقية جنيف، بالإضافة إلى عودة النازحين الذين غادروا القطاع جراء الاحتلال في عام 1967 إلى بيوتهم.[2]

وحقيقة الأمر فإن الانسحاب الإسرائيلي هو انسحاب إداري إجرائي يدخل فقط في إطار الترتيبات العسكرية ما لم تتخلى إسرائيل عن السيادة كلياً للفلسطينيين من خلال الأعراف الدولية القانونية.

فحسب ما ورد في خطة الانفصال ، يحق للجيش الإسرائيلي اجتياح المناطق التي تنسحب منها في الوقت الذي تراه مناسباً، وكذلك محاولاتها المستمرة في بقاء مشاركتها في الإشراف على معبر رفح.

لقد أرادت إسرائيل أن تبقى على الاحتلال عسكري من خلال السيطرة البرية والجوية والبحرية ، الا ان ذلك أبقى قطاع غزة أراضي محتلة من قبل إسرائيل ، وأراض تنطبق عليها وعلى قاطنيها أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأراضي المحتلة، وعلى الدولة المحتلة، وهي إسرائيل، أن تنصاع للإرادة الدولية فيما يتعلق بواجباتها تجاه الأراضي المحتلة الفلسطينية [3].

---

[1] خلف خلف ، الجانب القانوني للأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب - موقع ايلاف ، السبت 13 أغسطس- 2005

[2] خلف خلف ، الجانب القانوني للأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب ، مرجع سابق

[3] دراسة خطة الاخلاء الاسرائيلية من قطاع غزة ، الهيئه العامه للاستعلامات ، 2005/08/13 ص4

ثالثا : اعفاء الاحتلال من جرائمه

حرصت الحكومة الإسرائيلية على اعفاء مرتكبي الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين من المسئولية القانونية والجنائية، ولكن حسب نصوص اتفاقية جنيف الرابعة فإن جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية لا تسقط بالتقادم ، حيث تنص المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة: "لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الاقليمية المذكور أو حكومية وبسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة". [1]

فحسب اتفاقية عدم تقادم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية حسب المادة الأولى منها لا يسري أي تقادم على جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة "نورمبرغ" العسكرية الدولية وخاصة الجرائم الخطيرة المعددة في اتفاقية جنيف لحماية الضحايا ، والمجتمع الدولي ملزم قانونياً حسب نص الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكي يصبح في الامكان القيام وفقاً للقانون الدولي بتسليم الأشخاص مرتكبي الجرائم الى العدالة لمحاكمتهم[2].

من الناحية القانونية، يجب أن تكون عملية الانسحاب خاضعة لمراقبين دوليين يتواجدوا أثناء عملية الانسحاب للإشراف على تنفيذ الانسحاب على أكمل وجه كما حدث مع الانسحاب السوري من لبنان عام 2005 ، ولكن إسرائيل تحاول أن تخرج نفسها من المساءلة الدولية القانونية حتى لا تلتزم بشيء وتبقي على الوضع في هذه الأراضي المنسحب عنها غير واضح قانونياً [3] .

---

[1] اتفاقية جنيف الرابعة ، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949 ، www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

[2] اتفاقية جنيف الرابعة ، مرجع سابق

[3] دراسة " الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي" مركز المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية ، مفتاح ، اغسطس 2005 ص3

و قد حاولت إسرائيل استباق الأحداث من خلال سن قانون خاص بالانتفاضة وهو ما أقره الكنيست الإسرائيلي ، في آب 2005 ، الذي يمنع بموجبه المدنيين الفلسطينيين المطالبة قانونياً وقضائياً بتعويضات عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحقهم من خلال جنودها وضباطها ، وكذلك التهرب من قضايا دفع التعويضات عن استخدام الممتلكات الخاصة للمواطنين المدنيين الفلسطينيين جراء إقامة المستوطنات على أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة وقد قامت بذلك أيضاً حماية لجنودها وضباطها ومسئوليها السياسيين أصحاب القرار من أن يطالهم القانون الدولي.

بالاضافة الى التهرب من تعويض المدنيين الفلسطينيين الذين لحقت بهم أضرار مادية وجسدية جراء الاعتداءات المتكررة للجنود والضباط الإسرائيليين عليهم. وفي سياق التهرب الكامل من التزاماتها كدولة محتلة قانونياً ومدنياً، لم توقع إسرائيل على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية. [1]

رابعا : آثار الانسحاب الإسرائيلي على سيادة قطاع غزة

حرمت إسرائيل قطاع غزة بعد إخلائه من كافة المقومات التي تمنحه القدرة على الاستقلالية وحرية الحركة والانطلاق لإعادة تأهيل أوضاعه أو حتى إعماره، أو التمتع بكافة مقومات السيادة والاستقلالية التي تعطي السلطة الفلسطينية حق ممارسة سيادتها الكاملة على الشعب والأرض، وتجعل سكانه يستأنفون حياتهم الطبيعية، وممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما قررتها الشرعة الدولية [2].

ان اشكالية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة من الناحية القانونية انه جعل قطاع غزة منطقه محاصره وكأنها سجن كبير فلا هو محتل يتحمل الاحتلال المسؤولية عنه ولا هو مستقل بدولة مستقلة تتمتع بالسيادة فهو من جهة مفرغ من أي قوات للاحتلال ولكنه محاط بإحكام عسكريه هائلة

---

[1] دراسة الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة ، موقع الشبكه العربية لمعلومات حقوق الانسان
http://www.anhri.net/palestine/gcrl/2005/pr0800-1.shtml

[2] الهيئة المستقله لحقوق الانسان ، الآثار القانونية لاخلاء قطاع غزة ، مرجع سابق ص 5

برا وجوا وبحرا ، كما انه يتمتع بحكم ذاته لكنه لا يتصرف بمعابره ، كما انه لا يتمتع بالشخصية القانونية التي تمكنه من التعامل مع دول الجوار .

وقد تناولت دراسة " الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة من قطاع غزة " لمركز غزة للحقوق والقانون جوانب من النواقص القانونيه للانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وهي :

1- معبر رفح : أبلغت إسرائيل السلطة الفلسطينية ومصر انهما لا تملكان فتح معبر رفح بشكل ثنائي دون اتفاق معها ، وأنهما لا يملكان الحق في تشغيله ، وأن من يملك الحق ويستطيع أن يمارس هذا الحق ، فقط قوات الاحتلال الإسرائيلي .

2- معبر بيت حانون:

أغلقت إسرائيل معبر بيت حانون في شمال قطاع غزة ، و بقرار إسرائيلي يعامل كمعبر دولي ، بحيث أصبح الأجانب ، بعد إعادة الانتشار ، يتم التعامل معهم مثل التعامل في المنافذ الدولية الإسرائيلية في مطار اللد وفي منطقة شرم الشيخ " طابا " بالضبط.

3- المناطق الحدودية البرية :

4-:نسبة للحدود الشرقية والشمالية بين القطاع وبين إسرائيل ، فظلت مستباحة للقوات الإسرائيلية لا سيما في منطقة ما سميت بالمنطقة العازلة بعرض 300 مترا على طول الحدود ، وهذا يعني أن الفلسطينيين يقعون في مدى قذائف المدفعية الإسرائيلية ولا أحد مستثنى .

4- : المجال الجوي :

أما بالنسبة لاختراق الطائرات الحربية الإسرائيلية اليومي وبشكل متكرر لجدار الصوت في أجواء قطاع غزة ، كما أن الطائرات تستبيح أي هدف تجده في القطاع سواء شخصيه قياديه أو موقع امني أو مدني أو أي سيارة في اعتداء سافر وسيطرة على أجواء القطاع بشكل محكم لا سيما عبر طائرات الاستطلاع التي لا تفارقه .

5- السيطرة البحريه

واصلت البحريه الاسرائيلية سيطرتها على سواحل قطاع غزة البحريه بعد الانسحاب بل شددت من اجراءاتها التعسفية واعتداءاتها على الصيادين كما اطلقت بوارجها القذائف على قطاع غزة[1].

خامسا: سجل السكان

ويجدر الإشارة إلى قضية هامة تتعلق بالوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب وهي سجل السكان ، فسجل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة تتحكم به إسرائيل بشكل كامل ، فهي صاحبة القرار في إعطاء الهويات ، وملفات المواطنين موجودة في إسرائيل ، وبذلك فان أي معاملة مدنية يريد المواطن الفلسطيني إجراءها ، تستوجب على موظفي سجل السكان الموجودين في غزة التحدث مع الطرف الإسرائيلي المختص ، وهذا من أهم مظاهر الاحتلال [1].

تتدرج السياسات الإسرائيلية ضمن نطاق ومدلول التطهير العرقي، وتفضي إلى التهجير القسري للفلسطينيين، وذلك لزيادة نسبة المستوطنين اليهود، خصوصاً في القدس، وذلك على شكل مخالف لالتزاماتها الدولية كسلطة الاحتلال، والمنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام 1949، والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان[2].

سادسا: موقف السلطة الفلسطينية القانوني

أنشأت السلطة ملفاً وهيئة لتنسيق الانسحاب ، أسمته ملف الانسحاب ، وتحدث الجميع عن الانسحاب فقط ، ولم يقل أحد أن ما حدث هو ليس انسحاباً ، وتغافلت بذلك عن حقيقة واضحة ، فإسرائيل في 5 يونيو حزيران 67 أعلنت أنها احتلت الضفة وغزة بما فيها القدس ، كما قالت أن

---

[1] جريدة القدس الصادرة بتاريخ 2006/4/18 ص 1

[1] قراءات استراتيجية – السنة الأولى – العدد الثاني – مركز التخطيط الفلسطيني ، حزيران 2001

[2] د. نزار أيوب ، تقرير التهجير القسري والتطهير العرقي انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين ، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس . ص 10

اتفاقية جنيف الرابعة سوف تطبق في الأراضي المحتلة ، وهذا كلام غاية في الأهمية و ان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقول هذه الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهذا يكشف الاهداف الاستراتيجية للادعاء الإسرائيلي [1].

سابعا : إحكام السيطرة على قطاع غزة

نصت الخطة بشكل محدد على أن إسرائيل " ستنقل المواقع العسكرية وكافة القرى والبلدات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى مواقع أخرى ، وبذلك تحتفظ بمواقع وقواعد عسكرية داخلية ، وبانتظار التوصل إلى اتفاقيات حول ترتيبات أخرى ، ستستمر الترتيبات الحالية فيما يتعلق بالسيطرة على المجال الجوي ، والمياه الإقليمية ، والمعابر البرية للضفة الغربية وغزة " .[2]

وهنا يرى الباحث ان قرار السلطات الإسرائيلية بمنع إعادة فتح مطار رفح الدولي كان مؤشر على نواياها لمنع حرية حركة الأشخاص والخدمات والبضائع من والى قطاع غزة . وعلاوة على ذلك ، عدم السماح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار خارج منطقة تمتد 8 كيلومترات من شاطئ غزة ، بالإضافة إلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر الغاز الطبيعي في مياههم الإقليمية ، وإذا ربط ذلك مع تدمير الميناء الدولي في غزة ورفض المطلب المصري للسماح بإعادة بنائه ، فيصبح من الواضح أن دولة الاحتلال كانت تريد زيادة مستوى الخنق للحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة الأمر الذي ظهر لاحقا تحت مسمى الحصار.

كما تقدمت إسرائيل بطلب إلى البنك الدولي لنقل معبر رفح الدولي إلى المناطق الإسرائيلية ، بهدف ممارسة السيطرة القانونية والعسكرية الكاملة على مرور الفلسطينيين وبضائعهم.[3]

---

[1] د. نزار أيوب ، تقرير التهجير القسري والتطهير العرقي مرجع سابق ص 11

[2] " خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر هرتسيليا / ترجمة " ، 18 ديسمبر 2003 ، www.pmo.gov.il

[3] الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي خلال اجتماع 14 إبريل 2004 ، ورسالة من مدير مكتب رئيس الوزراء إلى مستشارة الأمن القومي الأمريكية .

ثامنا : المواقف الدوليه

أثار إعلان حكومة إسرائيل عن خطة " الانفصال " أحادي الجانب موجه من التصريحات بأن السلام على الأبواب والأمل في الطريق ، وصورت الخطة على أنها إنهاء للاحتلال [1].

أصدر أعضاء اللجنة الرباعية بياناً بعد الإعلان عن " خطة الانفصال " تضمن سوء فهم واضح لطبيعة الخطة : "تنظر اللجنة الرباعية بايجابية إلى نية رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون المعلنة للانسحاب من كافة مستوطنات غزة ومن أجزاء من الضفة ، حيث ترحب اللجنة بهذه الخطوة وتشجعها ، فهي تشكل فرصة نادرة في السعي نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط ".

وأضافت اللجنة الرباعية تأكيدها بأن " خطة الانفصال " تدعم خارطة الطريق ، ولكن الخطة في الواقع ليست خطة سلام ولا حتى فرصة لأن إطارها مصمم للحد من التقدم نحو تحقيق السلام من خلال فرض تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأراضي الفلسطينية ، بينما تم استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية و السلطة الفلسطينية (في مخالفة واضحة لخارطة الطريق) ، وتعزيز السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة [2].

ولقد أكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن الخطة ستعمل على تحقيق رغبة إسرائيل بفصل قطاع غزة عن مسؤوليتها القانونية ، من خلال الاستمرار في رفض تطبيق القانون الدولي الإنساني ، وتهدف الخطة الإسرائيلية أيضاً ، إلى تعزيز وزيادة عزل قطاع غزة وبالتالي زيادة الخنق الاقتصادي والاجتماعي للسكان المدنيين وقد ادى تطبيق هذه الخطة إلى المزيد من التدهور في الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية على الأرض [3]

---

[1] قراءات استراتيجية – السنة الأولى – العدد الثاني – مركز التخطيط الفلسطيني ، ص35 ، حزيران 2001

[2] دراسة : خطة شارون لاعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الانسان الفلسطيني وليس إنهاء للاحتلال ، ورقة موقف ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، أكتوبر 2004 ص7

[3] المرجع السابق ص8

تاسعا : استراتيجيه اسرائيل القانونية للانسحاب

من الناحية الفعلية ، وحسب الخطة فان وضع قطاع غزة كأرض محتلة لم يتغير ، فالمادة 42 من اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على الأرض لعام 1907 تنص على أن : " المنطقة تعتبر محتلة عندما تكون من الناحية الفعلية خاضعة لسلطة جيش معادٍ ، ويشمل الاحتلال فقط المناطق التي تنشأ وتمارس فيها تلك السلطة " [1].

لقد جادلت إسرائيل بأن هذه الخطة بدت الادعاءات بشأن مسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين في قطاع غزة إلا أن السياسات والممارسات الإسرائيلية اكدت بأن إسرائيل احتفظت بالسلطة الفعلية في قطاع غزة ، وبالتالي فان احتلال قطاع غزة تواصل وظلت اتفاقية جنيف الرابعة منطبقة ، حيث تنص المادة السادسة من الاتفاقية على أن قوة الاحتلال ملزمة بالاتفاقية [2].

لقد ظلت إسرائيل قوة احتلال عليها التزامات واضحة وكثيرة تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين ، والذين سيظلون أشخاصاً محميين وفقاً للمادة 4 من اتفاقية جنيف الرابعة :" الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة وبأي شكل كان ، في حالة قيام نزاع أو احتلال ، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه ، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها " [3].

عاشرا : استراتيجيه اسرائيل القانونية للانسحاب

اعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان أن " خطة الانفصال " هي في الواقع وسيلة تحقق من خلالها الحكومة الإسرائيلية إستراتيجية للانسحاب تتبناها تهدف إلى:

1. إبعاد الأنظار عن أوضاع حقوق الإنسان المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تتسم بتزايد حوادث قتل المدنيين ، وهدم المنازل والإعدامات خارج نطاق القضاء وغيرها .

---

(1) الجوانب القانونية للخطة فك الارتباط على إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني ، جامعة هارفارد ، 20 أكتوبر 2004 ص57

(2) دراسه الجوانب القانونية للخطة فك الارتباط على إسرائيل ، المرجع السابق ص 58

(3) المركــز الفلسطينـــي لحقــوق الإنســان ، خطة شارون لاعادة الانتشار في غزة: ورقـة موقف ، أكتوبر 2004

2. إلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات حول وضع فلسطين في المستقبل

3. مواصلة الخنق الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة وبالتالي مواصلة الاحتلال الحربي .

4. وقف الجدل حول تطبيق الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل العليا فيما يتعلق بجدار الضم ، الذي يهدف إلى ضم نحو 58% من أراضي الضفة الغربية ، وهو ما سيعطي إسرائيل فرصة أكبر لتسريع البناء وتنفيذ إستراتيجية الأمر الواقع التي تتبناها ، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى جعل إقامة دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً .

5. نقل المسؤولية عن الوضع الأمني في قطاع غزة إلى الحكومة المصرية بينما يسمح لقوات الاحتلال الإسرائيلي بالتوغل في غزة

6. تسهيل التوسيع المتسارع للمستوطنات الإسرائيلية ، التي تعتبر غير شرعية وفقاً للقانون الدولي الإنساني في الضفة الغربية .

7 . منع عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وهو ما يعتبر حقاً مشروعاً لهم حسب القانون الدولي.

8. وضع حد لمطالب المجتمع الدولي التي تظهر في صورة قرارات صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة [1].

ومن هنا يرى الباحث ان ماسبق يؤكد ان الاحتلال لم يخل مسؤوليته القانونيه ، تجاه قطاع غزة وسكانه ، لا سيما انها تتحكم في معابره البريه وجوه وبحره ، وتحد من حرية حركة الافراد والبضائع ، بين قطاع غزة والضفه الغربية ، كما ان الاحتلال اراد عبر الانسحاب الشكلي من قطاع غزة التنصل من موقفه القانوني ومسؤوليته الانسانيه ، امام العالم ، لخلق حالة احتلال اكثر راحه ، وبالتالي فان احتلال قطاع غزة تواصل وظلت اتفاقية جنيف الرابعة منطبقة ، حيث تنص المادة السادسة من الاتفاقية على أن قوة الاحتلال ملزمة بالاتفاقية.

---

(1) خطة شارون لاعادة الانتشار في غزة ، مرجع سابق

الفصل الثالث:

واقع الانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول : مخاوف خطة شارون الأحادية

المبحث الثاني : المواقف الفلسطينية الناجمة عن الانسحاب

المبحث الثالث : التقييم الإسرائيلي لعملية الانسحاب

المبحث الرابع : اثر الانسحاب في الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية

المبحث الاول

مخاوف خطة شارون الأحادية

لقد أحدثت خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد ، مخاوف كبيرة لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، بالإضافة إلى الجانب المصري نظرا لان هذه الخطوة كانت غير محسوبة العواقب ، وان كان هنالك اختلافا في نوع المخاوف ، فالمخاوف الفلسطينية تركزت على المستقبل السياسي، أما المخاوف الإسرائيلية فتركزت على المستقبل الأمني ، بيد أن المخاوف المصرية أخذت طابعا استراتيجيا نظرا لعلاقة الجوار مع قطاع غزة وإسرائيل .

اولا : المخاوف الفلسطينية

تركزت المخاوف الفلسطينية من خطة شارون لفك الارتباط في الخوف على المشروع الوطني الفلسطيني وموقع القضية الفلسطينية عربيا وإقليميا ودوليا لأن أهداف الخطة الشارونية كانت تسير نحو توجيه ضربه تدميرية لهذا المشروع وتلك القضية.

ان خطة شارون هي جزء من استراتيجية أشمل ترمي الى تبديد المشروع الوطني الفلسطيني وحصر الخيارات الفلسطينية في قيام " دولة ذات حدود مؤقتة " في قطاع غزة وأجزاء الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية خارج حدود القدس ضمن حدود جدار الفصل ، ووضع الاقتصاد الفلسطيني تحت سيطرة الاقتصاد الاسرائيلي .[1]

أراد شارون من خطته ، القول انه ليس هناك شريك فلسطيني ، ورغم ذلك فقد سهّل الرئيس محمود عباس عملية الانسحاب في تهيئة الظروف الملائمة ، وجعله ممكنا أيضا ، مما خلق بعد ذلك مضامين سياسية معينة ، لأن فكرة الانسحاب قامت أساساً على فرضية غياب الشريك الفلسطيني .

---

[1] شلومو بروم – خطة فك الارتباط : اليوم التالي ما بعد فك الارتباط ، الارتباك الفلسطيني في مواجهة خطة الفصل مجلة الدراسات الفلسطينية – عدد 63 صيف 2005 ص 9

ومن هنا يجب ألا نغفل عن أن عملية الانسحاب ، قد ارتبطت بتطور مهم تعلق بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ، وهو مسعى بدأته السلطة الفلسطينية بإجراء الانتخابات البلدية والانتخابات الرئاسية والتحضير للانتخابات التشريعية المقررة بعيد عملية الانسحاب ، وما دام أن الانتخابات تمثل الأساس للمشاركة السياسية في السلطة ، و في وقت كانت فيه حركه فتح تستأثر بالسلطة ، وان أي انتخابات ديمقراطية قادمة ستؤدي إلى انحسار نفوذها وتقلص اغلبيتها ، والذي يحسب للرئيس محمود عباس انه مضى لإجراء تلك الانتخابات ، رغم السلبيات التي لحقت بالسلطة آنذاك بقيادة فتح ، سواء على مستوى الفلتان الامني ومستوى الفساد .[1]

أرادت الحكومة الإسرائيلية ، اضعاف السلطة الفلسطينية وإظهار عجزها الكامل أمام المواطن الفلسطيني ، من خلال تنفيذ شارون لسياسة الأمر الواقع بدون التنسيق مع السلطة سياسيا.

لقد برزت هذه المخاوف في لقاء شارون مع عباس ، فرغم أنه كان من المتوقع أن يرفض البحث في قضايا الحل النهائي مثل (القدس واللاجئين والمياه والحدود والدولة) ، ولا حتى القضايا الأساسية مثل (الاستيطان وجدار الفصل العنصري والأسرى وإخلاء المدن وإزالة الحواجز من اضفة الغربية) إلا أن الغريب أن شارون رفض مناقشة ترتيبات ما بعد عملية الانسحاب من قطاع غزة ، والتي تحمل أمور مهمة ، لأنها تحدد ما إذا كان يجري منانسحاب ، هو انسحاب فعلي أم أنه حركة لوضع القطاع في حالة حصار دائم ، وكان من شأن تنفيذ هذه البنود تعزيز مكانة الرئيس محمود عباس ، وإظهار وامتلاكه قدرة على تحريك المفاوضات وتخفيف الأزمة المعيشية للمواطن الفلسطيني ، لقد هدف إفشال اللقاء إضعاف السلطة الفلسطينية وإظهار عجزها الكامل أمام المواطن الفلسطيني .[2]

---

[1] الدكتور زياد ابو عمرو ومجموعة مؤلفين ن كتاب السياسات الفلسطينية وفك الارتباط الاسرائيلي مركز باحث للدراسات ، سلسلة: أوراق باحث ، نيسان 2005 ص 8

[2] جميل هلال أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ص 5 مجلة الدراسات الفلسطينية صيف 2005 عدد 63 ص5

وهكذا فان شارون تعامل مع الئيس عباس باعتباره غير مؤهل للتفاوض ، كي يبرر منطقه بتنفيذ سياسة الأمر الواقع عبر " خطة فك الارتباط " من جانب واحد وبناء جدار الفصل العنصري ، ومواصلة الاستيطان ، وعزل القدس وتسريع إجراءات تهويدها وبناء الجدار حولها ، كما واصل سياسة إظهار السلطة الفلسطينية في موقف الضعيف التابع ، بينما طالبها في الوقت ذاته بما لا تستطيع ويستحيل القيام به بمحاربة المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية وجمع سلاحها [1].

ومن بين المخاوف الفلسطينية كان الخوف من ان يكون مستقبل غزة المجهول سياسيا واقتصاديا ، لا سيما في ظل حالة الفصل المتعمقة بين قطاع غزة والضفة الغربية ، حيث راهن شارون على أن الوضع المتولد من خطوته في قطاع غزة سيسبب ارباكا للقيادة السياسية الفلسطينية، وأنها ليست أهلاً للتفاوض أو غير قادرة على حفظ الأمن أو إدارة الدولة .

كان شارون يريد التخلص من قطاع غزة بأي وسيله دون أن يكلف نفسه بإجراء أي حساب مستقبلي لخطوته الاستراتيجيه ، ودونما أي اكتراث يتم من خلاله التنسيق مع الشريك الفلسطيني الذي كان يعتبره غائبا ، وقد بادر شارون إلى خطته السياسية التي تتنازل بصورة أحادية الجانب عن كامل منطقة قطاع غزة وعن سكانها العرب ، وقد نسجت هذه الخطة وتبلورت في غياب شريك فلسطيني يمكن إدارة مفاوضات سياسية معه ، لتتحرر إسرائيل من 1.8 مليون فلسطيني في غزة[2].

سعى شارون لإفراغ مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار ولتقويض فكرة الدولة الواحدة، كما ان خطة فك الارتباط مع معظم قطاع غزة ، وضعت من دون اتفاق مع القيادة الفلسطينية ، يعني أن لا التزام من جانب اسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية ، بأية خطوات محددة تلي الانسحاب ، ولا التزام بالتفاوض في شأن التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي[3].

---

[1] جميل هلال أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مرجع سابق **ص6**

[2] مئير إلدان ، انعكاسات استراتيجية للانفصال على المجتمع الاسرائيلي ، مركز يافه ، ص 34

[3] ارئيل شارون ، من كلمة ألقاها أمام مؤتمر الوكالة اليهودية في القدس ، صحيفة الحياة اللندنية " 2005/6/29

ثانيا: مخاوف إسرائيلية من التهديد الناجم عن فك الارتباط

لم يلتفت شارون الى الكثير من الاصوات التي انطلقت من داخل المجتمع الإسرائيلي ، والتي عبرت عن مخاوفها إزاء خطته ، لا سيما في مجال الامن حيث رأت تلك الاصوات ان الفلسطينيين سيحاولون التصعيد على مستويات مختلفة تبعا لمدى وكمية الاسلحة التي سيحصلون عليها ، باعتبار أن الفلسطينيين سيحصلون على صواريخ اكثر وأبعد مدى ، بعد الانسحاب الاسرائيلي .

مخاوف تهريب الأسلحة

رأى المراقبون والمحللون الاسرائيليون قبيل الانسحاب انه من الممكن جدا أن يؤدي تخلي اسرائيل عن السيطرة على حدود قطاع غزة مع مصر ، إلى تسهيل تهريب الأسلحة الى القطاع والعناصر الى سيناء مقارنة ما كان عليه الوضع قبل فك الارتباط ، ومن المتوقع ان يشتد خطر القصف الصاروخي خاصة وان الصواريخ اصبحت الوسيلة الوحيدة المتاحة لضرب الأهداف الإسرائيلية ، بعد خلو القطاع منها وبعد أن أصبحت المستوطنات الإسرائيلية خارج نطاق الهاونات الخفيفة [1].

كما افترض المراقبون والمحللون الاسرائيليون قبيل الانسحاب أن الجماعات الفلسطينية سوف تستغل فترة التهدئة ، في إعادة التزود بالسلاح وستحاول شراء وتكديس صواريخ يتراوح مداها ما بين 10و15 كم ، إذ أن وجود احتياطي من هذه الاسلحة سيمكن الفلسطينيين من ادامة التهديد لفترة زمنية أطول ، ومن توسيع دائرة تهديدهم لتشمل مزيدا من المستوطنات [2].

المخاوف المستقبلية

وتتجسد المخاوف الإسرائيلية ، في الخوف من المستقبل المجهول في أي مواجهة مع الفلسطينيين ، تستوجب على إسرائيل أن تطبق خطة فك الارتباط مع الفلسطينيين ، لأنها كانت ملزمة بأن توضح

---

[1] عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي من غزة ، مركز باحث للدراسات ، سلسلة: اعرف عدوك 2006 ص18

[2] المرجع السابق ص 19

لنفسها طبيعة وحجم الأضرار التي باستطاعة الفلسطينيين الحاقها بها ، في ظروف الدمج والحدود المفتوحة ، وإمكانية الاستعداد لمنع وقوعها أو التخفيف من حجمها ، لأن أسباب وطبيعة وأدوات المواجهة الحقيقية هي سياسية ديمغرافية واقتصادية ، أكثر منها عسكرية ، والتهديدات التي تنطوي عليها هي مستديمة أكثر مما هي آنية ولذلك فان الحاجة تستدعي مواجهة أضرارها الكامنة [1].

في ظل الاستعدادات الإسرائيلية تحديد العوامل التي ستساعد على إنجاح الانسحاب ، إضافة إلى دور كل فريق من الفرقاء المعنيين ، فان لإسرائيل والفلسطينيين والمجتمع الدولي – بقيادة الولايات المتحدة – أهدافاً ومصالح مختلفة من جراء فك الارتباط ، ولكن عليهم أن يعملوا معا لتحقيق متطلبات ستضمن لهم النجاح هي : وقف اطلاق النار ومشاركة القوى الفلسطينية وإصلاح نظام الأمن الفلسطيني والالتزام الاسرائيلي بالانسحاب الكامل والدور الدولي الفاعل والربط بالضفة الغربية والعملية السياسية الأوسع وكل ذلك يجب ان يكون تحت رعاية الولايات المتحدة [2].

ومن أبرز نقاط الخلل في استراتيجية الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة على ارضيّة الخلافات السياسية والعسكرية ، إن خطّة الإنسحاب الأحاديّ ، بدت وكأنّها تنازل صريح عن المبادئ التي تبنّاها حزبا العمل والليكود الإسرائيليين أثناء تناوبهما (أو ائتلافهما) على السلطة في إسرائيل.

فإسرائيل سوف تنسحب بعد تفكيك مستوطناتها، بما يعني رمزياً التخلّي عن الأرض مقابل لاشيء على الإطلاق ، وبذلك يكون الانسحاب الأحاديّ الجانب بمثابة إعلان الفشل والإفلاس بالنسبة لسياسات وشعارات اليمين واليسار، وكأنّها تتقدّم بسرعة لتفترش مساحات أوسع من الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية على حساب الحزبين الكبيرين[3].

---

[1] دان شافتان ، كتاب السياسات الفلسطينية وفك الارتباط الاسرائيلي ،مركز سابان لسياسات الشرق الاوسط لمعهد بروكنغز ، نيسان 2005 ص 11

[2] المرجع السابق ص 12

[3] إحسان مرتضى ، مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي ، مجلة الدفاع الوطني ، (2005/4/1) ص4

الأثر السلبي لخطّة الإنسحاب

كتب العديد من الخبراء الإستراتيجيين في إسرائيل عن الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه خطّة الإنسحاب الأحاديّ الجانب، على صدقيّة الردع الإسرائيلي، اذ أنّ انسحاب إسرائيل من طرف واحد ، سوف يرفع من شأن الحركات الرافضة للتسويات السلمية مثل حماس والجهاد، والتي تؤمن بأنّ الكفاح المسلّح وحده القادر على تحقيق انسحاب إسرائيلي حقيقي، وليس التفاوض، وفي مثل هذه الحال لن تكون هناك ضمانات لعدم ارتفاع وتيرة العنف من داخل الضفة والقطاع، بل سيكون الأمر أكثر سهولة ، في ظلّ غياب الرقابة الإسرائيلية على النشطاء الفلسطينيين داخل القطاع ، وسيشكّل ذلك كلّه مزيداً من التآكل لصدقية الردع الإسرائيلي.[1]

غياب الحلّ العسكري

إن التغيير الجوهري الذي نبع من خطّة فكّ الإرتباط ، يكمن في توصّل شارون إلى نتيجة مفادها أنّه لا وجود لحلّ عسكري صرف للصراع مع الفلسطينيين ، بسبب الظروف الإستراتيجية الشاملة للصراع ، وأيضاً بسبب «محدودية القدرة» ازاء حرب استنزاف طويلة الأمد ومنخفضة الحدّة، وفيها تقلّبات وتوقّفات ومفاجآت وجولات متعدّدة الأشكال، من دون إمكانيّة التوصّل فيها إلى الحسم الإستراتيجي النهائي، حتى على مستوى الوعي الإدراكي لدى الفريقين المتنازعين[2].

لقد حصل تحوّل جوهري في فكر شارون بشأن الأهمية الأمنية للمستوطنات فهو انتقل لتبنّي مفهوم كل من رابين وحاييم بارليف إذ قالا : ليست كل المستوطنات ذات أهمية أمنية ، وخلافاً للماضي أقرّ شارون أمام جمهوره بأنّ مستوطنات غوش قطيف وقطاع غزّة ليست ذات أهميّة أمنية حيوية... وهذا يعني بتعبير أوضح، سقوط المفهوم القائل بأنّ أهمية الأرض تفوق كل شيء[3].

---

[1] سيفر بلوتشكر، مقال دور الفلسطينيين ، يديعوت أحرونوت 2004/4/20

[2] زئيف شيف، مقال المفاهيم الأمنية تتقوّض ، هآرتس 2004/3/11

[3] زئيف شيف، مقال المفاهيم الأمنية تتقوّض ، مرجع سابق

و برغم كل تلك العوامل الضاغطة نحو الخروج من قطاع غزة، ورغم النتائج التي قد يحصل عليها من وراء مثل ذلك الخروج، فإن إسرائيل سجلت مخاوف كان أهمها[1]:

- "فك الارتباط" تحت النار يعد انتصاراً للمقاومة، وهو ما قد يشجع على استمرارها وبوتيرة أقوى وانتقالها للضفة الغربية.

- استحالة السيطرة الأمنية على المعابر، وبالتالي تحويل غزة إلى مركز وقاعدة تعج بالسلاح.

- احتمال فشل الأهداف بعيدة المدى وخاصة المتعلقة بضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية في ظل المعارضة الدولية للاستيطان.

- فقدان المستوطنات والتي تعتبر بطبيعتها حصون متقدمة، ولهذا كان شارون ينعتها أن أمنها وأمن الداخل مرتبط ارتباط مصيري .

- تراجع الجيش الاسرائيلي من خطوطه الأمامية للانتشار بمواقع داخل إسرائيل مما يضعف تحركاته أكثر.

- اعتبر بعض قادة الجيش الإسرائيلي عملية الانسحاب أنها هزيمة مبطنة، وأنها ذات مردود سلبي على الجيش الإسرائيلي، وذات أثر ايجابي على المقاومة ومعنويات المقاومين.

- فقدان المراقبة المباشرة لحالة التسلح والتطور عند المقاومين.

- تقدم أماكن إطلاق الصواريخ مما ينتج طول مدى الصواريخ، وانتقالها إلى الضفة الغربية.

- نقل المعركة إلى الضفة الغربية، وتركيز الجهد العسكري هناك، لأنها أهم في العقلية الإسرائيلية

- تحويل غزة إلى رمز للكفاح، والانتصار وهذا ما تحاول حركات المقاومة في مقدمتها حركة حماس من إظهاره وتأكيده [2].

---

[1] خلف خلف ، التداعيات الإقليمية والدولية للانسحاب من قطاع غزة وانعكاسها على الوضع الداخلي ، مركز أبحاث المستقبل ، أيلول 2005 ، ص 25

[2] خلف خلف ، التداعيات الإقليمية والدولية للانسحاب من قطاع غزة ، مرجع سابق

– تخوفات من فوز حركة حماس حيث قال يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) في تقدير موقفه المسبق من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في جلسة الحكومة بكانون أول 2005، إنه في حال جرت الانتخابات للسلطة الفلسطينية فإن احتمالات حركة فتح في الفوز هي قريبة من الصفر، وقال إنه في حال جرت الانتخابات فمن المتوقع أن تنتصر حركة حماس ، وأكد بأن المسألة القائمة أمام إسرائيل بشأن قطاع غزة هي سياسية أكثر مما هي عسكرية ، وقد تطور في قطاع غزة مشكلتان؛ الأولى تواصل إطلاق الصواريخ، والثانية بناء القوة العسكرية لحماس ، وفي ظل هذا الوضع المركب والمعقد فإن الحلول هي سياسية أكثر مما هي عسكرية[1].

ثالثا: مخاوف مصرية من الانسحاب الإسرائيلي من غزة

لقد كانت مصر متحمسة بشدة لخطة خارطة الطريق واعتبرتها الإطار الأكثر صلاحية لاستكمال مسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لذلك، تمسكت بأن تكون جزءا من خارطة الطريق ، وقد تعامل الموقف المصري مع خطة شارون من البداية ، بنهج واقعي يبحث عن مصالح الفلسطينيين وعن السلام والاستقرار ، في نطاق الأسس المشروعة المتفق عليها، والتي لا تنتقص الحقوق ، من هنا جاء تقبل القاهرة لخطة شارون ، ثم المشاركة الفعلية في تنفيذها [2].

وهنا يبرز الدور المصري وواقعيّته في استراتيجية الهروب الإسرائيلية من قطاع غزّة ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس المصري أنور السادات كان قد اعترض على استلام القطاع في إطار اتفاقيّة السلام المصرية الاسرائيلية ، تملّصاً من الإشكالات الأمنية على الحدود المشتركة، خاصة بمحور (فيلاديلفي) صلاح الدين الحدودي ، خصوصاً وإنّ المصريين لا يرون في هذه المنطقة طبقاً لإتفاق السلام مع اسرائيل جزءاً من الحدود الدولية بين الدولتين [32].

---

(1) خطة "فك الإرتباط" أو إعادة تموضع الإحتلال ، تفاصيل، أبعاد، نتائج وآثار ، المركز الفلسطيني للاعلام ، أيلول 2005 ص5

(2) زئيف شيف، مقال مصر لن تكتفي بدور الشرطي ، هآرتس 3/3/،2004

(3) زئيف شيف، مقال مصر لن تكتفي بدور الشرطي ، مرجع سابق

استحالة استبعاد مصر

لقد تجاوز شارون منذ البداية مصر فى صفقة الانسحاب، مثلما أدار ظهره للسلطة الفلسطينية، ولما بدت له صعوبة تمرير خطته دون شراكة مع الطرف الفلسطينى (ودور مصرى مكمل) ، أبدى استعداده للحديث مع مصر حيث أدرك أن التنسيق مع مصر ضرورة ملحة لتنفيذ الهدف الإسرائيلى المتمثل فى الانسحاب وفقا لصيغة فك الارتباط، على أساس أن فك الارتباط يعنى وجود حدود مغلقة، سواء من حيث حركة الأفراد والبضائع، خاصة الحيوية منها،أو من حيث مصادر البنية التحتية كالماء والكهرباء والوقود [1] .

ومعنى هذا الإغلاق وجود حاجة لفتح بوابات من الجهة المقابلة لا تجعل من القطاع سجنا للفلسطينيين، بما يخلق مشكلة أمنية لا تقل حدة عن أوضاع ما قبل فك الارتباط، وتصبح المشكلة وفقا لهذا الوضع مرتبطة بالحزام الأمنى بين مصر وحدود القطاع كما أن الأوضاع الأمنية والسياسية فى القطاع بعد الانسحاب من شأنها أن تشغل إسرائيل لكونها تؤثر فى أمنها الذاتى ولعدم رغبة إسرائيل فى التفاوض مع السلطة الفلسطينية حول الانسحاب، فإن الوساطة المصرية كانت بمثابة حلقة الوصل التى يمكن أن تطمئن إسرائيل إلى قدرة السلطة على القيام بواجباتها فى حماية أمن القطاع وإدارته دون أن تعطى السلطة الشرعية عبر التفاوض معها ، وهنا جاء توجه إسرائيل بمطالبها إلى السلطة عبر مصر.

وعلى ضوء ذلك فهناك مجموعة من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها شارون وحكومته بشأن خطّة الإنسحاب من قطاع غزّة – حسب الرؤية الإسرائيلية – وهي خطأ الإعلان عن الخطّة علناً من دون الإتفاق بشأنها مع الرئيس جورج بوش والرئيس المصري حسني مبارك [1]2.

(1) محمد جمعة ، الدور المصري فى خطة الانفصال ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 107

(2) أسامة الغزالى حرب ، مصر والانسحاب الإسرائيلي من غزة ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، اكتوبر 2005 ص6

مظاهر العجز الإسرائيلي ضد المقاومه

جاء مشروع شارون منذ انطلاقه كتجسيد لمظاهر القصور والعجز الإستراتيجي في مواجهة المقاومة الشعبيّة، الأمر الذي كبّل أيدي إسرائيل سياسياً وشلّ قدراتها وأدخلها في دوّامة من الحيرة والتردّد ما بين البقاء أو الإنسحاب، وحال بالتالي طيلة سنوات الإحتلال الماضية دون خروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزّة مثلما حصل في جنوب لبنان على مدى أكثر من عقدين من الزمن ألى أن تمكنّت المقاومة من إرغام قوّاته على الرحيل. [1]

لقد أسهمت عدة عوامل في تراجع فرص تنفيذ خريطة الطريق في ذلك الوقت ، وأبرزها :

1- عدم مساندة الإدارة الأمريكية لعملية تنفيذ الخريطة بشكل فعلي، إذ لم تمارس واشنطن أي ضغط حقيقي علي تل أبيب لدفعها إلي المضي قدما في هذا الاتجاه.

2- غياب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، فقد خلفت وفاته فراغا سياسيا كبيرا، سواء علي المستوي الداخلي الفلسطيني أو خارجيا في نطاق تعامل الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية.

3- استمرار عمليات المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي دفع شارون إلي التذرع بتلك العمليات من أجل تأجيل تنفيذ الخارطة إلي أجل غير مسمي، قبل أن ينحيها جانبا تماما[2].

في ضوء تلك التطورات، لم يكن من المتاح لأي طرف التمسك بالوقوف وراء خارطة الطريق، وتجاهل تلك المعطيات الجديدة ، جاء الموقف المصري من خطة شارون لفك الارتباط أو الانسحاب الأحادي من غزة ، مراعيا تلك الاعتبارات جميعا، كما أخذت القاهرة بعين الاعتبار الوضع الفلسطيني علي الأرض، ومدي المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة جراء الاجتياحات الإسرائيلية المتتالية ، والممارسات الوحشية التي تصحبها، و الاغتيالات.

---

[1] يوئيل ماركوس ، مختارات إسرائيلية، العدد ،112 نيسان/ابريل ،2004 ص: 103

[2] يوئيل ماركوس ، مختارات إسرائيلية ، مرجع سابق ص 105

الدور المصري في الانسحاب

رغم تراجع شارون، عن موقفه السابق بالتحفظ علي الدور المصري في الانسحاب، الا أن دوائر إسرائيلية أخرى، سياسية وإعلامية، ابدت تساؤلات حول حقيقة الدور المصري والأهداف التي تبتغيها القاهرة من مشاركتها في خطة الانسحاب، بل ذهبت إلى التشكيك، ليس فقط في قدرة المصريين علي حفظ الأمن علي الحدود مع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، وإنما أيضا حرصها علي ذلك، مما يحمل اتهاما ضمنيا لمصر، أو علي الأقل تحذيرا مسبقا من أن العناصر العسكرية المصرية التي تم نشرها في محور صلاح الدين فيلادلفيا قد يتغاضون عن عمليات تسلل محتملة لمسلحين، أو لأسلحة تستخدم من قبل فصائل المقاومة ضد إسرائيل[1].

وهذه المزاعم الإسرائيلية مردود عليها، إذ لو لم تكن مصر حريصة علي إنجاح خطة الانسحاب واستقرار الأوضاع بعدها، لما قبلت المشاركة فيها من البداية، فهي خطة إسرائيلية بالأساس، ولإسرائيل المصلحة الكبري فيها ، وبالتالي فإن المتضرر الأكبر من عدم تنفيذ الخطة أو فشلها سيكون إسرائيل التي إما لن تخرج أصلا من غزة وتستمر في تحمل تبعات أثقلت كاهلها ، أو أنها ستخرج منه ثم تتعرض مجددا لعمليات المقاومة [2].

ويرى الباحث ان المخاوف الفلسطينية التي سبقت الانسحاب قد تحقق معظمها من حيث تبديد حلم الدولة واضعاف السلطة وترك قطاع غزة لمستقبل مجهول مع فصله عن الضفة ، اما اسرائيليا فان المخاوف تحققت فيما يتعلق بتهريب الاسلحة وتطويرها وتعاظم قوة المقاومه ، اما المخاوف المصرية ، تحقق جزء منها بالقاء غزة نحوها وما ترتب على ذلك من التزامات ومتطلبات انسانية ومعيشية من غذاء وعلاج بسبب الحصار ، سواء عبر الانفاق ومعبر رفح .

---

[1] أسامة الغزالى حرب ، مصر والانسحاب الإسرائيلي من غزة ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، اكتوبر 2005 ص7
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=221567

[2] محمد جمعة ، الدور المصري فى خطة الانفصال ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 109

المبحث الثاني

المواقف الفلسطينية الناجمة عن الانسحاب

كانت ردود فعل الموقف الفلسطيني سواء الرسمي أم الفصائلي أم الشعبي ، تجاه عملية الانسحاب ، متفاوتة لا تنم عن مستوى من الجاهزية الإستراتيجية ، لاستيعاب التغير الدراماتيكي الذي شهده قطاع غزة ، وسط حالة التجاهل السياسي الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية ، التي انغمست في مواجهة تحديات ميدانيه وتكتيكيه ، فرضها هذا الانسحاب على الأرض .

فبينما انشغلت الفصائل بالجانب الاعلامي لكسب الموقف لصالح المقاومة ، باعتبارها من اجبر الاحتلال على الانسحاب ، قابل المواطن العادي كسيد للموقف الشعبي الأمر ، بترقب حذر يحدوه امل يعكر صفوه غدر الاحتلال ونواياه السوداء.

تباين المواقف الفلسطينية

عكست التصريحات الفلسطينية ازاء الانسحاب رغبة الجانب الفلسطيني في اختراق العوائق الإسرائيلية الموضوعة أمام التوصل إلى أية اتفاقية حول القضايا العالقة، ولم يعد لدى الكثير من الفلسطينيين أية قناعة بما يستمر بقوله الجانب الفلسطيني الرسمي أو الادعاء به، ما دام لا يملك هذا الجانب الفلسطيني القوة على تحقيقه، وما دام غير قادر على تنفيذه على الأرض، رغم رغبته الجامحة في الظهور أمام الجمهور الفلسطيني كقادر على نزع الإنجازات من الجانب الإسرائيلي عبر مقارنته بسابقيه، وهذا ما يفسر معظم التصريحات الفلسطينية الرسمية الموجهة للاستهلاك المحلي، والتي يعمد الجانب الإسرائيلي إلى تمريرها في بداياتها وقبل أن تظهر حقيقة الوضع، وبالتالي تتبخر كل تلك الإنجازات". [1]

---

[1] رياض المالكي ، مقالة بعنوان : المطالبة بالقبض مقدماً لعملية غير منتهية بعد! صحيفه الايام ، 2005/9/4

وقعت هذه القيادات في حالة من التردّد بين تصوّرين متناقضين شكلاً ويمتلكان جذراً واحداً في المضمون يقول التصوّر الأول إنه بقدر ما يضغط الفلسطينيون على أنفسهم بقدر ما يحصلون على مكافأة، وقد تبنّى هذا التصوّر محمود عباس وفتح ، في حين تبنّت قيادات حماس والجهاد الإسلامي التصوّر الآخر وفق نظرية تقول إنّه بقدر ما نضغط عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على إسرائيل بقدر ما نحصل على حقّنا سريعاً، أما خيار السلطة الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات فانحصر في إرادة اللعب على الوقت وعلى تضارب المصالح بين الأطراف الخارجية، وعلى الرغم من كل شيء تمكّن شارون بإمكاناته المالية والأمنية والعسكرية الهائلة أن يبقي خطّته القائمة على الإنسحاب من طرف واحد من القطاع بمثابة «اللعبة الوحيدة في المدينة»، و هو تحرّك في حساباته السياسية الإستراتيجية على أربعة محاور أساسية: هي المحور الداخلي الإسرائيلي والمحور الخارجي والدولي والمحور الديني والتوراتي والتاريخي و محور الفلسطيني.[1]

ما جرى في غزّة قبيل الانسحاب هو محاولة للتأقلم مع خطة شارون ، مما عبّر عن رغبة شارون في التهرّب من كلّ الإتفاقات الموقّعة مع الفلسطينيين، ومن قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي تغييب أيّة مرجعية دولية أو قانونية للحقوق الفلسطينية المغتصبة، علماً بأنّ خطّة الإنسحاب هي أخطر من خارطة الطريق لأنّ هذه الأخيرة تعترف بوجود طرف فلسطيني مفاوض، وتفرض حقوقاً وواجبات على كلا الطرفين.

وإذا كانت تلوح في الأفق الخطوط الأولى لطيف دولة فلسطينية ذات سيادة، حتى ولو منقوصة، مع الخارطة، فإنها لا تبدو على الإطلاق في خطّة شارون الحالية التي تمرحل الإنسحاب وتضع شروطاً بوجه تطبيق كل مرحلة على حدة.[2]

---

[1] سعيد عكاشة ، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد114 حزيران 2004 ص 108

[2] جوزف سماحة ، إفتتاحية صحيفه السفير اللبنانيه ، 20/7/ 2004

مصير الشعب الفلسطيني

في أعقاب الممارسات الإسرائيلية التي وصلت إلى حدّ ارتكاب جرائم حرب ومجازر جماعية بحق الفلسطينيين، وفي أعقاب عدم الاستجابة لكل النداءات والمطالب الأمريكية وتحدّي قرارات الأمم المتحدة والإستهتار بالمبادرات العربية والأوروبية، وجد الشعب الفلسطيني نفسه متروكاً وحيداً لمصيره، وأنّ مستقبله مرهونٌ فقط بقدراته على ممارسة الضغوط المختلفة على إسرائيل عسكريّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً ونفسيّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً بهدف إجبارها على الإنسحاب من أراضيه المحتلة، وذلك من خلال اتباع استراتيجيّة رفع معدل خسائر العدو البشريّة والماديّة ، إلا أنّ هذه الإستراتيجية عانت من نقطتيّ ضعف كبيرتين هما: عدم تمتعها بالدّعم العربي السياسي الجاد ، وعدم استفادتها من موقف فلسطيني رسميّ موحّد خلفها [1].

وهاتان النقطتان تكتملان أيضاً في سلبيتهما بالضغوط الإسرائيليّة والأمريكيّة والأوروبية التي كانت تمارس سرّاً وعلناً من أجل إحباط المقاومة ممّا وفّر الفرصة لأعدائها على نعتها «بالإرهاب».

أولا: الموقف الرسمي الفلسطيني

ارادت السلطة أن يتم الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة " بهدوء ونظام" لإظهار قدرتها على الحكم وإفشال رهان شارون على أن سحبه لجيشه ومستوطنيه من قطاع غزة سيثير فوضى وارتباكا واسعين ، وهذا ما يساعده على القول إن السلطة الفلسطينية غير مؤهلة لأن تكون شريكا في المفاوضات ، وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وذلك لتمرير مشروع قيام " دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة " ، كما ورد نصا في خريطة الطريق لكنها " دولة " يرسم حدودها الجدار الفاصل والطرق الالتفافية والأنفاق والمعابر والمستوطنات لتصبح دولة تسيطر عليها إسرائيل وتحاصرها [2].

---

[1] إحسان مرتضى ، دراسه مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي ، مجلة الدفاع الوطني ، (2005/4/1)

[2] جميل هلال ، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 63 ،(صيف2005) ، ص 5

وقد صاغ رئيس الحكومة الفلسطينية آنذاك أحمد قريع رده على المبادرة بطريقة دبلوماسية وقال كل إخلاء للمستوطنات مرحب به بالنسبة لنا ، ولكن بعيد تصريحه المتفائل هذا استوعب أن الوضع أكثر تعقيدا بكثير ، حيث اتصل بقادة القطاع وطلب منهم إعداد وجهة نظرهم وموقفهم حول النتائج المترتبة على الإخلاء الإسرائيلي أحادي الجانب[1].

تميز الموقف الرسمي الفلسطيني بعدة ملامح اهمها:

1- القبول بما يعرض كما هو دون امكانية الاعتراض أو التغيير، ولا اتفاق حول معبر رفح .

2- الاستعداد لجني "غنيمة غزة"، والانجرار التام للمخطط الشاروني للصدام مع القوى الوطنية والإسلامية تطبيقاً للالتزامات الواردة في خارطة الطريق "بتفكيك البنى التحتية للإرهاب"

3 – التحول لحارس أمين لحدود قطاع غزة لصالح الإحتلال

4 – الغوص في اتفاقات وتنازلات جديدة

5 – احتمال قبول دولة "مؤقتة" ضمن حدود قطاع غزة

ويرى الباحث ، أن علامة استفهام ! كبيره تطرح نفسها حول هذا الأمر ، فرغم استعداد "السلطة" لتطبيق خطة الانسحاب من قطاع غزة ، وتنفيذ ما المطلوب منها، بدليل انها لم تتخلى عن التنسيق الامني ، فإن شارون حرم هذه السلطة حتى من صفة المهزوم، لأن المهزوم ورغم ضعفه يكون شريكاً وطرفاً، ويتوصل لإتفاقات وإن كانت ظالمة، وينسق وإن كان للتنفيذ فقط، أما في هذه الحالة فإن السلطة الفلسطينية بدت أمام شعبها ، كشاهد زور على ما يجري، وكأنها لم تكن أو لا وجود سياسي لها مما افقدها المزيد من الشعبية والثقة لدى المواطن الفلسطيني .

وهنا يبرز السؤال: لماذا ارادت سرائيل اضعاف السلطة الفلسطينية بقيادة فتح وهي على ابواب انتخابات تشريعيه في ظل منافس يتمثل بحركة حماس يزداد قوة بفعل دورها بالمقاومة والانسحاب؟

---

[1] رياض المالكي ، المطالبة بالقبض مقدماً لعملية غير منتهية بعد! صحيفه الايام ، 2005/9/4

ثانيا : موقف الفصائل

اتسم موقف الفصائل الفلسطينية بالحفاظ على عملية الانسحاب دون تعكير صفوها ووقف عمليات اطلاق النار على الفلول الاسرائيلية المنسحبة أو الصواريخ من القطاع كي تتم العمليه بشكل هادئ وتام لان في ذلك مصلحه للكل الفلسطيني ، وأكدت الفصائل الفلسطينية أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الباسل، هو ثمرة لنضال الشعب الفلسطيني بأسره في مواجهة المشروع الاستعماري الإسرائيلي، ولصمود أبنائه وانتفاضته ومقاومته الباسلة، والتضحيات الكبرى التي قدمها الشهداء والجرحى وقوافل الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال[1].

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته الفصائل الفلسطينية في دمشق ، في أيلول 2005 ، لبحث موضوع الانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قلب قطاع غزة ، وأشارت في بيان صدر عنها في أعقاب الاجتماع، إلى أن حماية هذا الإنجاز الكبير وتحويله إلى خطوة أولى نحو استكمال السيادة الفلسطينية على القطاع بمعابره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، إنما يتطلب التوصل إلى إستراتيجية وطنية موحدة تقوم على مواصلة الانتفاضة والمقاومة، تتصدى لخطة الاحتلال الإسرائيلي بتهويد القدس ونهب مزيد من الأرض الفلسطينية من خلال بناء جدار الضم والفصل العنصري وتوسيع المخطط الاستعماري، وتؤمن المشاركة الحقيقية في القرار الوطني الفلسطيني والتصدي لكل المهمات الوطنية والاجتماعية المترتبة على الوضع الجديد الناشئ في قطاع غزة"[2].

بشكل عام رحبت مختلف الفصائل الفلسطينية بالانسحاب من مستوطنات قطاع غزة ، باعتباره انجازا للنضال الفلسطيني شريطة الا يترتب عليه أي التزامات أو تعهدات للجانب الاسرائيلي [3].

---

(1) الهيئة العامه للاستعلامات ، تقرير صادر عن المركز الصحافي الدولي ، 2005/09/17

(2) وكالة أنباء الشرق الاوسط (ا ش ا) 6 أيلول 2005

(3) د. رياض علي العيلة ، خطة الانفصال الشارونية ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 102

اعتبر فاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في آب 2005، أن الانسحاب الإسرائيلي عن جزء من أرض الوطن قوض الحلم الاسرائيلي بدولة من الفرات إلى النيل ، وشدد على أن هذا الانتصار جاء بفعل صمود الشعب الفلسطيني وشهداؤه وجرحاه وأسراه في وجه كافة أنواع الممارسات، ونتيجة لمقاومته وثمرة لتضحيات شهدائنا وجرحانا والآلاف من أسرانا في السجون الإسرائيلية [1].

وأكدت حركتا حماس والجهاد الاسلامي التزامهما بوقف العمليات العسكرية من قبل أذرعتها العسكرية طيلة فترة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، لكي لا تعرقل هذا الانسحاب الذي تنفذه إسرائيل من جانب واحد .

و أكدت حركة حماس في بيان لها صدر في 3 اب2005، عزمها على العمل مع السلطة الفلسطينية وباقي الفصائل الفلسطينية لحماية الانسحاب من قطاع غزة، باعتباره انجازاً وطنياً وترسيمه كمقدمة لتحرير بقية الأرض، رافضة في الوقت ذاته تقزيم ذلك الانجاز او حرفه عن السياق التاريخي لحركة الصراع مع الاحتلال التي قادتها الأجيال المتعاقبة (2) .

كما أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، أنها أصدرت أوامر لجميع مجموعاتها العسكرية وتشكيلات المقاومة بالتوقف عن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على أهداف إسرائيلية، لإعطاء فرصة ليتم الانسحاب الاسرائيلي المرتقب من هذه المنطقة بعد أسبوعين بهدوء [3].

---

[1] فاروق القدومي ، صحيفه الحياه الجديده ، 19آب 2005 ، الصفحة الاولى
http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=8896&cid=171

[2] جريدة القدس ، 4 آب 2005 ، الصفحة الاولى

[3] جريدة الايام ، 8 آب 2005 ، الصفحة الاولى

ثالثا: الموقف الشعبي

وهنا يتضح أن الموقف الرسمي كان مختلفا عن الموقف الفصائلي ، اما الموقف الشعبي فقد كان محصورا في مراقبة تلك التطورات وهو يدرك حتماً الفجوة الهائلة التي تفصل ردود فعل المواطن العادي من موضوع إعادة الانتشار في غزة عن ردود فعل السلطة والفصائل .

وحسب مشاهدات الباحث كشاهد عيان فبينما كانت السلطة منهمكة في الاستعداد للسيطرة على المواقع المخلاة والفصائل في التحضيرات والاحتفالات ، كان المواطن يرصد الحقائق على الأرض بترقب حذر ، لان تجربته في المعاناة فاقت بكثير تجربة السلطة وتفوقت عن تجربة الفصائل عرفته الاحتلال الذي لا يغير من طبيعته الغادرة ونواياه السيئة التي امتدت طيلة حقبة قمعه.

لم يكن الفلسطينيون ، بمن فيهم البسطاء ، بحاجة إلى مزيد من الوقت والتجربة كي يتأكدوا من صدق مشاعرهم وتقويمهم لأبعاد أهداف خطة الفصل أحادية الجانب التي أخلت إسرائيل بموجبها كامل وجودها المادي ، العسكري والاستيطاني ، من داخل قطاع غزة ، فقد جاءت الممارسات الاسرائيلية لتؤكد أن القطاع سيتحول إلى سجن كبير ، وأن إسرائيل لم تنه احتلالها له ، على الرغم من ذلك "[1].

لقد ظهر جدل فلسطيني حول الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة بين وجهتي نظر، حيث اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن الانسحاب تم بفضل التهدئة، فيما رأى الدكتور محمود الزهار، احد قادة "حركة حماس " انه كان نتيجة الهجمات على إسرائيل.

فالرئيس عباس ، يرى أن بالتهدئة مع الفصائل الفلسطينية جاءت لإعطاء فرصة للعمل السياسي وإحدى النتائج أن غزة ستكون خالية من الاستيطان وخالية من الجيش ، بعد خمس سنوات من

(1) طلال عوكل قطاع غزة بعد الإخلاء من سجون صغيرة الى سجن كبير مجلة الدراسات الفلسطينية خريف 2005 ص 175

الانتفاضة، وان موازين القوى ليست في صالح الفلسطينيين وأسلوب الحوار أفضل من أسلوب العنف لان الفلسطينيين سيكونون الطرف الأكثر تضررا [1].

كان هذا السجال السياسي دائرا فيما برزت تساؤلات كثيرة لدى الفلسطينيين حول مستقبل قطاع غزة في تلك المرحلة : هل سيبقى سكان قطاع غزة عالقون في سجن محاط بالجدران ومن خلفها السجانون الإسرائيليون ؟ وهل يقصد شارون فك الارتباط السياسي أم الطلاق المبرم بما في ذلك اقتصاديا ؟ وماذا سيكون مصير الاقتصاد الغزي ؟ كيف ستتواصل العلاقة بين الضفة وغزة ؟وهل ستسمح إسرائيل بفتح الحدود معها ؟ وهل سيكون من الممكن القيام بالتنسيق في قضايا مثل المياه الجوفية التي لا تمتلكها غزة أو المجاري التي تهدد الآبار الجوفية ؟ وهل تنوي إسرائيل إقامة دولة في غزة وضم الضفة ؟ وهل سينتقل قطاع غزة إلى فصائل المقاومة أم سيعود للسيطرة المصرية ؟ ووفق الباحث فقد تراوحت مواقف الفلسطينيين بين نشوة النصر وخوف من المستقبل اما اسرائيل فرات ان حماس هي الرابح الأكبر من الانسحاب .

وهنا نجد أن الفلسطينيين لم يعدوا خطة احتياطية ، ولكن أمراً واحداً أصبح واضحا لهم هو أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عما يحدث في غزة وليس من الممكن تنفيذ فك الارتباط بدون إعداد خطة تضمن وجودهم ، وإسرائيل من ناحيتها لم تعد مثل هذه الخطط بالتأكيد .

ويرى الباحث ان ردود فعل الموقف الفلسطيني الرسمي و الفصائلي و الشعبي ، المتناقضه تجاه عملية الانسحاب ، جاءت وفق مفهومها ورؤيتها للمقاومة المسلحه خاصه إطلاق الصواريخ من غزة ، فقد انتقدها الرئيس عباس لانها تؤدي إلى رد عنيف من الجيش الإسرائيلي وتضر كثيرا بالشعب الفلسطيني ، فيما اعتبرتها فصائل المقاومه وسيله ردع ناجعة .

---

[1] جدل فلسطيني حول أسباب الانسحاب الاسرائيلي ، صحيفه المستقبل اللبنانيه، 10أيلول 2005 ،العدد 203
http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=140292

المبحث الثالث

التقييم الإسرائيلي لعملية الانسحاب

ألمحت تقييمات قادة إسرائيل الى فشل الانسحاب ، حيث تواترت اعترافات القادة العسكريين والمفكرين الإسرائيليين بأن اضطرار الجيش لتنفيذ خطة الانسحاب يمثل تراجعاً واضحاً للمشروع الإسرائيلي، وانتصاراً لخيار فصائل المقاومه لدى الشعب الفلسطيني ، وجاءت هذه الاعترافات التي جمعها الباحث من المصادر الصحفية الإسرائيلية على النحو التالي:

أولا : تصريحات قادة إسرائيل بالفشل

1-رئيس هيئة الأركان السابق "موشيه يعلون" الذي عارض خطة الانسحاب قال: "كلما مر الوقت سيزداد الوضع خطرا، سيكون فشل الانسحاب محسوسا أكثر فأكثر، سنجد أنفسنا نواجه مملكة "إرهاب" قادرة على إطلاق صواريخ أكثر ذات مدى أبعد وفاعلية أكبر على إسرائيل، سيبلغ تهديد الصواريخ إلى عسقلان وأسدود وعمق النقب [(1)].

2- "آفي ديختر" الرئيس السابق لجهاز المخابرات (الشاباك) قال: لا أحد يستطيع إنكار أن الفلسطينيين حققوا إنجازاً كبيراً بدفع إسرائيل لإخلاء مستوطناتها من قطاع غزة بدون مقابل سياسي، فإن الاستنتاج الذي توصل إليه الفلسطينيون هو أن نضالهم المسلح أثمر انتصاراً على إسرائيل.

3- الجنرال "شلومو غازيت" القائد السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) يرى أن على إسرائيل أن تتعلم الدرس من اضطرارها لتنفيذ خطة فك الارتباط، وهو أنه عاجلاً أم آجلاً ستكون مضطرة للجلاء عن الأراضي المحتلة[(2)].

[(1)] صحيفه الحياه الجديده ، الأربعاء 17 كانون الأول 2008 العدد 4715
http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=28152&cid=1361

[(2)] د. عدنان أبوعامر ، نكبة فلسطينية أم انتكاسة صهيونية؟ مجلة البيان ، العدد 300 ، يوليو 2012م.

4- "عوزي لانداو" وزير البنى التحتية الحالي والنائب عن حزب "يسرائيل بيتنا" يقول: إن اضطرار إسرائيل للجلاء عن قطاع غزة، في الوقت الذي تتواصل فيه العمليات المسلحة، يدل على انتصار حماس وهزيمة تاريخية لإسرائيل.

5- "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء، الذي استقال من الحكومة عام 2005 احتجاجا على خطة الانسحاب من غزة، عقب في هذه الذكرى بالقول: خطة فك الارتباط تمثل انتصاراً هاماً لحركة حماس ولفكرها، وبإمكان الفلسطينيين أن يعبّروا عن فرحتهم بهذا النصر الكبير، الذي لم يكن له مثيل في كل مواجهات دولة إسرائيل[1].

6- "تسفي هندل" زعيم المستوطنين في قطاع غزة، عضو الكنيست ، يقول: لقد قالوا لنا دائماً، دعوا الجيش ينتصر، لكن الذي حدث هو أن حماس هي التي انتصرت، وإذا كانت الحكومة جعلت الجيش "يفر" على هذا النحو المخزي، فلماذا جعلونا نستثمر كل هذا الجهد في بناء هذه المستوطنات، وتقديم تضحيات من أجلها؟

7- "يعقوب عميدرور" الجنرال المتقاعد اعتبر أن قوة الردع الإسرائيلية في مواجهة حماس أصابها "عطب" بعد تنفيذ الانسحاب من غزة، لأن الأمر الذي بات معروفاً للفلسطينيين والعرب بعد الانسحاب هو حقيقة أنه بإمكانهم أن يحصلوا على منجزات سياسية إن واصلوا استخدام الضغط على إسرائيل، للأسف فإننا ننسحب بعدما تبين لهم أنه بالإمكان هزيمتنا!

8- "يورام بن نور" مراسل الشؤون الفلسطينية في صحيفة هارتس الإسرائيلية علق على ذكرى الانسحاب من غزة بالقول: سواء قبلنا أم رفضنا، فإن حماس ستظهر للعالم على أنها هي التي أخرجتنا من قطاع غزة! [2].

---

[1] د. عدنان أبوعامر ، نكبة فلسطينية أم انتكاسة صهيونية؟ مرجع سابق

[2] رصد موقع ملتقيات سرايا القدس ، الإعلام الحربي التابع لحركة الجهاد الاسلامي ، ملتقى الأحداث الميدانية ، 27-9-2010 .
http://ipv6.saraya.ps/forum/showthread.php?p=227340

9- موقف يوفال ديسكين ، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك):

• تسلم ديسكين مهامه رئيسا للشاباك والتجهيز لعملية الانسحاب من قطاع غزة التي قادها شارون كانت في طور الاستعدادات النهائية للتنفيذ. ديسكين كان معارضا لتلك الخطة ، وعبر عن ذلك بقوله "إن إزالة المستوطنات عبارة عن (نزع للجذور) لا عملية إخلاء".

• فيما بعد قال ديسكين إنه يعتقد أن شارون أخطأ بانسحابه من غزة في من دون التأكد من أنه بإمكان السلطة الفلسطينية أن تملأ الفراغ الأمني. وأضاف: "من ناحية أمنية، أنا أعارض تسليم أي أراضي للفلسطينيين إلا في حال تأكدنا من وجود مسؤولين سيسيطرون عليها ويلتزمون ببسط القانون"[1].

في ذلك الوقت اعتبر ديسكين قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للسلطة الفلسطينية ضعيفة وقال : " انه يريد فعل شيء لكنه غير قادر – انه لا يحارب بأي شكل الإرهاب والمجتمع الفلسطيني مشرذم ".

• وكان أكثر ما يثير اهتمام ديسكين في هذا الموضوع هو السيطرة على محور صلاح الدين وكان يرى أن تعاوناً مصريا فلسطينياً لمنع تهريب الأسلحة عبر محور فيلادلفيا (صلاح الدين) سيكون أفضل من تعاون إسرائيلي فلسطيني بهذا الشأن.

وتوقع ديسكين آنذاك أن تصعد حركة حماس من عملياتها في الضفة الغربية بعد الانتهاء من تنفيذ خطة فك الارتباط مقابل تهدئة الوضع في قطاع غزة. ومن هنا يرى هو والكثير من القادة العسكريين في إسرائيل أن هذه الخطة ستمس بأمن إسرائيل في السنوات القادمة [2].

---

[1] يوفال ديسكين اعرف عدوك ، إعداد وتحليل: موقع المجد الامني ، http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=674

[2] المرجع السابق

ثانيا: استمرار معاناة الجيش والمستوطنين

لم يكن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، نهاية لمعاناة الجيش والمستوطنين، بل على العكس من ذلك، فمنذ اللحظة الأولى للانسحاب، بدأت التحذيرات تصدر من الأوساط العسكرية التي تحذر من تزايد المخاطر الأمنية على الحدود خلف "خط الهدنة"، وجاءت التهديدات من عدة مصادر عسكرية وأمنية. فقد أكد مراقبون إسرائيليون أن المستوطنات الواقعة داخل الأراضي المحتلة عام 1948، أصبحت مكشوفة أمام الصواريخ المحلية الصنع، وأصبحت في مرماها ، و أصبحت المستوطنات المحاذية لقطاع غزة في دائرة الخطر من "الأنفاق المفخخة" التي ابتكرتها فصائل العمل المسلح، وهو ما قد تلجأ إليه في حال تنفيذ هجمات إسرائيلية ضد الفلسطينيين [1].

كما أعربت مصادر أمنية مسئولة عن بالغ قلقها من احتمال اتساع مدى الصواريخ، لاسيما عقب تنفيذ خطة الانسحاب من كامل القطاع، وإتاحة مناطق متقدمة تستخدم لإطلاقها، لتطال المستوطنات المحاذية للقطاع، والتي كان يصعب إصابتها، وعليه فستظل عامل تهديد ورعب لها.

ثالثا : تكتيكات المقاومة

كشف جهاز الأمن العام "الشاباك" عن استغلال المقاومة في قطاع غزة لأعوام ما بعد الانسحاب لنقل المزيد من الخبرات العسكرية، وتنفيذ عدد من العمليات، أهمها: إطلاق النار ضد سيارات المستوطنين وزرع عبوات ناسفة باتجاه حافلات إسرائيلية والتخطيط لخطف الجنود وأسلحتهم وجمع معلومات حول أماكن استجمام بغرض تنفيذ عمليات وأكد الشاباك بأن الفصائل المسلحة في قطاع غزة عشية الانسحاب الإسرائيلي أظهرت تكيفا واضحا مع الوضع الجديد، من خلال استخدام تكتيكات عسكرية وأمنية [2].

---

[1] "عدة مؤلفين ، كشف حساب" بإنجازات وإخفاقات إسرائيل بانسحابها من قطاع غزة – مركز الزيتونة للدراسات ، 2010/8/23

[2] المرجع السابق

رابعا : فشل القضاء على خيار المقاومة

لم تتمكن السلطة الفلسطينية من بسط سيطرتها على كل الفصائل الفلسطينية على أساس فرضية أن هذا الوضع لن يتغير كثيرا في المستقبل المنظور ، حيث احتفظت بما تتمتع به من قدرات عملاتية، وبقيت ستبقى مصدرا للتهديد بالنسبة إلى إسرائيل ، لعدم تدمير إسرائيل لهذه القدرات ، لكن هذا لا يعني أن نسقط من حسابنا إمكانية حصول " تفاهمات " فلسطينية داخلية تقبل فيها هذه الفصائل بقيود وضوابط مختلفة على أساس معطيات معينة تراعي مصالحها الخاصة .[1]

شكل استمرار العمليات المسلحة المنطلقة من قطاع غزة وانتشارها بين قطاعات مختلفة من الأجنحة العسكرية، دليل على فشل ذريع لإستراتيجية إسرائيل في مواجهة المقاومة.

وأبدى الكثير من الجنرالات الإسرائيليين اعتقادهم أن استمرار هذه العمليات، وبطرق ووسائل مختلفة، سيضعف قدرات الجيش على مواكبة تطوير نفسه، فضلا عن أن هذه العمليات أحالت التفوق النوعي الإسرائيلي، وخاصة القنابل والصواريخ المتطورة إلى "قوة محايدة"، وساعدت على الإخلال ببنية الردع العسكري، وإحباط نظرية الأمن، وإحلال مفهوم المجتمع المذعور محلها.[2]

وقد تجلى الاعتراف الإسرائيلي بفشل القضاء على المقاومة ، عبر أقوال الجنرالات والمسئولين السياسيين، ومنها:

1- وزير الشئون الإستراتيجية الحالي ورئيس هيئة الأركان السابق "موشيه يعلون" ، والذي عارض بقوة خطة الانسحاب من غزة، أكد أن الجيش الإسرائيلي لن يكون بمقدوره أن يضع حدا نهائيا للعمليات المسلحة بوسائل القوة، وإن أفضل سبيل للخروج من المأزق الأمني الذي تتواجد فيه إسرائيل هو التوجه بتسهيلات للفلسطينيين، فضلا عن البحث عن سبل آفاق سياسية جديدة[3].

---

[1] عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي من غزة صفحه 73

[2] "كشف حساب" بإنجازات وإخفاقات إسرائيل من الانسحاب قطاع غزة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2010/8/23

[3] عدنان أبو عامر ، بعد فينوغراد.. مأزق إسرائيل بين مقاومتين فلسطينية ولبنانية ، الجزيرة نت ، 2008/2/24

2- نائب زعيمة حزب "كاديما"، ووزير الدفاع السابق "شاؤول موفاز" اعترف خلال اجتماعه بمجموعة من الجنود المسرحين بشراسة العمليات المسلحة، التي عرفها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، معتبرا أن الحرب معها لا تشبه أي حرب خاضتها إسرائيل من قبل، وخاطب جنوده: خدمتكم العسكرية لا تشبه أي خدمة في أي فترة، ولا تشبه حتى الذين خدموا في حروب إسرائيل (1).

3- وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب العمل قال: "إن الفلسطينيين أضحوا مثل الوسادة، كلما وجهت لهم لكمة، كلما ارتدوا بقوة، وكأنهم لم يتلقوا اللكمة".

4- الجنرال "داني رونتشيلد" الرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية يقول: "إنه لأمر يثير اليأس والإحباط أن تنجح حركات المقاومه بعد كل ما تعرضت له من ضربات في تنفيذ تلك السلسلة من العمليات الفدائية "! (2)

5- وزير الدفاع الأسبق الجنرال "بنيامين بن إليعازر" قال : الحديث عن إمكانية الحسم الأمني في مواجهة الفلسطينيين، لكن العمليات المسلحة بعد كل هذه الجهود ، تدل على أن هذه إمكانية غير واقعية مطلقا، ومن ينادي مجددا بالحسم العسكري ضد الفلسطينيين فهو بلا شك يوهم نفسه فقط!

6- مدير مكتب "إسحاق رابين" سابقا "إيتان هابر" قال: "إن الحقيقة التي يتوجب على دوائر صنع القرار في إسرائيل إدراكها هي أنه لا يوجد مطلقا حل عسكري للعمليات المسلحة من غزة، إلى أن يتشرب القادة الإسرائيليون هذه القناعة، فإن مزيدا من خيبات الأمل ستكون من نصيبنا"! (3)

لقد عبرت تلك الأقوال والتصريحات عن تململ في أوساط النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، ولكن ما طرحه المجتمع الإسرائيلي كانت تساؤلات جدية ومصيرية عن قدرة الجيش الحقيقية في تحقيق الأمن لإسرائيل، وتحديدا بعد الانسحاب من قطاع غزة.

---

(1) عدنان أبو عامر ، بعد فينوغراد.. مرجع سابق

(2) "كشف حساب" بإنجازات وإخفاقات إسرائيل بانسحابها من قطاع غزة – مركز الزيتونة للدراسات – إصدار خاص، 2010/8/23

(3) صحيفه القدس العربي بتاريخ 2010/8/8 ص30

خامسا: مراجعة العقيدة الأمنية

فرضت فكرة الانسحاب من غزة مراجعة للعقيدة الأمنية الإسرائيلية القائمة منذ نشوء إسرائيل والتي صاغها في وثيقة ديفيد بن غوريون قبل أكثر من 50 عاما، رغم كل التطورات التي حدثت في الواقع الإسرائيلي والدولي. إنما الذي عزز القيام بالمراجعة هذه المرة التطورات السياسية الدولية والإقليمية فضلاً عن العامل التكنولوجي. وبموجب العقيدة الجديدة فإن الاحتفاظ بالأراضي المحتلة لم يعد بالأهمية الأمنية الكبيرة نفسها التي كانت في الماضي.

و تبلور المفهوم الجديد من دون صلة بالانسحاب من غزة، وقالت إن وثيقة الأمن تعنى بسلسلة طويلة من المواضيع بدءاً بسياسة الغموض النووي لإسرائيل وانتهاء بمواضيع تتعلق بالقوى البشرية في الجيش والسياسة الخارجية، وما يرتبط بمسألة الأهمية الأمنية الحقيقية للاحتفاظ بغزة.[1]

وقد حفلت وسائل الإعلام بعشرات، بل مئات المقالات التي شككت في جدوى سياسة الانسحابات من غزة وغيرها، وحذرت من عواقبها حيث عقب الكاتب الصحافي "يوئيل ماركوس" على عمليات الجيش الإسرائيلي ضد القوى المسلحة في قطاع غزة بالقول: بعد سنوات من انسحاب القوات الإسرائيلية تبين أن بنية حماس لم تقوض، وعلى الرغم من الدمار الواسع في أعقابها، فقد خرج قادتها سالمين معافين في معظمهم، ومع انتهاء تلك الحملات وكنتيجة لها، ازدادت دوافع الفلسطينيين للانتقام، لقد تطورت أساليبهم وتضاعفت جرأتهم، وبقيت المقاومة مستمرة [2].

فيما قال المعلق السياسي "جدعون سامت": إن سلسلة العمليات التي نفذتها المقاومة بعد الانسحاب من غزة شكلت عامل إحراج كبير للجيش وقيادته، حيث رفعت الحكومة الإسرائيلية شعار: دعوا الجيش ينتصر على غرار النفق الذي وقع فيه قادة الجيش الفرنسي بالجزائر [3].

---

[1] يونس عودة ، دراسة إخلاء المستوطنات ، مجلة الجيش ، العدد 244 – تشرين الأول، 2005

[2] يوئيل ماركوس ، مقال في صحيفة هارتس 7/10/ 2007

[3] صحيفه القدس العربي بتاريخ 2010/8/8 صفحه 30

وقال المعلق العسكري "رؤوفين بدهتسور" إن الضباط أنفسهم الذين ادعوا مرارا أن تصفية العمل المسلح أمر ممكن ، بشرط أن يتاح للجيش استخدام قواته داخل المناطق الفلسطينية بشكل مكثف، كفوا عن الحديث عن القضاء ، وأكدوا أن ما يمكن فعله فقط هو محاولة تقليص حجمها! [1]

و يذكرنا هذا التقييم بما صدر عن المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية ، في أعقاب الحرب الإسرائيلية ضد لبنان في يوليو 2006، فبعد أن كان الهدف المعلن هو القضاء على حزب الله ونزع أسلحته، تراجع هذا الهدف رويدا رويدا إلى تقليص قدراته بعد فشل الحملة العسكرية[2].

سادسا : الفشل في منع تهريب السلاح

بذل جيش الدفاع الإسرائيلي جهوداً مكثفة من أجل الحؤول دون تهريب الصواريخ إلى قطاع غزة ، وقصف الأهداف التي لها علاقة بإنتاج الصواريخ محلياً ، غير أن الهجمات الجوية وان كانت ناجحة وفعالة ، لم تضمن نزع سلاح المقاومة بشكل كامل ، وعلى الرغم من محدودية قدرة الفلسطينيين على ضرب الأهداف الإسرائيلية بالصواريخ ، ظل التهديد الصاروخي قائما [3] .

ومع ذلك الإقرار بفشل إجراءات الجيش العسكرية ضد قوى المقاومة، وتمكنها من ترميم قواها، وإعادة تنظيم خلاياها خلال فترة قياسية، تولدت لدى الإسرائيليين قناعات بأن ما يسمى "البنية التحتية للمقاومة" ليس بنية مادية يمكن تدميرها بعملية عسكرية، وإنما هي بنية معنوية كامنة [4] .

ويرى الباحث ان عدم الوضوح التقييم الاسرائيلي للانسحاب ، يعكس اختلاف ايدلوجيات الاحزاب الاسرائيلية تجاه مفهومهم للصراع العربي الاسرائيلي كما تعكس التباين بين العقيده العسكرية والامنية للجيش الاسرائيلي ، والاستراتيجيات والتكتيكات السياسية لدى الاحزاب المختلفة0

---

(1) رؤوفين بدهتسور ، موقع المقاومة الإسلامية في لبنان ، 2010/9/9 ?http://www.moqawama.org/essaydetails.php

(2) "كشف حساب" بإنجازات وإخفاقات إسرائيل من الانسحاب قطاع غزة ، مرجع سابق

(3) عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي ، مركز باحث للدراسات، بيروت 2006 ، ص 74

(4) عدة مؤلفين ، المضامين الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي ، مرجع سابق صفحه 75

المبحث الرابع

اثر الانسحاب في الفصل

بين قطاع غزة والضفة الغربية

رسخت عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عملية الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى ابعد الحدود ضمن سياسة إسرائيلية لتعميق هذا الانفصال الذي من شأنه تفتيت فكره إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابله للحياة واستحالة تنفيذ هذا المطلب الفلسطيني على ارض الواقع ، وبعد عملية الانسحاب نجد أن الفصل بين الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة عن بعضها البعض أصبح واقعا إسرائيليا مفروضا وله تأثيرات سلبية على المستقبل الفلسطيني .

مطامع اسرائيليه في الفصل

إن لإسرائيل مآرب سياسية ، تتعدى ادعاءاتها حول الاعتبارات " الأمنية " ، وتريد تحقيقها من فصل الضفة عن القطاع ، لأن سياسة الفصل الإسرائيلية بين المنطقتين بدأت تعطي نتائج سلبية على الوحدة الفلسطينية الهشة بينهما لقد أصبح الفصل بين الضفة والقطاع واقعا ينتج وقائع تتراكم وتباعد بين تجربة المنطقتين ، وهذا له غاية إسرائيلية ستتضح خلال المفاوضات النهائية .[1]

لقد أدى فصل الضفة والقطاع عن بعضها البعض إلى إلحاق أضرار بالغة في الوضعية الفلسطينية ، وهذه الأضرار جاءت شاملة لجميع مناحي الحياة ، السياسية و الاجتماعية والثقافية ، والاقتصادية ، كما أدى الانسحاب الاسرائيلي الى خلق كيانين فلسطينيين منفصلين كل واحد منهما له ادارته المستقله وفق رنامجه الايدلوجي ، مما يدلل على نجاح شارون في تشتيت جهو الفلسطينيين وتحويل الاراضي الفلسطينية الى كانتونات منفصلة .

---

[1] د.علي الجرباوي ، فصل الضفه عن القطاع ، 1999 ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ص 51

وقدعانت السلطة التنفيذية أصبحت بفعل الفصل من وجود انفصال وازدواجية وضعف تنسيق في العمل ، وقد أدى ذلك إلى إيجاد خلخلة في الأداء ، وتقليص في الفاعلية ، وتداخل في الصلاحيات وتناثر في المسؤوليات ، وضعف في التخطيط العام ، وكانت النتيجة هدر كبير للطاقة وتبعثر للقدرة وتآكل للإمكانية الفلسطينية على صعيد إيجاد سلطة تنفيذية ممأسسة ضمن هيكلية واضحة ومحددة ، تؤدي بها إلى فاعلية قصوى في هذه الظروف الاستثنائية جدا [1]

أصبحت القدس معزولة عن الضفة تماما ، بفعل سياسة وإجراءات " الفصل " الإسرائيلية ، وأصبح القطاع والضفة عبارة عن " كيانين " منفصلين ، و" مستقلين " عمليا عن بعضهما ، ويحتاج التنقل بينهما إلى المرور عبر دولة سيادية تفرض ما تراه مناسبا من إجراءات .

واقع الفصل

و الفصل الإسرائيلي تحول بفعل مضي الوقت ، ونمو دوافع ومصالح الضفة وغزة منعزلة عن سياق بعضها البعض ، إلى أمر واقع مستمر وقد يصار لاحقا إلى تحويل هذا الواقع المستمر إلى حالة قانونية دائمة ، وقد أدى " الفصل " للضفة عن القطاع إلى فرض ازدواجية أمر واقع على السلطة الفلسطينية فقطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة حماس منذ منتصف 2007 لديه حكومته الخاص به أما الضفة الغربية فمقر الحكومة الفلسطينية المنبثقة عن رئاسة السلطة فهي تعتبر نفسها مسئولة عن الكل الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة إلا أن سيطرتها ونفوذها على الأرض محصور في الضفة الغربية ومقرها رام الله ، كما أدى أيضا ، إلى إيجاد ازدواجية إدارية ، فكل وزارة تتشكل من مقرين أحدهما في القطاع والثاني في الضفة .[2]

ولا يستطيع المواطنون الفلسطينيون تبادل الزيارة بين الضفه والقطاع الا بتصريح اسرائيلي خاص.

---

[1] مجموعه مؤلفين ، الاشكاليات التي تعاني منها السلطة التنفيذية : الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن،رام الله ، 1998 ص 24

[2] مجموعه مؤلفين ، الاشكاليات التي تعاني منها السلطة التنفيذية مرجع سابق ص 25

خطة الفصل :

إن مشروع الفصل عبارة عن أجراء أمنى يهدف إلى تخفيف نقاط التماس مع الجانب الفلسطيني ،وهو بحد ذاته إجراء أمنى من طرف واحد لتأمين الجانب الإسرائيلي ،وستؤدى الخطة في حال تطبيقها إلى تجزئة الضفة الغربية إلى شمال وجنوب وفصل القدس عن باقي أجزاء الضفة ،وكذلك عزل القطاع ومحاصرته مما يحول دون تحقيق التواصل السيادي للسلطة الفلسطينية ،على الضفة وغزة التي هي وحدة إقليمية واحدة وفق ما نص عليه الإتفاق [1].

ويقوم مشروع خطة الفصل ، والذي صاغته عدة جهات أمنية إسرائيلية ،وأشرف عليه وزير الشرطة السابق في حكومة حزب العمل موشيه شاحل على عدة مرتكزات :

1- إيجاد مناطق عازلة بين فلسطينيي الضفة الغربية وإسرائيل ، وتعلن كمنطقة عسكرية مغلقة.

2- إنشاء نقاط عبور محددة بين الضفة الغربية وإسرائيل ، وعددها (18) منها (6) بين الضفة والقدس .تكون متنوعة ما بين مناطق عبور المشاة أو السيارات أو الوسيلتين معاً .

3- تكون مهمة الجيش الإسرائيلي هي القيام بالأنشطة الأمنية بين هذه النقاط، وذلك من خلال تعاون تام مع الشرطة الإسرائيلية، وخاصة وحدة حرس الحدود، بالإضافة إلى مراقبة دائمة من خلال نقاط مراقبة تستخدم خلالها الطائرات، وزرع مناطق ألغام.

4- منع الفلسطينيين غير المرغوب فيهم (إسرائيلياً) من دخول إسرائيل.

5- تطوير عمل الاستخبارات لمكافحة الأعمال العسكرية في مهدها، ومنح إمكانية لإطلاق النار مباشرة على الخط الأمني الفاصل بهدف تمكين الأجهزة الأمنية من القيام بدورها بصورة فاعلة.

6- فصل القدس عن الضفة الغربية ومنع الأنشطة الفلسطينية فيها [2].

---

[1] يوسف على عيسى ، الفصل أمر واقع ومستقبل . مجلة قضايا فلسطينية ، العدد صفر ، صيف 1995

[2] د.علي الجرباوي ، فصل الضفه عن القطاع ، مرجع سابق ، ص 55

مما سبق يظهر جلياً أن لدى إسرائيل تصورات متجانسة للحل الإقليمي وتمثل حلقة مغلقة تماماً تحاصر الأراضي الفلسطينية من جميع الاتجاهات ،مع سيطرة شبه كاملة من خلال التحكم بمحاور الحركة الرئيسية ، وهذا يستدعى من الجانب الفلسطيني وضع إستراتيجية ثابتة لمجابهة قضية الإستيطان وهى القضية الأخطر والأكثر تأثير على الحل الإقليمي .

الفصل جزء من الحل النهائي

تحفظ المسئولون الإسرائيليون حيال خياراتهم بشأن الوضع النهائي، وبالتوازي مع صراحة المسئولين الفلسطينيين بشأن إصرارهم على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه تكون القدس الشرقية عاصمة لها .وتتلخص المتطلبات الفلسطينية في النقاط التالية[1] :-

ا-السيطرة على جميع السكان الفلسطينيين والسيادة على جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة

ب-الإمتداد والتماسك الجغرافي مع الدول العربية مثل مصر والأردن .

ج-إقامة شبكة طرق أرضيه لربط الضفة الغربية وقطاع غزة .

د-إقامة منافذ مطلة على الموانئ الجوية والبحرية .

هـ-السيطرة على الأراضي ومصدر المياه .

و-توفير الأمن للسكان الفلسطينيين ضد مخاطر الإعتداءات الإسرائيلية أو إعتداءات المستوطنين

وبالتالي فإن الموقف الفلسطيني يطالب بدوله عاصمتها القدس مستقلة تستوعب اللاجئين ، ولها حدود مشتركه مع الدول العربية المجاورة. أي بإختصار دوله تتمتع بمقومات التطور والإستقلال .وبالرغم من أن الجانب الفلسطيني يتسلح بقائمة طويلة من القوانين والإتفاقيات الدولية التي تؤكد عدم شرعية الإستيطان إلا أن الجانب الإسرائيلى لديه قناعة تامة على أنه قادر على فرض سياسة الأمر الواقع ، ولذلك فعلى المفاوض الفلسطيني أن يتمسك بوجوب حسم قضية حدود عام 1967 .

---

[1] يوسى ألفر .المستوطنات والحدود ، موقع انتفاضه فلسطين ، مارس 1995.
الرابط http://www.palissue.com/vb/showthread.php?7440

استند شارون في تنفيذه لمشروعه إلى عدة أدوات، منها اختلال ميزان القوى العسكري والاقتصادي والأمني لمصلحة إسرائيل، و رهانه على دعم وإسناد الولايات المتحدة لسيادته، واطمئنانه إلى أن الموقف العربي ينحصر بالشجب اللفظي والتمني على الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل ، كما راهن على استمرار غياب إستراتجية فلسطينية موحدة ، وعلى تعدد مراكز القرار الوطني الفلسطيني ، الأمر الذي سمح له بالتنصل من التزاماته ومن حجب الرؤية عما يجريه على الأرض بذريعة أن هذا موجه لحماية أمن مواطني إسرائيل من الإرهاب ".[1]

هذا النموذج من الانسحاب مع ما يخلّفه من مخزون المشاكل المعدّة للتفجير في لحظات سياسية مفصلية، هو محطة أساسية للأحداث لا بد من أن تسحب تأثيراتها أولاً على الضفة الغربية، وثانياً على الوضع العراقي المتفجر أصلاً، مع ما ينتظر سوريا ولبنان من وعود، وحديث عن غيوم سود تتلبد في السماء منذرة بعواقب لا حصر لها ، كما لا يمكن عزل الأحداث عن بعضها في هذه المنطقة، إنما الممكن والمطلوب هو الحد من تأثيراتها السلبية، والانتباه إلى المكائد الإسرائيلية و"الوجبات" المسمومة التي تقدم على الموائد السياسية، والتي تهدف إلى التعرض للاستقرار العام في البلاد تحت ذرائع مختلفة، فالاستقرار أساسي وضروري لمواجهة كل الاستحقاقات [2].

ويجدر التنويه ، إلى أنه بالإضافة إلى أن الفصل الإسرائيلي للضفة عن القطاع ، هناك مانع موضوعي لتحقيق المأسسة الفاعلة داخل السلطة التنفيذية الفلسطينية ، فقد استغل هذا الفصل لإيجاد مبررات فلسطينية ذاتية للنكوص عن تحقيق هذه المأسسة الضرورية ، وأصبح الفصل ، بالإضافة إلى كونه واقعا معيقا ، ذريعة فلسطينية لتبرير جوانب عديدة من العجز الذاتي ، والذي بدوره يتستر على مصالح ومنافع لفئات وشرائح مجتمعية مختلفة.

---

(1) دراسة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 13أيلول (سبتمبر) 2005

(2) العميد الركن الياس فرحات ، مقال أبعد من غزة ، مجلة الدفاع الوطني ، بتاريخ (2005/10/1)

ولا يختلف حال السلطة التشريعية جرّاء فصل الضفة عن القطاع عن حال السلطة التنفيذية ، فالمجلس التشريعي الفلسطيني يحتفظ حالياً مقرّين ، الأول في مدينة رام الله ويُعتبر المقر الرئيسي للمجلس وتتم فيه معظم جلساته ، والثاني في مدين غزة ويستخدم في أغلب الأحيان لاجتماعات لجان المجلس ، ونظراً لوجود هذين المقرّين ، وصعوبة تنقل الموظفين بين الضفة والقطاع جراء الفصل الإسرائيلي ، فقد كان أمرا واقعا أن تحدث ازدواجية في الجهاز الإداري للمجلس . [1]

تكفي نظرة سريعة إلى ما يجري على الأرض لإدراك أن ما سعت إليه حكومة شارون له ، بكل ما لديها من أدوات ، هو تدمير المشروع الوطني الفلسطيني فاستكمال بناء جدار الفصل وتوسيع المستعمرات في الضفة الغربية و ضمها كتلها الكبرى إلى إسرائيل وإدخالها داخل جدار الفصل ، يصبان في تحقيق هدفين مترابطين : هدف جعل الدولة الفلسطينية المستقلة مشروعا غير قابل للتحقيق ، وهدف جعل النضال من اجل دولة ثنائية القومية مستحيل المنال أو خياليا [2] .

خيار الدولة المؤقتة

خطة شارون هي جزء من إستراتيجية أشمل تتضمن حضر الخيارات الفلسطينية في مسرب واحد يؤدي فقط إلى قيام " دولة ذات حدود مؤقتة " في قطاع غزة وأجزاء الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة خارج حدود القدس ، يرسم حدودها الجدار الفاصل بما يضمه من كتل استيطانية [3].

ويرى الباحث أن الهدف من بناء الجدار وتوسيع المستوطنات وشق الطرق الالتفافية هو بالتأكيد جعل "الدولة المؤقتة " حلا طويل الأمد صعبة المنال ، تبقى خلاله الدولة كياناً تابعاً لإسرائيل ومسيطرا عليه أمنيا من جانبها ، وقد جاءت خطة شارون في هذا الاتجاه ، أي ان فكرة قيام هذه الدولة اصبحت فكرة غير قابلة للتحقيق على ارض الواقع وذلك تحت تأثير تداعيات الفصل .

---

[1] فصل الضفة عن القطاع د.علي الجرباوي ، 1999 ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ص 61

[2] دراسة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 13أيلول (سبتمبر) 2005

[3] دراسة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مرجع سابق

الفصل الرابع:

تداعيات ما بعد الانسحاب الإسرائيلي

المبحث الأول: اثر الانسحاب على الانتخابات والنظام السياسي

المبحث الثاني : الآثار الامنية بعد عملية الانسحاب

المبحث الثالث: الآثار السياسية لعملية الانسحاب

المبحث الرابع: الآثار الداخلية لعملية الانسحاب.

المبحث الأول

اثر الانسحاب على الانتخابات والنظام السياسي

اثر الانسحاب على النظام السياسي الفلسطيني عبر تاثيره الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في الخامس والعشرين من عام 2006 ، والتي احدثت بدورها نقطة تحول في النظام السياسي الفلسطيني لأنها اسهمت في إبراز التعددية السياسية نتيجة لمشاركة أوسع للفصائل الفلسطينية في هذه الإنتخابات.

الانسحاب والإنتخابات

جاءت الإنتخابات تحت تاثير الانسحاب حيث اكتسبت أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بسبب الظروف والعوامل التي جرت فيها هذه الإنتخابات والنتائج التي تمخضت عنها، حيث شكلت عنصرا مفاجئا أثار ردود فعل قوية ومتباينة بين مرحب ورافض ومتحفظ [1].

وقد شكلت الإنتخابات الثانية نقلة نوعية وإنقلابا في النظام السياسي الفلسطيني الذي أعتمد ولسنوات طويلة نظام الكوتا أو ما يسمى(المحاصصة)، حيث تحول النظام السياسي الفلسطيني في هذه الإنتخابات من نظام التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني إلى نظام يقوم على أساس المشاركة الشعبية التي تستمد فيها الشرعية السياسية من الشرعية التمثيلية والإنتخابية بالإحتكام .

جرت الإنتخابات الرئاسية وفاز بالرئاسة محمود عباس في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية متشابكة، خاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات وجمود عملية السلام ، ووجود ضغوط دولية على الجانب الفلسطيني لوقف الإنتفاضة وبروز حالة الفوضى الأمنية في الأراضي الفلسطينية [2].

---

[1] خليل محمد محمود أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني مرجع سابق ص42

[2] خليل الشقاقي، وجهاد حرب: الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحل ي)، 2005 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون ثاني 2007 ، ص 1

إتسمت الفترة التي أعقبت الإنتخابات الرئاسية بعدم الإستقرار، وعدم وضوح الرؤيا لدى القوى السياسية، نتيجة للإضطرابات الأمنية والسياسية والإقتصادية والفلتان الأمني وفوضى السلاح، وتعثرت محاولات السلطة الفلسطينية لإعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية، خاصة بعد فشل قوى الأمن الفلسطينية من فرض القانون.[1]

اتسمت هذه الفترة بعدم الإستقرار وانتشار حالة الفساد وتنامي صراع القوة بين أقطاب السلطة، خاصة داخل حركة فتح التي تعتبر الحزب الحاكم، كذلك تنامي الصراع بين فتح وحماس[2].

الإنتخابات وأزمة السلطة

وجد الرئيس عباس أنه أمام معضلتين رئيسيتين كان عليه إيجاد حل لهما ليتمكن من ممارسة الحكم بفاعلية، الأولى تمثلت في إعادة بث حياة متجددة في علاقة السلطة الفلسطينية بالمحيطين الإقليمي والدولي جراء الإنتفاضة وتوقف عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والثانية تتمثل في وجود مشاكل داخلية بين الرئيس عباس وحركة فتح التي من المفترض أنه زعيمها، نتيجة للصراعات التي كانت تشهدها[3].

وأراد الرئيس عباس من خلال إشراك حماس في النظام السياسي الفلسطيني، إلى تغيير الأسس التي يعمل عليها النظام، نتيجة لتفرد حركة فتح، وبالتالي وجود معارضة قوية داخل المجلس التشريعي ستعمل على إجبار حركة فتح على تغيير سياستها، لاسيما بعد حالة الفساد والترهل التي أصابت السلطة الفلسطينية [4].

---

[1] يزيد صايغ، و شويرا جاريت: في سياق خارطة الطريق وفك الإرتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله،. فلسطين، أب 2005

[2] مها عبد الهادي، دراسة النظام السياسي الفلسطيني، بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006 ، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة العاشرة العددان 34 و35 من صفحه 95-96

[3] علي الجرباوي، فلسطين والمرحلة الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ربيع 2006 ، ص 9 و10

[4] مجلة سياسات ، النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية، ، تصدر عن معهد السياسات 2007 ، ، رام الله، فلسطين ، ص 19

كانت هناك عدة محاولات لدمج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها عام 1988 ، حيث جرت العديد من جولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير وحماس لدخول مؤسسات المنظمة لكنها لم تنجح، كما أن حماس قد قاطعت الإنتخابات التشريعية الأولى عام 1996[1] .

وقد تميزت هذه الفترة ببروز الخلافات والصراعات الفلسطينية الداخلية، وإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، حيث سارعت إلى تنفيذ مخططاتها في توسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري، وإحكام إسرائيل لسيطرتها على الضفة وتفاقم الوضع الإقتصادي [2] .

كما يرى الدكتور علي الجرباوي أن دخول حماس إلى النظام السياسي الفلسطيني من خلال الإنتخابات سيؤدي بها إلى أن تصبح أكثر شعورا بالمسؤولية الوطنية العامة، وبالتالي يتحول موقفها من التهدئة بدافع من نوايا حسنة عرضة للتغيير إلى إلتزام ثابت[3] .

إعلان القاهرة

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في لقاءات متواصلة في القاهرة، من أجل رأب الصدع الذي أصاب العلاقات الداخلية الفلسطينية، حيث أسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بين الفصائل في شهر آذار عام 2005 ، على مجموعة من الإصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية [4].

كما تم الإتفاق على إجراء الإنتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار سياسة التهدئة الداخلية بين الفصائل من جهة وإسرائيل من جهة ، وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية[5] .

---

(1) علاء لحلوح ، دراسة فوز حماس في الإنتخابات التشريعية، لمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية كانون ثاني 2007 ص 168

(2) خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص46

(3) على الجرباوي، مقال فلسطين والمرحلة الجديدة، مصدر سابق، ص 9

(4) سمير عوض، البيئة السياسية فترة ما قبل الإنتخابات، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون الثاني 2007 ، ص 15- 18

(5) عبد الناصر النجار، إعلان القاهرة: التهدئة استراتيجية فلسطينية – أم خلطة مصالح، جريدة الأيام ص19 بتاريخ 2-3- 2005

نص إعلان القاهرة على " ضرورة إستكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الإنتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه" (1) ، كما تم الإتفاق الفلسطيني على إجراء إنتخابات تشريعية ومحلية ساهم في تثبيت التهدئة، بعد أن أجمعت الفصائل على إعتماد الحوار الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعما للوحدة الوطنية، وشكل الإتفاق نقطة إنطلاق لدى القوى الفلسطينية من أجل البدء بتطبيق بنود إعلان القاهرة،من خلال الإلتزام بالتهدئة وإتاحة المجال أمام العمل السياسي التغيرات على الساحة الفلسطينية عقب اتفاق القاهرة (2) .

ويرى الدكتور احمد نوفل أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك أن الإصلاح جاء من الخارج بعد الضغوط الدولية على السلطة ، وإرتبط إتفاق القاهرة بقضية الإصلاح الديمقراطي ،على إعتبار أنه كان مطلبا داخليا نتيجة للفساد الذي استشرى داخل السلطة وأجهزتها الأمنية (3) .

فيما يرى الدكتور رائد نعيرات أن توقيع الفصائل على إتفاق القاهرة أقر بضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية أو على صعيد النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وعمل إتفاق القاهرة على صياغة إستراتيجية فلسطينية تتمثل في إتفاق الفصائل على إجراء إنتخابات تشريعية جديدة يتم التوافق والتراضي عنها بين الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يعزز دخول حركة حماس وقوى المعارضة داخل النظام السياسي الفلسطيني(4).

قررت حماس بعد بقائها طويلا خارج النظام السياسي الدخول فيه، من خلال مشاركتها في الإنتخابات التشريعية الثانية، خاصة بعد توصل الفصائل الفلسطينية إلى إعلان القاهرة .

---

(3) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، إعلان القاهرة: النص الحرفي للآعلان: الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية التشريعية والحكم المحلي)، كانون ثاني 2007

(4) خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص52

(1) أحمد نوفل، ندوة إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان الأردن، السنة العاشرة، العدد 31 ربيع 2005 ، ص 16-17

(2) رائد نعيرات، دراسة:القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وأفاق المستقبل، ص 72

حركة حماس والإنتخابات

عزز حركة دخول حماس النظام السياسي الفلسطيني ومشاركتها في صنع القرار نقطة تحول هامة في فرص بناء نظام ديمقراطي فلسطيني، قادر على إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وكذلك السلطة الوطنية ومؤسساتها المختلفة ، لاسيما وأن الحركة كانت قد قاطعت إنتخابات عام 1996 بدعوى عدم إعترافها باتفاق أوسلو، الذي لم يلغ مما يعني تراجع في موقف الحركة.

إن موقف حماس من الإنتخابات، وما حوته بنود اتفاق القاهرة شكل عصب التفكير الجديد تجاه فلسفة النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي كان محددا أساسيا في صيغة السياسة العامة الفلسطينية القادمة، فالصورة لن تقف عند حد المشاركة في الإنتخابات من وجهة نظر حركة حماس، بمقدار ان طموح حماس يأتي بناء على رغبتها في إجراء تعديلات على فلسفة النظام السياسي.(1)

وقد جاءت هذه الصورة عبر اعتبار حماس أن هدف مشاركتها هو الحفاظ على الثوابت ودعم المقاومة(2)، وهذا التصور هو الذي قاد النظام السياسي لاحقا إلى ما آلت إليه الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كانت قراءة مشاركة حماس في الإنتخابات قراءة إلى حد ما قاصرة.

يرى الدكتور محمد غزال عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية أن قبول حماس الدخول في المجلس التشريعي الجديد والدخول في منظمة التحرير وقبولها التهدئة لمدة عام جاء بهدف تشكيل حصانة لحماية الثوابت الفلسطينية، والوقوف أمام أي انحراف خاصة وأن لحماس دور سياسي وعسكري وثقافي واجتماعي وتربوي لتحقيق مجموعة من المصالح لحماية ثوابتها ومنع أي إنجرار سياسي يؤدي إلى الرضوخ للجانب الإسرائيلي .(3)

---

(1) خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص61

(2) البرنامج السياسي، كتلة التغيير والاصلاح ، http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128

(3) محمد غزال ، ندوة إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات.21- الشرق الأوسط، عمان الأردن، السنة العاشرة، العدد 31 ، ربيع 2005 ، ص 19-20

إعتبرت حركة حماس العمل السياسي أسلوبا مكملا للعمل الجهادي وليس بديلا عنه، لأنها تعتبر الجهاد طريقا وحيدا لتحرير فلسطين .[1]

وقد اعتبرت حركة حماس أن العمل السياسي والعسكري عندها أسلوبان لتحقيق هدف واحد هو تحرير كامل فلسطين وحدودها من البحر إلى النهر، ولا ترى مانعا من تحرير جزء من فلسطين بأحد الأسلوبين أو بهما معا، وترفض الدخول في معاهدة يلزم بها التفريط بأي جزء من فلسطين مهما كانت الظروف.[2]

من هنا يلاحظ أن موقف حماس من المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمت، جاءت لأنها تعتبر إن أي اتفاقية تفرط بالحق الفلسطيني مرفوضة جملة وتفصيلا، وهذا ما بدى واضحا من خلال رفضها لإتفاقية السلام (أوسلو) كما أن الحركة تعتبر أي مبادرة أو حل سلمي أو نحو ذلك سيؤدي إلى الإعتراف بالسيادة الاسرائيلية على أي جزء من فلسطين، وتعتبر ذلك تنازلا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، حسب قول الحركة.[3]

واثر ذلك رفضت حماس الدخول في النظام السياسي الفلسطيني، والمشاركة في إنتخابات الحكم الذاتي في 20 كانون الثاني عام 1996 ، حيث عبرت الحركة أنها تؤمن بالإنتخاب "سبيلا لفرز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني على أن لا تكون تحت سقف أوسلو وطابا" .[4]

تم الإتفاق في إعلان القاهرة على إجراء الإنتخابات التشريعية الثانية، وتغيير النظام الإنتخابي، حيث يقوم المجلس التشريعي بإقرار النظام الإنتخابي الجديد على أساس النظام الإنتخابي المختلط.

---

[1] حماس: رسالة الحركة إلى المؤتمر الثاني للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بتاريخ 1989/9/21

[2] جواد الحمد، واياد البرغوثي: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، عمان 1999 ، ص 191

[3] اياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث،القدس، الطبعة الأولى، 1990 ، ص 93

[4] حركة حماس، بيان مشترك مع الفصائل العشرة، صحيفة الحياة اللندنية ص20 بتاريخ 4-11-1995م

العملية الإنتخابية:

اقر المجلس التشريعي بتاريخ 18 حزيران قانون الإنتخابات الجديد(قانون رقم 9 لسنة 2005) على أساس النظام الإنتخابي المختلط، وقد صادق الرئيس على القانون بتاريخ 13 أب 2005.[1]

تعتبر العملية الإنتخابية التي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام 2006 ، الثانية منذ العام 1996 ، حيث تأخرت الإنتخابات التشريعية عن موعدها المفترض في عام 2000 ، ويعود ذلك لعدة أسباب من أبرزها اندلاع الانتفاضة (الأقصى) والظروف السياسية التي أعقبت هذه الإنتفاضة من إعادة إحتلال المدن الفلسطينية.

أصبحت عملية إجراء الإنتخابات صعبة في ذلك الوقت، الأمر الذي أدى إلى تأجيلها، عدى عن الظروف التي أعقبت الإنتفاضة وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي وإنعكاس ذلك على مستقبل العملية السياسية والسلمية التي توقفت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما خلق حالة من التوتر بين الجانبين أدى ذلك إلى تأثيره السلبي على الواقع السياسي الفلسطيني الذي أصبح يعاني ظروفا صعبة في ظل سياسة الإحتلال والحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

تمكن الرئيس عباس من إقناع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل، بالكف عن معارضتها إجراء الإنتخابات الفلسطينية،لإعتقاده كما يرى فيصل الحوراني أن صناديق الإقتراع ستفرز مجلسا تشريعيا أفضل.[2]

حث الرئيس محمود عباس جميع الفصائل للمشاركة في الإنتخابات ، وقدم الضمانات بأنها ستجري بنزاهة تامة ، وقررت معظم الفصائل المشاركة في الإنتخابات عدا حركة الجهاد الإسلامي.

---

[1] لجنة الإنتخابات المركزية، فلسطين، تقرير الإنتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006 ، رام الله فلسطين، 31. أيار 2006 ، ص 17

[2] فيصل الحوراني، مقال مفاجأة الإنتخابات الفلسطينية، صحيفة الثورة ، يناير 2006 ص 22

اهتمام دولي ومنافسه فلسطينية

حظيت الإنتخابات التشريعية باهتمام دولي وذلك بهدف مساعدة الرئيس عباس لتحقيق استقرار داخلي للمجتمع الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع إسرائيل وإنهاء المظاهر المسلحة للانتفاضة، وكانت عملية إشراك حماس في هذه الإنتخابات قد لقيت إهتماما خاصا بغرض إدماج حماس بالعملية السلمية، باعتبارها جزء من المنظومة السياسية الفلسطينية .[1]

ووفق الباحث فقد جاءت هذه الإنتخابات في إطار من المنافسة الفصائلية والتعددية السياسية، التي لم تشارك في انتخابات المجلس الأول إذ اقتصرت المشاركة أنذاك على حركة فتح والفصائل المتحالفة معها.

فيما يرى أخرون أن هذه الإنتخابات مهدت لتحقيق نقلة نوعية في النظام السياسي الفلسطيني عبر مشاركة الأحزاب والقوى السياسية من خلال الإحتكام إلى صناديق الإقترا ع، بغرض بناء نظام سياسي جديد يكفل لجميع القوى السياسية الفاعلة التمثيل في المجلس بغض النظر عن حجمها .[2]

ويرى طلال ناجي أن الإنتخابات وصفت بأنها ديمقراطية ونزيهة وشفافة، لأنها أدت إلى تحول كبير في موازين القوى داخل المجتمع الفلسطيني.[3]

فيما يرى ماجد الكيالي بأن هذه الإنتخابات أدت إلى حصول انقلاب في النظام السياسي الفلسطيني[4]

---

(1) سمير عوض، البيئة السياسية في فترة ما قبل الإنتخابات، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون الثاني 2007 ، ص 22

(2) خليل الشقاقي، السلوك الإنتخابي بين الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، الإنتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية،والتشريعية والحكم المحلي)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ط 1، كانون ثاني، 2007 ،ص 147 – ص150

(3) طلال ناجي، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة "، مداخلة لماذا لا نشكل شبكة أمان،2006 ، لحماس، ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات، مركز الغد العربي للدراسات، ط 1 ص 19

(4) ماجد الكيالي، مداخلة في حلقة نقاشية حول ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية أم مرجعيات، مركز الغد العربي للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص 15

أضفت مشاركة حماس على العملية الإنتخابية نوعا من الحيوية والجدية السياسية، فهذه أول انتخابات تجد فيها حركة فتح نفسها في مواجهة تحد حقيقي، عبر صناديق الإقتراع، وفي صراع مكشوف بشأن أصوات الناخبين لتأكيد مكانتها القيادية وترسيخ شرعية خياراتها السياسية وخصوصا إزاء الزخم الذي باتت حماس تتمتع به في الساحة الفلسطينية.

جرت الإنتخابات في غياب الرئيس ياسر عرفات الذي احتل مكانته كزعيم للشعب الفلسطيني طوال ما يقارب العقود الأربعة الماضية، مع كل ما يمثله كرمز للشعب الفلسطيني، ولا شك أن هذا الأمر عكس نفسه سلبا على مكانة فتح الأمر الذي أفاد الوضع التنافسي لحركة حماس[1]

شكلت الإنتخابات الفلسطينية منعطفا سياسيا للقضية الفلسطينية لعدة أسباب كما يراها الدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ، حيث انه لأول مرة تجري إنتخابات ديمقراطية لكافة أطياف الشعب الفلسطيني ، وكذلك لأول مرة تتنافس القوى الفلسطينية على أساس البرامج الإنتخابية ، فيما أتت الإنتخابات لتظهر قيادة الجيل الثاني من القيادة وانتفت الصبغة الشرعية التقليدية الأبوية عن برامج الأحزاب أو حتى المرشحين.[2]

من هنا يرى الباحث أن أهمية هذه الإنتخابات نبعت من كونها ليست انتخابات عادية، بل أنها انتخابات مصيرية أظهرت مدى قوة كل فصيل على الأرض من خلال المشاركة في عملية الإقتراع التي ستحدد المستقبل السياسي للفصائل والقوى الفلسطينية ، كما أن هذه الإنتخابات عملت على تغيير النظام السياسي الذي كان قائما وعملت على تعديله أو ربما تغييره بالكامل، فالقضية المحورية تبقى هاجسا تسعى من خلاله القوى والفصائل الوطنية على إظهار مدى التفاف الجماهير حولها وتبين مدى التأييد الذي ستحصل عليه خلال عملية الإقتراع.

---

(1) ماجد الكيالي، مداخلة في حلقة نقاشية حول ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية أم مرجعيات، مركز الغد العربي للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص 15

(2) رائد نعيرات، دراسة القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغييرات وافاق المستقبل، ص 74

فوز حماس وتأثيره على القوى والفصائل الفلسطينية

ساهمت الإنتخابات في إبراز قضيتين أساسيتين هما: الثنائية الحزبية وعدم قدرة الفصائل الصغيرة ، حيث برزت خلال هذه الإنتخابات قضية أساسية تمثلت بالثنائية الحزبية والتي جمعت بين قطبي المعادلة السياسية الفلسطينية فتح وحماس، حيث كانت المنافسة بينهما شديدة بالإنتخابات،وأظهرت أن التنافس كان بين هاذين الفصيلين مما شكل صراعا بينهما على مقاعد المجلس التشريعي.

وبرز ذلك مع ظهور نتائج الإنتخابات التي أظهرت اكتساح حماس لمقاعد المجلس (74 مقعدا لأعضائها و 4 مستقلين مدعومين منها) مخلفة ورائها حركة فتح في الموقع الثاني (45) مقعدا في حين لم تحصل القوائم الأخرى سوى على 9 مقاعد .[1]

موقف حركة فتح :

أدت نتائج الإنتخابات إلى تراجع مكانة حركة فتح بعد هذه النتيجة التي حولت أغلبيتها المطلقة إلى أقلية، مما خلق حالة من الذهول بين أوساط الحركة التي لم تكن تتخيل أن تتحول من حزب حاكم مسيطر، إلى معارضة وأقلية، وعملت الإنتخابات على تأسيس شرعية جديدة أبطلت من خلالها مفعول الشرعيات القديمة التي كانت تعتمد في السابق على نظام الكوتا، التي أصبحت عبئا على الساحة الفلسطينية وعلى قواها الفاعلة ولا سيما تطور النظام السياسي الفلسطيني.[2]

أفرزت العملية الديمقراطية الفلسطينية والتي تمثلت بالإنتخابات التشريعية الثانية، حالة غير مسبوقة ، حيث اعتبرت هذه الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كافة التيارات والفصائل الفلسطينية، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي.[3]

---

[1] علي الجرباوي، مقال فلسطين والمرحلة الجديدة، مصدر سابق، ص 14

[2] خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص91

[3] خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص 92

فيما يرى الدكتور رائد نعيرات أن الإنتخابات أفرزت انتهاء هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وتمثل ذلك من عدم تمكن حركة فتح من المحافظة على مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية، وتحول حركة فتح إلى معارضة في المجلس التشريعي، لكن الحركة ما زالت تعتبر نفسها أنها تسيطر على السلطة في اتجاهين: وجودها على رأس هرم السلطة بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والأخر وجودها الكثيف في مختلف دوائر السلطة والأجهزة الأمنية[1]

أفرزت نتائج الإنتخابات كذلك حجم القوى السياسية على الساحة السياسية الفلسطينية، وبينت حجم كل فصيل على الخارطة السياسية القادمة، مما يعني أعادة ترتيب المستقبل الفلسطيني .[2]

موقف قوى اليسار:

يرى ماجد الكيالي أن نتائج الإنتخابات شكلت انعطافة حادة في النظام السياسي الفلسطيني فقد منح الفلسطينيون حركة حماس ثقتهم لقيادة المرحلة المقبلة، في حين مثل تدهور وضع حركة فتح انحسار التيارات الأخرى الوطنية والقومية واليسارية .[3]

لقد أدت الإنتخابات إلى تقلص مكانة الفصائل الفلسطينية اليسارية كالجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزبا الشعب وفدا، حيث حصلت هذه القوى على خمس مقاعد فقط منها ثلاثة للجبهة الشعبية ومقعدان لقائمة البديل التي تضم ائتلاف يضم الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا، في حين لم تحصل قوائم الفصائل الأخرى كجبهة التحرير الفلسطينية و جبهة النضال والجبهة العربية على أي مقعد نتيجة لعدم تمكنها من تجاوز نسبة الحسم البالغه 2% من ناخبي القوائم .[4]

---

(1) رائد نعيرات ، ، القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وأفاق المستقبل، ص 74

(2) ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات، مركز الغد العربي للدراسات، حلقة نقاشية، تحرير2006 ، ص 9 ، علي الكردي، ط 1

(3) ماجد الكيالي، الحسابات السياسية للأنتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66 ، ربيع 2006 بيروت لبنان، ص 34

(4) المرجع السابق، ص 35

الانتخابات وخلق حالة جديدة

مّثلت هذه الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وشكّلت سابقة في الوطن العربي، فلم تعد إسرائيل الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، حيث قدمت هذه الانتخابات درسًا مهمًا للأمة العربية، وأثبتت بأن الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية، وهي تحت الاحتلال فكيف في حال كانت في دول مستقلة[1]

أعطت العملية الإنتخابية بنتائجها حالة جديدة على الساحة الفلسطينية والعربية على حد سواء، من خلال التسلسل المنطقي للأحداث وتقبل الفصائل لنتائج الإنتخابات بالرغم من الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لكن ما حدث أعطى مؤشرا واضحا على مدى الوعي الذي يتمتع فيه الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه السياسية،والذي تمثل بالمشاركة الواسعة للأحزاب السياسية التي طرحت برامجها الإنتخابية بغرض استقطاب الناخبين.[2]

أثار الفوز الكبير لحركة حماس بهذا الكم والحجم وحصولها على الاغلبية في مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني حالة من التساؤل عن قوة هذه الحركة التي إستطاعت أن تقلب الموازين وتجعل من وجودها على الساحة السياسية مؤثرا للغاية، مما جعل لها القدرة على قلب النظام السياسي الفلسطيني القائم ، حيث إن نجاح حركة حماس في الإنتخابات ساهم في وصولها إلى أهم مراكز صنع القرا ر، وتحولها إلى قوة مسيطرة على المجلس التشريعي، ومع انعقاد المجلس التشريعي الجديد في 18 شباط 2006 ، دخلت التجربة السياسية الفلسطينية مرحلة جديدة من أهم خصائصها أن أكثرية أعضاء المجلس التشريعي هم من حركة حماس.[3]

---

[1] أكرم أبو عمرو، " المشهد الفلسطيني—نظرة إلى المستقبل،صحيفة الكرامة، التي تصدر في قطاع غزة على موقعها على الانترنت

[2] خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص 93

[3] مها عبد الهادي، دراسة:النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006 ، ص 94

تأثر حركة فتح :

تأثرت حركة فتح كثيرا من فوز حركة حماس بالإنتخابات التشريعية، بتراجع مكانة الحركة على الساحة السياسية، فبعد أن كانت فتح تمثل أغلبية في المجلس التشريعي الأول، أصبحت بعد الإنتخابات الثانية تشكل أقلية بمقاعد البرلمان الفلسطيني.

شكل فوز حماس بالإنتخابات ضربة قوية لحركة فتح، لأن الخسارة التي طالت فتح دفعت الكثيرين من أبناء الحركة إلى مطالبتها أن تعيد حساباتها عقب خسارتها بالإنتخابات، وتسعى إلى إصلاح الخلل الكامن وراء خسارتها، من خلال محاسبة المسؤولين عن الخسارة التي لحقت بها(1)

إن الهزيمة التي لحقت بفتح أدت إلى خلق حالة من التمزق بين عناصرها وكوادرها، خاصة وأن الناخبين عندما اختاروا حماس كأنهم يقولون لفتح كفاكي صراعات داخلية تؤثر في مجملها على الشعب الفلسطيني (2)

جاءت ردود الفعل لدى قيادات حركة فتح على خسارتها بالإنتخابات، في مجملها تدعوها إلى إعادة النظر في سياستها، التي أفقدتها الكثير خاصة وأن ما حصل ساهم في تشرذم الحركة وزاد من صراعات قياداتها التي لم تفلح في معالجة الأسباب التي أدت إلى الخسارة.(3)

ويرى الكاتب طلال عوكل انه بعد تفرد حركة فتح عشر سنوات فان يوم الانتخابات لم يكن يوما للديمقراطية فقط، بل أنه كان بداية لمرحلة جديدة في تاريخ العمل السياسي لا تقف أثاره عند حدود وطنية أو إقليمية، حيث تخطت قدرات الشعب الفلسطيني على صناعة المشهد الديمقراطي كل التوقعات، لأن الإنتخابات خلقت واقعا جديدا أدى إلى بروز التعددية السياسية (4) .

---

(1) صلاح هنية: مقال بعنوان " الإنتخابات التشريعية وإستخلاص العبر " جريدة الأيام،ص 28 بتاريخ 2006/1/2

(2) عبد الوهاب بدرخان، مقال " مهما حصل فتح أم الولد " جريدة الأيام نقلا عن الحياة اللندنية ص 31 بتاريخ 2006/1/3

(3) خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص 95

(4) طلال عوكل، مقال " مفاجأة الإنتصار إلى مفاجأة النجاح "، جريدة الأيام، ص31 بتاريخ 2006/1/3

التحول في المشهد السياسي الفلسطيني

أدى التحول الديمقراطي بفوز حماس إلى زعزعة النظام السياسي الذي كانت تقوده حركة فتح قبل الإنتخابات ، حيث كرست نتائج الإنتخابات قضية هامة تمثلت في بروز حماس كقوة سياسية مؤثرة في المجلس التشريعي لكنها تبقى غير فاعلة على مستوى مؤسسات السلطة الوطنية والرئاسة، لأن الرئاسة تديرها حركة فتح وكذلك مؤسسات السلطة المختلفة والوزارات والأجهزة الأمنية، وهنا ظهر التحول في موازين القوى الداخلية حيث أصبحت حماس تقود السلطة وفتح تقود المعارضة، وبالتالي تصبح حماس القوة الأكبر وصاحبة الأغلبية في النظام السياسي للسلطة [1].

بلورت الإنتخابات خارطة سياسية وحزبية جديدة تمثل بوجود تيارين رئيسيين، يتجسد الأول بتيار الإسلام السياسي برئاسة حماس والتيار الثاني تجسد بحركة فتح ، وهذا يعني تحولا جذريا عن برنامج التسوية السياسية لصالح برنامج المقاومة.[2]

خلقت الإنتخابات التشريعية انعطافة كبيرة ونوعية قلبت المشهد السياسي الفلسطيني رأسا على عقب، وطرحت تحديات كبيرة على السلطة القادمة بزعامة حماس والمعارضة بزعامة فتح، حيث أن ما حدث لم يكن خطأ فنيا أو إداريا رغم أهمية دور الأخطاء في تقرير النتائج[3].

وهنا برزت قضية هامة تتمثل في ظهور سلطة برأسين لجسد واحد خاصة وأن الرئاسة في السلطة لا تزال بيد حركة فتح وبيد الرئيس صلاحيات واسعة، إضافة إلى كونه رئيسا لمنظمة التحرير.

كما برزت بعد الإنتخابات تساؤلات حول النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بإدارة النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته، لاسيما وإن هذه الإنتخابات خلقت واقعا جديدا.

---

(1) خليل محمد محمود أبوعرب ، مرجع سابق ص 96

(2) خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص 98

(3) مهند عبد الحميد، مقال " الإعتراف بالهزيمة ومحاسبة الذات أولا " جريدة الأيام، ص31بتاريخ 2006/1/3

التغير الديمقراطي في المشهد الفلسطيني تكرس بدخول حماس إلى داخل النظام السياسي الفلسطيني، لأن التغير لم يكن عارضا بل هو تغير في معادلة القيادة السياسية الفلسطينية، لأنها أصبحت جزء أساسي من هذا النظام من ناحية شرعيته وتمثيله على أرض الواقع، فكلا الأمرين يجسدان تحولا جذريا في بنية النظام السياسي[1]

وهذا ما تؤكده طبيعة العلاقة بين الرئاسة والحكومة التي أصبحت مختلفة نتيجة للإختلاف الفكري والبرامجي بين المؤسستين، حيث أن للرئاسة منهجها وإدارتها ولرئاسة مجلس الوزراء له منطقه وإدارته، الأمر الذي يؤدي إلى بروز خلافات جوهرية بين الطرفين.

تأثير نتائج الانتخابات وطنيا

شكلت نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية مفاجأة للقوى والفصائل الفلسطينية، حيث أثارت حالة من التساؤل حول أسباب عدم فوز فتح بالاغلبية وفوز حماس بها وضعف القوى والفصائل الأخرى. هذه الحقيقة كشفتها الإنتخابات عندما لم تتمكن بعض الفصائل من الوصول نسبة الحسم وهي اثنان في المائة، الأمر الذي يؤكد عدم شعبية هذه الفصائل داخل المجتمع الفلسطيني[2].

تجاوزت نتائج الإنتخابات حدود التوقعات ، إضافة إلى أن هذه النتائج أحدثت حالة من القلق والإرباك بين صفوف المواطنين والقوى السياسية ، حيث يرى الباحث أن هذه النتائج خلقت واقعا جديدا تمثل ببروز التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة.

لكن المشكلة كما يصفها الكاتب أصف قزموز تكمن في مقدرة الحزب أو الفصيل الفائز بالإنتخابات على حمل البرنامج السياسي والوطني والعبور به إلى شاطئ الأمان، من خلال تأمين الإحتياجات الضرورية وتحمل النتائج والإستحقاقات التي ستنجم عن هذه المسؤولية [3] .

---

(1) خالد الحروب، دراسة حماس في الحكم:الجدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية ، مصدر سابق، ص18

(2) مها عبد الهادي، دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006 ، ، ص 94

(3) أصف قزموز، مقال بعنوان" إستحقاقات الفوز بين حسابات الميدان وحسبة البرلمان، صحيفة

وقد عبر فوز حماس بالإنتخابات عن وجود أزمة للنظام السياسي ، من خلال تبدل موازين القوى داخل هذا النظام، خاصة وأن السلطة لا يمكن أن تكون ذات سيادة طالما بقي هناك إحتلال[1].

أدى فوز حماس إلى تراجع دور فتح في التحكم المطلق بصنع القرار الفلسطيني، وتقليص دور قوى اليسار الفلسطيني لنصبح إمام نظام سياسي يميل إلى ثنائية التكوين أو استقطاب السلطة[2] .

يعود القلق الدائر في أوساط الفلسطينين حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني عقب الإنتخابات، إلى أن الأفق السياسي المتاح أمام الفلسطينيين الذي تؤثر فيه الكثير من المعادلات والتوازنات من خارج نطاق وحدود الصراع والتنافس السياسي الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي يلقي على كاهل أي نظام سياسي مقبل مسؤولية جسيمة لا بد من التعامل معها بصورة تتكيف مع الثوابت والتوجهات السياسية، والتي أصبحت أمرا واقعا لا يمكن التخلص منه[3].

سعت إسرائيل بدورها إلى تسريع سياساتها من أجل إستكمال مخططاتها الرامية إلى تضييق الخناق على الفلسطينيين، والعمل على توفير الأجواء الملائمة من أجل إستكمال برامجها التي لم توقفها في أية لحظة من أجل تحقيق ما يسمى بأمن دولة إسرائيل[4] .

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية نقاشا حادا بعد فوز حركة حماس في الانتخابات على المستويين الداخلي والخارجي، له انعكاساته ومؤثراته على مستقبل الوحدة الوطنية الفلسطينية.

دخل النظام السياسي الجديد مرحلة بناء تحتل فيه حركة حماس موقعا فاعلا، حيث وقع على عاتقها عبء كبير في تحمل المسؤوليات ورسم برنامج سياسي وسياسات إجتماعية وإقتصادية وإقامة علاقات متوازنة محلية وإقليمية ودولية تكون قادرة على خدمة المشروع السياسي العام [5].

---

[1] تيسير محيسن ، أزمة النظام السياسي الفلسطيني: التيار الثالث في السياق الفلسطيني ، ص 24

[2] مها عبد الهادي ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006 ، مصدر سابق، ص 97

[3] خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص 99

[4] أصف قزموز، إستحقاقات الفوز بين حسابات الميدان وحسبة البرلمان.

[5] تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية ، موقع التيار الثالث على الانترنت

انعكاسات الانتخابات السياسيه

كان التساؤل الكبير فلسطينيا يتمثل بـ : كيف سيتمكن الرئيس محمود عباس من ممارسة صلاحياته في قيادة المشروع السياسي والعملية السياسية ؟ ، خاصة وأن برنامج الرئيس هو برنامج حركة فتح وقج خلق الإختلاف بين البرنامجين الفتحاوي للرئاسة والحمساوي للحكومة حالة تناقض [1] .

خلق تضارب المصالح بين البرنامجين الفتحاوي الذي يقوده الرئيس محمود عباس والبرنامج الذي تقوده حماس حالة من الإنفصام بين الرئاسة والحكومة، مما شكل عقبة جديدة أمام الفلسطينيين للتعامل مع هذا الواقع لاسيما وأن برنامج حماس قائم على رفض أوسلو، حيث إستمدت مبرراتها من تعارضها مع برنامج فتح الذي جسد دائما البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا بقيت المشكلة قائمة بين الرئاسة والحكومة على إعتبار أن الرئاسة متمسكة ببرنامجها الذي أنتخب الرئيس عباس على أساسها والحكومة متمسكة ببرنامجها الذي أنتخبت أيضا على أساسها،مما خلق حالة من الجدل فيما يتعلق بما هو مطلوب تحقيقه وإنجازه وبين الثوابت.[2]

لم يكن أحد يتوقع أن تتحول الإنتخابات التشريعية من آلية انهاء أزمة إلى بوابة صنع أزمة، حيث كان التوقع العام من هذه الانتخابات توسيع المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني وتصحيح أوضاعه الداخلية بما يضمن أداء فلسطيني أكثر انسجاما وتوحدا تنعكس أثاره الإيجابية على الحالة الفلسطينية الداخلية، وعلى العلاقة مع الأطراف الخارجية خصوصا فيما يتعلق بملف التسوية السياسية مع إسرائيل، لذلك كان المطلوب أن تدخل حماس داخل النظام السياسي الفلسطيني من خلال حصولها على مقاعد في المجلس التشريعي تؤهلها أن تصبح معارضة داخلية فاعلة ولكن ليست مانعة بينما تحصل فتح على أغلبية تؤهلها للإستمرار في السلطة والتحكم بملف التسوية.[3]

---

[1] صلاح هنية، مقال الانتخابات التشريعية وإستخلاص العبر.

[2] خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص 100

[3] علي الجرباوي، مقال إرباك الإنقلاب، جريدة الأيام، ص31 بتاريخ 2006/1/1

تحديات حماس السياسية

واجهت حركة حماس العديد من الإشكاليات والتحديات أثناء ممارستها وإدارتها للعملية السياسية عقب تشكيلها الحكومة، فرئيس السلطة الفلسطينية ينتمي إلى حركة فتح، والحكومة الفلسطينية وأغلبية المجلس التشريعي من حركة حماس، فيما تسيطر حركة فتح على الأجهزة الأمنية ، الأمر الذي يساهم في عدم إستقرار النظام السياسي الفلسطيني وبروز بوادر أزمة[1].

وقد أدى ذلك إلى بروز خلافات ساهمت في فتح المجال أمام بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى إسرائيل لمحاولة إثارة القلاقل على الساحة الفلسطينية، من خلال وضع العراقيل أمام حركة حماس لإدارة الشأن الفلسطيني، مما حد من قدرة حماس على تنفيذ برامجها، الذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية.

كما اتسم موقف حركة فتح بعد الإنتخابات بشكل عام بعدم الوضوح ، بخصوص المشاركة في حكومة وحدة وطنية ترأسها حماس، وقد قررت فيما بعد عدم المشاركة، وقد يكون ذلك محاولة للحصول على مكاسب إضافية، مستغلة عدم خبرة حماس وحداثتها في إدارة شؤون الحكم، وقد كان انسحاب ممثلي الحركة من جلسة المجلس التشريعي الأولى المنعقدة بتاريخ 2006/3/6 م[2]

في نفس الوقت ظهر التباين في المواقف بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة بزعامة حماس حول المحور السياسي؛ والذي تجلى في رفض حركة حماس لدعوة رئيس السلطة الفلسطينية الحكومة الجديدة الالتزام بالعملية السلمية، وأن تسلك طريق الكفاح السلمي فقط، كما رفضت التفاوض مع الاحتلال في ظل الظروف الراهنة.

---

(1) تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية ، موقع التيار الثالث على الانترنت

(2) موقع ميدل ايست اونلاين: http://www.middle-east-online.com/palestine/?id= 36548

فشل تشكيل حكومة وحدة

فشل خيار حماس بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، و قد ساهم رفض قادة فتح المشاركة في هذه الحكومة في بروز الخلافات بين الجانبين، وكذلك تردد الفصائل الأخرى من المشاركة ومن ثم الرفض قد ساهم في انفراد حماس بتشكيل الحكومة .

وفي ضوء التطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية عقب ذلك فإن الفصائل والأطراف الفلسطينية تتحمل هي الأخرى مسؤولية إفشال جهود تشكيل حكومة الوحدة، لأن عملية التغيير السياسي تحتاج لتكاتف الجهود لمواجهة الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل القضية الفلسطينية.[1]

وكان خطاب الرئيس أمام المجلس التشريعي المنتخب في 18 شباط قد دعا فيه الحكومة القادمة إلى الإلتزام بالإتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية وبنهج السلام ، وكان رئيس الوزراء إسماعيل هنية قد حدد موقف حماس في رده على كتاب التكليف وفي بيانه أمام المجلس التشريعي بالدعوة إلى إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها لتمثل الشعب الفلسطيني تمثيلا أفضل.[2]

هذا الأمر أظهر إشكالية في البرامج وحازت الحكومة على الثقة ، وبدأت مرحلة جديدة للسلطة ، مرحلة حكومة تقودها حماس لسلطة تسيطر فتح على أجهزتها الأمنية ومؤسسة الرئاسة[3].

ومن هنا يتضح مما سبق أن نزاهة الإنتخابات وحياد الأجهزة الأمنية في موضوع الإنتخابات شكلت نقطة لصالح الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اما الثانية فهي اختيار الشعب لحماس لكي تمثله في المجلس التشريعي قد أعطى شرعية إضافية للمقاومة وخطها السياسي مما وجهه ضربة قاسية للسياسة الأمريكية والإسرائيلية وحتى الأوروبية التي تعتبر فصائل المقاومة منظمات إرهابية.

---

(1) خليل الشقاقي، وجهاد حرب، واخرون، مقياس الديمقراطية في فلسطين 2006 ، ص 87

(2) صحيفة الحياة الجديدة، الأخبار السياسية ، بتاريخ 2006/2/1 ص 1

(3) خليل محمد محمود أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني مرجع سابق ص 120

حالة سياسية جديدة

إن فشل الحكومة الفلسطينية المنتخبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ترتب عليه انعكاسات خطيرة على الساحة الفلسطينية طالت الحركة الوطنية والوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية.

فمن ناحية أدى ذلك إلى حالة من عدم الثقة والصدامات والاتهامات المتبادلة بين المؤسسات السياسية وبين الفصائل، والتي أدت إلى توسيع هوة الخلاف والانقسام وانتشار الفتنة المغذية للاقتتال الداخلي ، ومن ناحية ثانية ذلك يعني فشل التجربة الديموقراطية للشعب الفلسطيني؛ بما جسدته الانتخابات ونتائجها، التي رسمت صورة ديمقراطية فريدة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت غير مسبوقة في الوطن العربي [1] .

لقد أنهت الإنتخابات هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، مما عكس حالة من الشراكة التي تقوم على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي، وكان فوز حماس بهذه الإنتخابات قد احدث تغيرا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، بأن أخرج حركة فتح من السلطة إلى المعارضة، وبالتالي أحدث تغيرا سياسيا بأنه أدى إلى وصول أول حركة إسلامية إلى السلطة وبطريقة ديمقراطية.

كما أفرزت الإنتخابات نظام سياسي فلسطيني قائم على الديمقراطية المتمثلة بالتعددية السياسية من خلال مشاركة واسعة من قبل الفصائل بهذه الإنتخابات والتي ساهمت في تنوع البرامج الإنتخابية لهذه القوى والفصائل، وأظهرت الإنتخابات عدم مقدرة اليسار والقوى والفصائل القومية والوطنية على حماية تاريخها النضالي بعد نتائجها المتواضعة في هذه الإنتخابات[2].

---

[1] موقع المركز الفلسطيني للاعلام ، الرابط على الأنترنت:

http://www.palestineinfo.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm

[2] خليل أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني مرجع سابق ص104

و أبرزت الإنتخابات وجود ثنائية حزبية تطغى على النظام السياسي الفسطيني تتمثل بالمنافسة بين فتح وحماس وغياب دور الفصائل الأخرى، وهذا برز عقب نتائج الإنتخابات التي أفرزت تنافسا كبيرا بين فتح وحماس ، كما شهد المجتمع الفلسطيني تحولات هامة برزت فيها قوى اجتماعية جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل التيار الثالث وأحزاب جديدة لم يكن لها دور نضالي سابق[1].

شكلت التعددية تحديا واضحا أمام جميع القوى السياسية، فكان لا بد لهذه القوى أن تثبت جدارتها أمام الناخبين وتكتسب ثقتهم بما تطرحه من رؤى ومواقف مختلفة، الأمر الذي ولد تنافسا شديدا بين هذه القوى وعمل على تدعيم المشاركة السياسية.[2]

فوز حماس في هذه الإنتخابات شكل تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام السياسي الفلسطيني، وكشف هذا الفوز أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الإحتلال، لأنه سيواجه قيود وتحديات كبيرة [3]

جاءت الإنتخابات تلبية لمطالب شعبية لإنهاء حالة الفساد والتردي الأمني والإقتصادي الذي كانت تعيشه الأراضي الفلسطينية،حيث أضحت هذه الإنتخابات بارقة أمل لدى المواطن لإيجاد حكومة مؤهلة تكون قادرة على إنهاء معاناة المواطنين وتستمد سلطتها من الشعب وتكون قادرة على إحداث التغيير، من خلال تكريس التعددية السياسية والديمقراطية لإحداث إصلاحات شاملة.[4]

من هنا يلاحظ أن المشاركة الواسعة للفصائل الفلسطينية في الإنتخابات ، قد جعلتها تأخذ سمة التحدي والمنافسة بين كافة القوى السياسية، حيث أعطت الإنتخابات الفرصة لجميع القوى الفلسطينية لمعرفة حجمها لدى الشارع الفلسطيني ، عبر كسب الشرعية الشعبية من خلال الإستفتاء الشعبي على برامج هذه القوى ومعرفة مدى انسجامها مع التوجهات والمطالب الشعبية.

---

[1] خليل محمد محمود أبوعرب أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق ص118

[2] ماجد الكيالي، الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية ، ص 29

[3] تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية ، موقع التيار الثالث على الانترنت

[4] سعيد عبد المجيد، الإنتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني، ص 30

التعددية السياسية

عكست الإنتخابات حالة من النشاط الديمقراطي في الشارع الفلسطيني لأنها تعتبر الإنتخابات الأولى التي تجري بمشاركة أوسع من القوى والفصائل الفلسطينية، مما أضفى على هذه الإنتخابات جو من المنافسة والتعددية السياسية، الأمر الذي عكس مدى الرغبة في إحداث التغيير، وهذا بدى واضحا من مشاركة أحد عشر قائمة حزبية بالإضافة إلى العديد من المرشحين المستقلين [1].

شكل التغير الديمقراطي نقطة مركزية للتحول في النظام السياسي الفلسطيني، حيث أعطت هذه الإنتخابات ونتائجها الضوء للتغيير السياسي على الأرض من خلال وصول حركة حماس إلى السلطة واستلامها بعد إقصاء حركة فتح التي منيت بخسارة كبرى في هذه الإنتخابات ، وبالتالي أدى ذلك إلى بروز قوة جديدة على الساحة السياسية الفلسطينية تتمثل بحركة حماس التي تمكنت من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة[2] .

اكتسبت الإنتخابات أهمية كبيرة بسبب الظروف والعوامل التي جرت فيها هذه الإنتخابات والنتائج التي تمخضت عنها، ويعود ذلك إلى مشاركة عدد كبير من القوى والفصائل الوطنية ساهم في إحداث جو من المنافسة الحزبية والفصائلية، ما أسهم في بروز التعددية السياسية المفقودة.

أدت الإنتخابات إلى بروز تغيير في طبيعة النظام السياسي الذي كان يعتمد في السابق على نظام توزيع الأدوار بين الفصائل من خلال ما يسمى بنظام الكوتا، كما ساهمت الضغوط الدولية والمحلية على السلطة لإحداث التغيير الديمقراطي في تعجيل وتيرة الإنتخابات التي أبرزت الرغبة الفلسطينية الشعبية والرسمية في تغيير الواقع السياسي الفلسطيني، من خلال الإنتخابات، خاصة بعد أن تم إجراء تعديلات على قانون الإنتخابات التشريعية [3] .

---

[1] خليل أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني مرجع سابق ص105

[2] طلال ناجي، مداخلة، لماذا لا تشكل شبكة أمان لحماس، ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني مرجعية واحدة أم مرجعيات، ص 19

[3] ماجد الكيالي، الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، ص 31

المبحث الثاني

الآثار الأمنية ما بعد الانسحاب

أولا : السلطـــة والفلتان الأمني

برزت ظاهرة الانفلات الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية خلال العام الثاني من الانتفاضة الثانية في العام 2002، فقد ظهرت أنماط وسلوكيات من الاعتداء على حكم القانون، واخذ القانون باليد، تنوعت صورها وتعددت أسبابها، كعمليات اغتيال أو محاولات اغتيال، طالت مواطنين وشخصيات سياسية أو حزبية أو عامة، وعمليات قتل مواطنين لأسباب مختلفة (ثأرية أو مادية أو عائلية أو أمنية) ، وعمليات اعتداء طالت بعض رموز السلطة القضائية والمحامين، وعمليات اختطاف لشخصيات أكاديمية أو نقابية أو إعلامية أو أجنبية، وعمليات سطو مسلح على بعض المحلات التجارية، كما ظهرت أنماط من الاعتداءات المسلحة على بعض المؤسسات الحكومية والعقابية، وبعض المرافق العامة ، ويمكن تشخيص ذلك من خلال استعراض الاسباب التاليه :

1- تورط الأجهزة الأمنية:

تميز الواقع الفلسطيني عن باقي دول العالم الثالث ، فيما يتعلق بالفلتان الامني ، في أن الخلل الأساسي والمتسبب الأكبر ، الذي يقود حالة الفلتان الأمني يكمن في تسيب الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، التي يفترض أنها تشكل درعا لحماية المواطن الفلسطيني، وغياب الإرادة والقرار السياسي والأمني لديها بشأن معالجة قضية الفلتان الراهنة[1].

فالواضح أن غالبية الممارسات والانتهاكات والجرائم الخاصة بقضية الفلتان الأمني يتولاها عناصر في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما أن جزءا كبيرا مما تبقى منها يمارس بأيدي بعض العشائر

---

[1] السلطة الفلسطينية.. والفلتان الأمني ، دراسة خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام ، 20 \12\2002

والعائلات الفلسطينية النافذة تحت غطاء واضح من الأجهزة الأمنية، أو من بعض عناصرها أو المستويات النافذة فيها على أقل تقدير... ورغم كافة المحاولات والتعهدات الإصلاحية التي تعهد بها الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، وعلى رأسها محاربة الفلتان الأمني وما يتسبب فيه من جرائم وانتهاكات وتجاوزات خطيرة، فإن الأوضاع ظلت على حالها البائس [1] .

لقد طالت حالة الفلتان الامني الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حين أطلقت النار أثناء تواجده في بيت عزاء الرئيس الراحل ياسر عرفات، مما أدى إلى استشهاد اثنين من أفراد الأمن الخاص به وإصابة العديد من المتواجدين في خيمة العزاء، كما طالت حياة اللواء موسى عرفات قائد جهاز الاستخبارات العسكرية السابق في قطاع غزة الذي يعدّ أحد أعمدة السياسة الأمنية الفلسطينية، وأحد أهم وأكبر مراكز القوى داخل السلطة ومؤسستها الأمنية [2].

إن معظم هذه الاعتداءات وقعت من قبل أشخاص مكلفين بإنفاذ القانون، أو على الأقل في ظل عدم قيامهم بدورهم في حفظ الأمن والنظام في المناطق التي يكلفون بحفظ الأمن والنظام فيها ، وقد زاد من حدتها عدم وجود ملاحقة فعلية لمرتكبي هذه الأفعال، وعدم وجود محاسبة حقيقية لهم.

2- تعدد الأجهزة الأمنية:

كان من أهم مسببات الفلتان الأمني هو تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتشعبها ، فمن الناحية العملية كان كل جهاز من الأجهزة الأمنية يمارس أعماله بشكل مستقل عن الجهاز الآخر، بل وبشكل مستقل داخل الجهاز الواحد في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، وقد كان لكل جهاز قيادة وحاشية ومراكز تحقيق خاصة به ، وقد وصل عدد الأجهزة الأمنية العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية إلى عشرة أجهزة، فيما بلغ العدد الإجمالي لأفرادها، حوالي56 ألف عنصر [3].

---

[1] السلطة الفلسطينية.. والفلتان الأمني ، مرجع سابق

[2] الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون. تقارير خاصة (43)، رام الله، تشرين الثاني، 2005.

[3] مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لسنة 2004

سعت السلطة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2002 حتى عام 2005، إلى إصلاح أجهزة الأمن، وتقليص حدة المشكلات الناجمة عن تداخل الصلاحيات بينها، والتي أثرت على أداء هذه الأجهزة، وحدّت من فاعلية هذا العدد الكبير منها، وفاعلية الأفراد التابعين لها(1).

فقد صدرت عدة قرارات عن رئيس السلطة الفلسطينية بخصوص توحيد الأجهزة الأمنية ، ففي عام 2002 صدر مرسوم رئاسي رقم (12) في 27 حزيران 2002، يقضي بإلحاق أجهزة الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني بوزارة الداخلية، هذا وان لم يبدو أن هناك خطوات عملية بهذا الصدد. وفي العام 2003 أعيد تشكيل مجلس الأمن القومي برئاسة رئيسا لسلطة الفلسطينية وعضوية رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية و الخارجية والمالية ، كما صدر بتاريخ 2004/7/17 مرسوم رئاسي يقضي بتوحيد الأجهزة الأمنية جميعها في ثلاثة أجهزة، هي الأمن الوطني والمخابرات العامة، والأمن الداخلي الذي يضم الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني (2).

صدر في 27 أيلول 2005 مرسوم يقضي بإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي، يتولى الإشراف المباشر على التنسيق الأمني مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية، ووضع الخطط اللازمة لحماية امن الوطن والمواطن، والإشراف على تنفيذها بالإضافة إلى إقرار التشكيلات والتعيينات والترقيات، التي تساهم في تنفيذ السياسات والخطط المنية، وإقرار الميزانيات المتعلقة بالأمن واليات صرفها، والتنسيق بين العمل السياسي والعمل الأمني، والتأكد من مساهمة العامل الأمني في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تحديد آليات عمل المجلس (3).

لا بد من الإشارة إلى أن صدور مراسيم رئاسية بخصوص تشكيل مجلس الأمن القومي، لم يساهم في وقف الوضع الأمني المتردي ، وثبت عدم قدرة السلطة على وضع حد لظاهرة الانفلات الأمني .

---

(1) الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون. مرجع سابق

(2) جريدة الوقائع الفلسطينية ، الجريدة الرسميه للسلطة الفلسطينية ، الاعداد الصادره بين عامي 2002 و2005م

(3) جريدة الوقائع الفلسطينية ، مرجع سابق

3- أشكال حالة الفلتان الأمني

تنوعت أشكال الفلتان الأمني ، بدءا بجرائم القتل والاختطاف، مرورا بالتهديد والترويع وتخويف الآمنين، وانتهاء بتصفية الحسابات الشخصية والسياسية والعائلية، بأيدي أفراد ينتسبون إلى الأجهزة الأمنية، أو يتبعون لعائلات نافذة ، أو بعض الفصائل الفلسطينية ، وحتى مواطنين عاديين.

وقد رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن العديد من المظاهر الدالة على تفشي حالة الانفلات الأمني، وغياب سيادة القانون، وحكم القضاء، وضعف أو عدم قدرة الجهات المسؤولة على فرض الأمن والأمان في أراضي السلطة الفلسطينية مثل قيادة السيارات المسروقة، والتعدي على أراضي الدولة، والقتل على خلفيات عديدة ، وفيما يلي أهم هذه المظاهر[1]:

1- القتل على خلفيات مختلفة سواء على خلفية جنائية أو القتل على خلفية أمنية أو القتل على خلفية جنائية اجتماعية كالثأر أو على خلفية ما يعرف بشرف العائلة.

2- انتهاك حرمة المحاكم والاعتداء على رموز ا لسلطة القضائية والمحامين، فقد امتدت حالة الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية لتشمل بعض رموز السلطة القضائية، وأماكن انعقاد جلسات المحاكم وبعض المحامين.

3- الاعتداء على الشخصيات العامة والمؤسسات الرسمية وقعت العديد من الاعتداءات على الشخصيات العامة وقد حملت هذه الاعتداءات دلالات أهمها:

أ-تردي الحالة التي وصلت إليها السلطة ، وخصوصا الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون.

ب- انعدام الثقة بين المواطنين والسلطة ، بالنظر لعدم قدرتها على توفير الحماية لهم.

ج- حالة احتقان بسبب بطء عملية الإصلاح ، انعكس بشكل سلبي على مختلف القطاعات.

4- تزايد حالات اختطاف مواطنين وأجانب في مناطق السلطة الفلسطينية.

---

[1] الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون ، مرجع سابق

4- دور الاحتلال في الفلتان الأمني

في المقابل، إن الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الانتفاضة ، من تدمير مقرات السلطة الفلسطينية، ومراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لها، والاجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية، ومنع عناصر الشرطة الفلسطينية من اداء مهماتها بسلاحها وزيها الرسمي، واعتقال العديد من عناصر الأجهزة الأمنية، وإبعاد عدد كبير منهم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، ساهمت هذه الإجراءات جميعها في وضع العراقيل أمام قيام الأجهزة الأمنية بدورها المنوط بها في حفظ الأمن والنظام، وعدم تمكن سلطة الضبط القضائي" الشرطة" من القيام بدورها المنوط بها في تعقب الجناة، والقبض عليهم، وتقديمهم للمحاكمة [1].

لذلك، تتحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية بشكل أساسي عن حالة الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون في مناطق السلطة الفلسطينية، كونها قوة احتلال يقع على عاتقها حفظ الأمن والنظام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1994، بشأن، حماية المدنيين وقت الحرب.

5- أسباب أخذ القانون باليد

في غضون ذلك لم ينتظر المواطنون حكم القضاء، وأخذوا القانون بيدهم ، وذلك للأسباب التالية:

ا-ضعف سلطة الضبط القضائي " الشرطة"، وعدم قدرتها على تعقب المجرمين والقبض عليهم، وإحالتهم إلى النيابة العامة لأسباب موضوعية وذاتية.

ب- تراخي الجهاز القضائي في البت في القضايا وخصوصا جرائم القتل.

ج- عدم توفر آليات لتنفيذ أحكام المحاكم المختصة، مما دفع المواطنين لأخذ القانون باليد [2].

---

[1] مجموعة من الأكاديميين والمختصين في الشأن الفلسطيني ، دراسة السلطة الفلسطينية.. والفلتان الأمني ، المركز الفلسطيني للإعلام

[2] حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الفلسطينية الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

6- غياب سيادة القانون في أراضي السلطة

مما زاد من وتيرة الفلتان الأمني أن مختلف محافظات السلطة الفلسطينية، شهدت جملة من الاعتداءات على سيادة القانون وحكم القضاء، وقد تنوعت وتعددت الأحداث التي تدل على غياب سيادة القانون، لتشمل عمليات قتل أو شروع في القتل، طالت عددا من المواطنين على خلفيات جنائية أو أمنية أو اجتماعية وعمليات اعتداء واختطاف طالت رموز السلطة القضائية، ومحامين، وشخصيات وأطباء ومدراء مستشفيات ورؤساء بلديات وصحفيين والشجارات العائلية ، والاشتباكات بين أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، والاعتداءات المسلحة على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، والمؤسسات العقابية، ومقرات المحافظات، ومباني المحاكم، والمستشفيات الحكومية.

7- تشكيل القوة التنفيذية

اثار تشكيل القوة التنفيذية و هي قوة أمنية تتبع لوزارة الداخلية بالحكومة العاشرة التي قادتها حركة حماس مزيدا من الارتباك لحالة الفلتان الامني نظرا لتعزيز تشرذم قيادة الاجهزة الامنيه ، رغم ان نص المادة الثالثة للقانون الأساسي يحق لوزير الداخلية استحداث قوة أمنية شرطية ، وتم تشكيلها عندما تسلم وزير الداخلية مهامه ، عل اساس ان البعض أراد وضع العراقيل امام الحكومة (1).

وقد برر المجلس التسريعي الفلسطيني تشكيل القوة بانه كانت تصدر قرارات من وزير الداخلية لتنفيذ امر ما وكانت تجابه بالرفض من قبل هذه الأجهزة الواقعة تحت مسؤوليته ، لذلك تم تشكيلها.

بدأ تجهيز هذه القوة وتم العرض على جميع الفصائل لتشارك فيها وكانت هناك مشاركة عدد من من الفصائل و انتشرت يوم 17 مايو 2006 في شوارع قطاع غزة بزيها الجديد ، عددها 3500 عنصر وهذا ما وقعه الرئيس باعتماد هذه الاعداد بعد ذلك أصبح العدد 5500 عنصر (2).

---

(1) الجيش الفلسطيني ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki

(2) هيئة رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني ، تقرير عن القوة التنفيذية ، مايو 2006

ثانيا : ملامح الحالة الداخلية الفلسطينية زمن الانسحاب:

جاء الانسحاب الإسرائيلي وجاءت خطة " فك الارتباط " الإسرائيلي الأحادي الجانب على خلفية تحول ملموس في ميزان القوى الفلسطيني الداخلي ، طرأ خلال الانتفاضة الثانية وعقب فشل اتفاقية أوسلو في تحقيق الحدود الدنيا لصالح المشروع الوطني الفلسطيني .

و بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، وتسلم السلطة الفلسطينية إدارة القطاع بشكل كامل، لم تنجح في تحسين مستوى المواطنين ، التي طالما انتظروها، وذلك نظرا للعديد من المعوقات الخارجية بفعل الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، والمعوقات الداخلية بفعل الأداء المتدني لمؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية [1].

من أجل الاطلاع على حقيقة الموقف انذاك لا بد من رسم ملامح واضحة للحالة الفلسطينية خلال مرحلة الانسحاب تمثلت بعده عوامل أهمها:

1- ازدياد قوة حماس ومنافسة هيمنه حركة فتح

طمحت حركة حماس إلى تحويل النظام السياسي الفلسطيني من نظام يهيمن عليه ، تنظيم سياسي واحد (حركة فتح) إلى نظام تتنافس فيه الحركتان ، و هذا التحول في ميزان القوى ولد حسابات سياسية جديدة عند الحركتين ، فقيادة حركة " فتح " باتت تعرف أن هذا التحول يعني إنهاء احتكارها السيطرة على مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير ، ومن هنا برز ارتباك قيادة " فتح " أمام منافسة قوية مع حماس عبر صناديق الاقتراع ، كما جرى في انتخابات مجالس السلطات البلدية المحلية [2].

---

[1] عدة مؤلفين ، بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، ايلول 2006 ص1

[2] مقابله مع وليد العوض (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب) نيسان 2013 ، غزة

2- موقف السلطة تجاه قوة حماس

تولدت حسابات جديدة عند حركة " حماس " في نظرتها إلى السلطة والى منظمة التحرير ، بعد أن اكتشفت قوتها عبر صناديق الاقتراع ، ووزنها الجديد في الشارع الفلسطيني والمشكلة الملحة التي واجهت الحركتين تمثلت في ازدواجية السلطة كظاهرة تشكلت خلال الانتفاضة الثانية ، وباتت أمرا ليس من السهل إنهاؤه في ظل الممارسات الإسرائيلية القائمة وانغلاق فرص التسوية ، مما حمل مخاطر داهمة ، وخصوصا في قطاع غزة ، حيث ستنفذ خطة الفصل [1].

إن التداول السلس لرئاسة السلطة الفلسطينية وفق القانون وصندوق الاقتراع الذي جاء بالرئيس محمود عباس ، لم يشكل نقلة نوعية في قدرة القيادة الفلسطينية على معالجة الأوضاع الداخلية وتحمل تبعات خطة الفصل ، بل خلق حالة من الارتباك ،وبرز بعدة أشكال ، منها صدور مرسوم رئاسي بتوقيع الرئيس محمود عباس يؤجل الانتخابات التشريعية التي كان مقررا أن تتم في تموز 2005 إلى الشهر الأول من عام 2006 بعد أن كان الرئيس الفلسطيني يصر على عقدها في تموز وفق اتفاقه مع الفصائل الفلسطينية في اجتماع القاهرة في آذار [2].

ومن الأسباب التي طرحت لتفسير هذا التأجيل مماطلة حركة فتح المسيطرة آنذاك على المجلس التشريعي في تعديل قانون الانتخابات ليكون مناصفة بين نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر الانتخابية ، وهو ما اتفقت عليه التنظيمات السياسية في اجتماع القاهرة وهنا وقع الرئيس محمود عباس ووقعت حركة فتح في خطأ جسيم بقبول النظام الانتخابي مناصفة بين نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر حيث أن الانتخابات التشريعية لو جرت بالنظام النسبي لحصلت فصائل منظمة التحرير على اغلبيه المجلس التشريعي حيث كان نظام الدوائر بمصلحه حركة حماس [3].

---

[1] مقابلة مع الدكتور محمود الزهار (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس) نيسان 2013 ، غزة

[2] مقابله مع جميل مزهر (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 ، غزة

[3] مقابله مع صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 ، غزة

3- موقف فتح من قوة حماس

كان لدى حركة " فتح " رغبة في استثمار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لتعزيز مكانتها في الشارع الفلسطيني وتحسين فرصها في الانتخابات التشريعية ، إلا أن وضع حركة فتح الداخلي أظهر ارتباكاً وانقساماً فيها وربما ساهم في رفع أسهم حركة " حماس " [1].

كما لوحظ ارتباك قيادة حركة " فتح " في تأجيل موعد المؤتمر السادس للحركة إلى ما بعد الانتخابات التشريعية ، وفي حالة " الفلتان الأمني " التي شهدتها المناطق المحتلة صيف 2005 ، وأيضا في دعوة رئيس الحكومة الفلسطينية ، ومن بعده اللجنة المركزية لحركة " فتح " إلى تأليف حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كل القوى السياسية للاشراف على مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة ، وهو اقتراح لم تتفق عليه القوى الفلسطينية [2].

4- موقف المعارضة

ولم يسلم من الارتباك قوى المعارضة أيضا ، بما فيها حركة " حماس " التي أعلنت في البداية استعدادها لدراسة اقتراح المشاركة في حكومة وحدة وطنية لتعود بعد فترة وجيزة فتعلن رفضه ، مشيرة أنه يهدف إلى إخراج حركة " فتح " والسلطة من أزمتها الداخلية ، وأنه مجرد دعوة إعلامية غير جدية ، وأن تأليف حكومة وحدة وطنية يمكن أن يتم بعد الانتخابات التشريعية [3].

ويعكس ذلك اعتبار قادة " حماس " أن خطة الفصل تمثل تحريرا للأرض تم عبر المقاومة [4].

---

[1] مقابله مع ماجد ابو شماله (عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح) نيسان 2013 ، غزة

[2] جميل هلال ، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 16، العدد 63 (صيف 2005)، ص4

[3] المرجع السابق ص5

[4] محمود الزهار الايام ، 2005/7/5 ، ص 1

5-الخوف من ازدواجية السلطة

كانت قيادة " فتح " لا ترى في ذلك الوقت أن من مصلحتها الموافقة على تشكيل هيئات تضعف من دورها ومن مرجعية مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرر التي تسيطر على كلتيهما . وهذا يفسر رفض حركة " فتح " دعوة حركة " حماس " إلى تأليف لجنة وطنية عليا مكونة من الفصائل السياسية، للإشراف على مجريات تنفيذ " فك الارتباط " الإسرائيلي ، كبديل من اللجنة الوزارية بمختلف لجانها الفنية ، التي شكلتها السلطة للإشراف على هذا الانسحاب[1].

وفي هذا الصدد يقول جبريل الرجوب المستشار الأمني للرئيس الفلسطيني معبرا عن موقف السلطة و فتح إنه " لن تكون هناك سلطة موازية ولا بديلة ، ولن تكون هناك لجان لإدارة غزة " [2]

أما حركة " حماس " فكانت ترى أنه بحكم وجود سلطتين شرعيتين على أرض الواقع فان من حقها ومن مصلحتها ، المطالبة بإنشاء أطر جامعة تتمتع فيها بثقل لا يقل عن ثقلها الجماهيري ، ولم ترى أن مصلحتها الدخول في تشكيلات تدعم السلطة ، أو "فتح " أو توفر تغطية لهما .

هذان الموقفان احدثا خطورة تكمن في اللحظة السياسية الراهنة ، في تبعات هذا التنافس التنظيمي في غياب إستراتيجية وطنية مشتركة لمجابهة خطة الفصل في قطاع غزة والضفة[3] .

6-غياب أفق المفاوضات في ظل وضع داخلي سيء

لا شك في أن السلطة الفلسطينية ادركت ، بعد لقاء حزيران 2005 بين الرئيس عباس وشارون أن لا أفق لمفاوضات سياسية جدية مع إسرائيل ، ولعل هذا الإدراك من أسباب التوجه نحو قضايا الوضع الداخلي ، بهدف تحسين أداء السلطة ، وإنهاء حالة الفلتان الأمني ، ومحاربة الفساد ، وتقوية القضاء وفرض سلطة القانون على الجميع و تجديد مؤسسات منظمة التحرير وتقويتها .

---

(1) مقابله مع وليد العوض (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب) نيسان 2013 ، غزة

(2) صحيفة الأيام ، 2005/7/9 ص 1

(3) جميل هلال ، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة مرجع سابق ص 7

كان مفتاح الإصلاح الداخلي يبدأ بحركة " فتح " ، وتجديد هياكلها التنظيمية وقياداتها ، وبرنامجها السياسي والاجتماعي ، وعقد مؤتمرها السادس قبل الانتخابات لإحداث التغييرات الداخلية الضرورية لرسم سياستها الوطنية والاجتماعية ، مدركة أن أي خلل في إدارة وقيادة قطاع غزة بعد الانسحاب ستتحمل مسؤولياته ، باعتبارها تقود السلطة وأن استمرار أساليب العمل السابقة ونتائجها ، لن يكون في مصلحة نمو الحركة وتماسكها ، وستكون حركة " حماس " المستفيد الأكبر من ذلك (1).

7-خطر إشغال الفلسطينيين بعيدا عن القضايا الأساسية

في تلك المرحلة واجهت الحركة السياسية الفلسطينية خطرين يتمثل الأول في جر الفلسطينيين إلى الانشغال اليومي بالترتيبات الإدارية والأمنية لمرحلة ما بعد الانسحاب فيما يخص إدارة القطاع والتعامل مع محتويات المناطق المخلاة ، وفيما يخص الصلاحيات الأمنية على المعابر ، بشكل يصرف الأنظار عن مصير بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يجري على ارض الضفة ، وعن قضايا الشتات الفلسطيني ، ويتمثل الخطر الثاني في تفاقم الاحتكاك الناجم عن ازدواجية السلطة إلى درجة الاستقطاب السياسي الحاد واستخدام السلاح (2).

8- سياسة الاحتواء

أرادت السلطة الفلسطينية جلب حماس إلى دائرة العمل السياسي عوضا عن انغماسها الكامل في المقاومة ، وكأن ذلك كان اعترافا من السلطة باستحقاق حماس أن تكون لها مكانه سياسيه ، نظرا لدورها في المقاومة و تضحياتها ضد الاحتلال – دون اغفال تضحيات قوات الامن الفلسطيني الذين قدموا اكثر من ربع الشهداء خلال انتفاضة الاقصى – وكانت " سياسة الاحتواء " الطريقة الوحيدة لتثبيت الاستقرار وأن يشارك الفرقاء في نظام سياسي مسؤول يخضع لحكم القانون .(3)

---

(1) مقابله هاتفيه مع سفينان ابو زايده القيادي في حركة فتح نيسان 2013 ، رام الله

(2) مقابله مع صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 ، غزة

(3) الدكتور زياد ابو عمرو كتاب السياسات الفلسطينية وفك الارتباط الاسرائيلي ، مرجع سابق ص 8

ثالثا : الانسحاب والفلتان الأمني

في اليوم التالي للإنسحاب ، ألقى الرئيس محمود عباس خطابا للشعب الفلسطيني أعلن فيه أنه لن يسمح باستمرار الفلتان الأمني وفوضى السلاح والتعديات على الغير، إلا أن الأمور بقيت على ما هي عليه في أفضل الأحوال ويمكن متابعه الموقف عبر التطورات التاليه :

1- دور وزارة الداخلية

ذكر تقرير خاص أصدرته وزارة الداخلية والأمن الوطني عن أهم النشاطات التي قامتت قوات الأمن بتنفيذها لضبط الأمن في قطاع غزة خلال الفترة 15 أيلول حتى 26 تشرين أول 2005 ، أن قوات الأمن والشرطة نفذت 137 عملية أمنية ، وخلال الفترة ذاتها كشف التقرير عن أن إجمالي عدد التجاوزات والتعديات على القانون بلغت 889 حالة تشمل أشكالا متعددة من التجاوزات (1).

2- علاقة السلطة والفصائل

شهدت العلاقات بين السلطة الفلسطينية والفصائل حالات هدوء وتوتر أدت إلى ازدياد القلق لدى المواطنين ، وكانت حركتا الجهاد الإسلامي وحماس ، قد نظمتا مسيرات مسلحة وعروضا عسكرية غزة ، والتي أظهرت فيه حماس تحديدا قدرات تسليحية ولوجستية وتنظيمية أذهلت الجمهور وتركت لديه انطباعات قوية عن مدى ما تملكه الحركة في مقابل ما يبدو من ضعف السلطة [2].

في ضوء ذلك عقد الرئيس محمود عباس في 21 أيلول 2005 اجتماعا مع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في غزة والتي تضم 13 فصيلا ، تقرر خلاله وقف مظاهر التسلح والعروض العسكرية ، وضرورة اختفاء السلاح من الشارع سوى سلاح الشرطة والأمن الوطني [3].

---

(1) وزارة الداخلية تقرير خاص حول الفلتان الامني ، خلال الفترة 15 ايلول حتى 26 تشرين اول 2005 ، عرض على المجلس التشريعي

(2) موقع عرب48 ، تاريخ النشر: 13/08/ 2005، الرابط ، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=30432

(3) أشرف العجرمي ، مقال أحداث شهر أيلول ، مجلة رؤية ن الهيئة العامه للاستعلامات http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/25/page12.html

3- حادثه جباليا وشرارة الصدام

قبل يوم واحد من انتهاء المهلة التي قررتها لجنة المتابعة ، أقامت حركة " حماس " مهرجانا وعرضا عسكريا في جباليا ، حيث وقع انفجار أدى إلى مقتل 20 مواطنا وجرح 80آخرين .

وفي ضوء ذلك ، أصدرت وزارة الداخلية بيانا حملت فيه حركة " حماس " المسؤولية عن الانفجار ، ونفت أن يكون بسبب قصف صاروخي من طائرات إسرائيلية ، وأصدرت اللجنة المركزية لحركة " فتح " موقفا مماثلا لبيان الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى مشاحنات كلامية وتبادل الاتهامات.

قوبلت اتهامات حماس بالاستهجان والرد من مسؤولين في السلطة ، بما في ذلك الرئيس محمود عباس ، غير أن الأوضاع انفجرت على نحو مفاجئ في 2 تشرين ثان 2005 ، حينما وقع أول اشتباك مسلح بين عناصر من حركة " حماس " والشرطة الفلسطينية على خلفية حادث عرضي.

وكانت الشرطة نشرت قوات كبيرة في الشارع لضبط الأسلحة ، وذلك بناء على اتفاق لجنة المتابعة ، لكن الاشتباك أدى إلى وقف هذه العملية ومن دون أن تهدأ التصريحات والاتهامات من الجانبين ، الأمر الذي جعل لجنة المتابعة العليا تصدر بيانا حملت فيه " حماس " مسؤولية ما جرى [1].

4- دور المجلس التشريعي

قدمت لجنة مكلفة إلى المجلس التشريعي، تقريرا عن الأوضاع الأمنية، وعقد المجلس في أثره جلسة خاصة اتخذ خلالها قرار يطلب من الرئيس محمود عباس تأليف حكومة جديدة خلال أسبوعين .

كما دعا القرار إلى فصل وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى وزارتين ، وطالب بإقالة كل رؤساء الأجهزة الأمنية ونوابهم واستبدالهم بكوادر جديدة ، وحمل القوى السياسية والفصائل المسلحة المسؤولية ، ودعاها إلى العمل من أجل إنهاء فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعدد السلطات [2].

---

[1] مجلة فلسطين المسلمه ، عدد اغسطس 2005 ، الرابط http://www.fm-m.com/2005/Aug2005/story8.htm

[2] الاخبار السياسيه ، صحيفه الحياة الجديده 4 تشرين اول 2005 ص 1 ، الرابط http://www.alhayat-j.com/details.php

المبحث الثالث :

الآثار السياسية لعملية الانسحاب

نظر الفلسطينيون لخطة " فك الارتباط " التي جرت دون اتفاق مع القيادة الفلسطينية بعين الشك بان ما يجري هو انسحاب وليس إنهاء للاحتلال وذلك على المستويين الرسمي والفصائلي ، لأن اسرائيل في واقع الحال مارست افعالها لتحقيق مصالحها ومخططاتها واهدافها .

اولا : انسحاب وحقيقة إنهاء للاحتلال

بعد مرور 38 عاماً على الاحتلال الاستيطاني والعسكري لقطاع غزة، قامت إسرائيل بإخلاء مستوطناتها من ساكنيها وتفكيكها وتدمير ما بقي منها، وأعادت انتشار جنودها على حدود القطاع، إلا أنها في المقابل أبقت سيطرتها وتحكمها على المعابر البرية والجوية والبحرية للقطاع، فأصبح قطاع غزة بمثابة سجناً كبيراً لساكنيه، كما استمرت إسرائيل في ممارسة انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في المجالات المختلفة (1).

في 12 أيلول 2005 ، وهو يوم خروج آخر جندي إسرائيلي من قطاع غزة صرح الرئيس محمود عباس للصحافيين ، " أن الإسرائيليين خرجوا من قطاع غزة لكنهم لم ينهوا الاحتلال من خلال سيطرتهم على الأجواء والبحر والحدود والمطار والمعابر " [2] كما شدد رئيس الحكومة ، أحمد قريع ، على أنه من دون حركة فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية جنوب قطاع غزة ، والسماح بحرية الحركة فيه بالاتجاهين ، سيتحول القطاع إلى سجن كبير [3].

---

[1] عدة مؤلفين ، بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، ايلول 2006 ص1

[2] جريدة القدس المقدسية ، بتاريخ 13 أيلول 2005 ص 1

[3] جريدة الايام ، بتاريخ 13 أيلول 2005 ص 1

اعتبرت الفصائل الانسحاب انجازا وطنيا تحقق بفضل النضال التاريخي للشعب الفلسطيني ، وكان واضحا أن الأمر يتصل بأحقية خياري " المقاومة أم المفاوضة " وبمن يحظى بشرف التحرير [1].

جاءت الشعارات التي رفعتها حركة " فتح " عبر لجان الدعم الجماهيري التي شكلتها ، لتقول إن الشعب هو الذي يحرر وهو الذي يعمر ، وان تحرير قطاع غزة جاء ثمرة نضال وصمود الشعب الفلسطيني بمختلف قواه وفئاته وفصائله السياسية .

كما عبرت حركتا " حماس " والجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب في بيانات وتصريحات منفصلة ، أن الاحتلال لم ينته لأنه يواصل السيطرة على المعابر والمجالين البحري والجوي ، ولأن قطاع غزة ، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، هو جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 [2].

كذلك أصدرت لجنة المتابعة العليا لقوى الوطنية والإسلامية التي تضم 13 فصيلا بيانا يوم الإخلاء دعت فيه الأطراف المعنية إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية ليكون الانسحاب كاملا وشاملا من قطاع غزة ، بما فيه معبر رفح وأجواء القطاع وحدوده.[3]

ان الاتفاق العام على وضعية قطاع غزة بعد الإخلاء لم يلغ التباينات في تقويم أسباب ما جرى والنظرة إلى حجم ما جرى ، فلقد تحدثت حركة " حماس " عن انتصار تاريخي يعود الفضل فيه إلى المقاومة التي أبداها الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وفصائله ، ولذلك جاء بعض الشعارات التي حملت توقيع الحركة " 5 سنوات من المقاومة غلبن عشر سنوات من المفاوضة " ، و" السواعد التي تحرر هي ذاتها التي تعمر " [4].

---

[1] جريدة القدس المقدسية ، بتاريخ 13 أيلول 2005 ص1

[2] جريدة الحياة الحديده ، بتاريخ 13 أيلول 2005 ص1

[3] بيان لجنة المتابعة العليا لقوى الوطنية والإسلامية بتاريخ 12 أيلول 2005

[4] شبكة فلسطين للحوار ،15 أيلول 2005، الرابط ، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1072096

توصيف حقيقة الانسحاب

برزت اراء متنوعة ومتعددة لدى مختلف الاطراف في توصيف حقيقة الانسحاب فهناك من اعتبر الخطوة الإسرائيلية عملية إخلاء أو خروج أو إعادة انتشار ، ومن اعتبرها تحريرا ، أو انجازا وطنيا أو انتصارا عظيما ، إلى أن جاءت الأحداث اللاحقة والحصار لتؤكد أن قطاع غزة قد تحول إلى سجن كبير ، وأن إسرائيل احتفظت بالمطار ومعبر رفح والميناء والممر الرابط بين غزة والضفة ، وفي الشريط الأمني الذي أقامته إسرائيل داخل حدود قطاع غزة من جهة الشرق والشمال بعرض 300 مترا .

أدى فك الارتباط بين إسرائيل وقطاع غزة إلى إيجاد أول منطقة متواصلة ومتجانسة خاضعة بكاملها للسيطرة الفلسطينية وخالية من أي وجود إسرائيلي . وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة التي شكلت سابقة في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ، الا أن هذا الانسحاب لم يغير الظروف السياسية التي يقوم عليها الصراع ، و أن التهديد الأمني الذي تواجهه إسرائيل سيبقى قائماً في المستقبل .[1]

ويرى الباحث أن خطة " فك الارتباك " الإسرائيلية مع قطاع غزة وضعت دون اتفاق مع القيادة الفلسطينية وهذا يعني أن الخطة لا توجب التزام من جانب إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية بأية خطوات محددة تلي " فك الارتباك " ، ولا التزام بالتفاوض في شأن التسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .

وقد انعكس هذا الفعل الإسرائيلي بشكل سلبي على السلطة التي بدت وكأنها غير ذات اعتبار سياسي استراتيجي وان كان لها وجود تكتيكي عملياتي لتنفيذ الانسحاب على الأرض ذلك لان الانسحاب تم بناء على مرتكزات إسرائيلية أضرت بمكانه السلطة وثقلها فلسطينيا وإقليميا ودوليا .

---

[1] عدة مؤلفين المضامين الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي من غزة مركز باحث للدراسات ، ،بيروت صفحه 48

لقد كان من المهم في اللّحظة التّاريخية لعملية الانسحاب وضع إستراتيجيّة فلسطينيّة واحدة موحّدة تأخذ بالاعتبار المتغيّرات الحاصلة في العامل الدولي والإقليمي والإسرائيلي. إستراتيجية واقعيّة قادرة على تحفيز الدّعم الدّولي والعربي من خلال نضال جماهيريّ منظّم وواسع النطاق ضدّ المصادرة والتوسّع والضّم وبناء جدران الفصل العنصرية وتهويد مدينة القدس ورفض عودة اللاجئين .[1]

لا شك أن إخلاء قطاع غزة من المستوطنات والجنود يعتبر بعد هزيمة إسرائيل في لبنان وجنوبه تغييراً بنيوياً في الإستراتيجية الإسرائيلية، لا سيما وان القيادة الإسرائيلية لو كانت متيقنة من قدرتها على الاحتفاظ بتلك المستوطنات وحمايتها لما انسحبت منها، خصوصاً أن تلك المستوطنات لم تنشأ لأسباب سياسية ظرفية ، لذلك فإن هذه الخطوة يجب أن يجري تثميرها سياسياً من حيث الحفاظ على دور المقاومة الأساسي في دحر الاحتلال ، وحاولت إسرائيل الاستفادة لتعميق احتلال الضفة الغربية والقدس، مع تأكيد على مطلبها بتحويل المنظمات الفلسطينية إلى أحزاب سياسية صرفة تنبذ الكفاح المسلح ، وهذا ما قاله المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف.[2]

لا بدّ للفلسطينيين من أن يعتبروا أن ما حصل كان مكسباً لهم، إذ حرّر نحو مليون ونصف مليون فلسطيني من الإحتلال المهين ، وتوجب منهم القيام بإعداد كافة الخطط والبرامج الّلازمة لتنمية وتطوير المناطق المحرّرة لإثبات جدارة هذا الشعب بالحريّة والإستقلال ، كما استوجب ذلك إنجاز المخطط الإقليمي لقطاع غزة الهادف إلى دمج المناطق التي يتم إخلاؤها وتحريرها ضمن مشروع وطنيّ واحد ومتكامل ، بالإضافة إلى التنسيق الكامل مع الأطراف الإقليميّة والدوليّة المعنيّة لإنجاح عمليّة الإنسحاب الإسرائيلي وعدم إعطاء شارون أية ذريعة للإرتداد عن هذه الخطوة باعتبارها مكسب للفلسطينيين ومن شأنها أن تشكّل نموذجاً وعبرة بالنسبة لسائر الأراضي المحتلة[1].

---

[1] إحسان مرتضى ، دراسه الانسحاب الاضطراري من غزة: حاجة إسرائيلية و مكسب فلسطيني ، مجلة الدفاع الوطني ، (2005/10/1)

[2] يونس عودة ، دراسة إخلاء المستوطنات ، مجلة الجيش ، العدد 244 – تشرين الأول، 2005 ص6

[3] إحسان مرتضى ، الانسحاب الاضطراري من غزة: حاجة إسرائيلية و مكسب فلسطيني ، مرجع سابق ص7

ثانيا : المرتكزات الإسرائيلية للانسحاب تجاه السلطة

تمثلت أهم ملامح عملية الانسحاب الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية بخمس مرتكزات : هي حرمان السلطة من الاستثمار السياسي وإظهار عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض ووضع شرط تعجيزي للسلطة بتفكيك المقاومة و الإمعان في فصل قطاع غزة عن الضفة وتكثيف الاستيطان فيها ، وتعطيل خارطة الطريق.

المرتكز الأول: حرمان السلطة من الاستثمار السياسي

لم تتم الخطوة الإسرائيلية بالانسحاب وفق إطار سياسي متفق عليه فلسطينيا واقليميا ودوليا ، لان اسرائيل تريد ألا تعتبر خطوة تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة ، خطوة لها ابعاد سياسية او انها جاءت جزءا من تطبيق خريطة الطريق ، وكي لا تستثمرها السلطة الفلسطينية كمدخل لتحويلها إلى خطوة سياسية يمكن التعامل معها في المستقبل وذلك بفعل ضغط موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي دعا السلطة إلى التعامل الايجابي معها ، بعد أن باتت أمرا مطروحا للتنفيذ .

هدفت خطوة شارون إلى الالتفاف على تنفيذ البنود الخاصة بإسرائيل في خارطة الطريق ، فقد أعلن مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ، دوف فايسغلاس ، أن هدف الخطة هو الالتفاف على خارطة الطريق وقطع الطريق على مطالبة إسرائيل بتنفيذ ما ورد فيها ، وخصوصا لجهة وقف الاستيطان ، وإخلاء المدن ، والدخول في مفاوضات مع القيادة الفلسطينية بشأن الوضع النهائي.[(1)]

المرتكز الثاني: إظهار عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض

وضعت خطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في شباط 2004 أي بعد خارطة الطريق وبعد فرض الإقامة الجبرية على رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات وإعلان حكومة شارون عن ياسر عرفات بأنه لم يعد شريكا فلسطينيا يمكن التفاوض معه.

[(1)] دوف فايسغلاس المستشار السياسي لشارون في مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية ، 2004/10/18

ومع ذلك فان وفاة عرفات وانتخاب الرئيس محمود عباس عُرف بمواقفه ضد لجوء الانتفاضة للعنف والعمليات العسكرية وإصراره على اعتبار المفاوضات استراتيجيا لا بديل منها وتبنيه برنامج " الإصلاح " الذي طالبت به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، لم يدفعا شارون إلى اعتباره شريكا يمكن التفاوض معه ، فإستراتيجية رئيس الوزراء الإسرائيلي ارائيل شارون قامت منذ البداية على رفض صيغة التفاوض وعلى اعتماد إستراتيجية اتخاذ إجراءات من طرف واحد" [1].

هدف اسرائيل من فك الارتباط

كان الهدف من فك الارتباط له أبعاد كثيرة منها إلغاء وجود اعتراف دولي بقيادة فلسطينية معتدلة أو متطرفة للتعامل مع القضية، وكأنه لا وجود للشعب الفلسطيني وكذلك التخلص من غزة بصفتها تمثل عبئاً أمنياً وسكانياً على إسرائيل، وهو أمر معروف في الدوائر السياسيّة الإسرائيليّة منذ رابين الذي كان يحلم بإلقاء غزة في البحر، أو يصحو من النوم يوماً ولا يجد هذا القطاع.

فشل لقاء شارون وعباس في حزيران 2005 والذي تم في القدس رغم رعاية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر يحمل مدلولات واضحة لعل أولها يؤشر إلى عدم استعداد شارون للعودة إلى طاولة المفاوضات السياسية وفرض سياسة الأمر الواقع [2].

لقد نجح الرئيس محمود عباس في الانتخابات الرئاسية استناداً إلى برنامج العودة إلى طاولة المفاوضات السياسية والالتزام بإجراء انتخابات محلية وتشريعية وتوحيد الأجهزة الأمنية ، وإصلاح لمؤسسات السلطة ، إلا أن شارون أفشل إستراتيجية عباس باعتماد المفاوضات الصراع مع إسرائيل ، ولم ينفذ اتفاق شرم الشيخ بإطلاق الأسرى والانسحاب من المدن وتسهيل حركة الفلسطينيين [3].

---

[1] د. محمد مورو كتاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة .. حقيقته وأبعاده 2005

[2] جميل هلال ، أسئلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، مجلة الدراسات الفلسطينية صيف 2005 عدد 63 0 ص5

[3] جميل هلال ، مرجع سابق ص 6

المرتكز الثالث: شرط تفكيك المقاومة

استند شارون في تنفيذه لمشروعه إلى عدة أدوات ، منها اختلال ميزان القوى العسكري والاقتصادي والأمني لمصلحة إسرائيل ومنها رهانه على دعم وإسناد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسته ، ومنها اطمئنانه إلى أن الموقف العربي لن يخرج عن حدود الشجب اللفظي والتمني على الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل ، كما راهن على استمرار غياب استراتيجية فلسطينية موحدة وعلى تعدد مراكز القرار الوطني الفلسطيني ، الأمر الذي يسمح له بالتنصل من التزاماته ومن حجب الرؤية عما يجريه على الأرض بذريعة أن هذا موجه لحماية أمن مواطني إسرائيل ومن هنا أصر شارون على أن أول شروط أهلية السلطة الفلسطينية للحكم يتمثل في نجاحها في " تفكيك المقاومة ، وحصر الأسلحة ، وإنهاء التحريض وتطبيق الإصلاحات.[1]

وصفت المصادر الفلسطينية خطّة شارون بالإنسحاب بأنها عبارة عن خطة علاقات عامة للتخفيف من معاناة إسرائيل الأمنية أولاً والحدّ من انتقادات المجتمع الدّولي للتصرّفات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين وخاصّة جدار الفصل العنصري .[2]

المرتكز الرابع : الإمعان في فصل قطاع غزة عن الضفة

لقد أراد شارون من وراء الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ، التركيز على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية ودعم تهويد مدينة القدس بكاملها، وهو ما حدث قبل وأثناء وبعد خطة فك الارتباط حيث قال شاؤول موفاز: "إن خطة فك الارتباط تستهدف إحداث طفرة هائلة في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية."[3]

---

[1] جميل هلال ، الأهداف السياسية المباشرة لخطة شارون ، مجلة دراسات فلسطينية ، ابريل 2005 ن ص 5

[2] إحسان مرتضى ، دراسه الانسحاب الاضطراري من غزة: حاجة إسرائيلية و مكسب فلسطيني ، مجلة الدفاع الوطني ، بتاريخ (2005/10/1) ص7

[3] إحسان مرتضى ، مرجع سابق

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق شيمون بيرس قد هندس خطة تنفذ الهدف ، وحولها مع رابين إلى واقع عملي في اتفاق أوسلو ، والاتفاقية المرحلية التي قسمت الأرض المحتلة إلى مناطق (أ، ب،ج) ، وصب القبول الاسرئيلي بإقامة سلطة فلسطينية في صلب تحقيق هذا الهدف ، إذ لم تكن هذه السلطة ، من وجهة النظر إسرائيلية ، حجر أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ، وإنما كانت بالمنظور الإسرائيلي بوابة التخلص من عبء الوجود الفلسطيني المزايد على إسرائيل .

وكان الثمن التخلي لهذه السلطة عن أقل يقع من الأرض المتناثرة داخل محيط ارض إسرائيل الكاملة ، وبعد رفض طويل اقتنع شارون بالهدف ، وقام بمساعدة من بيرس ، بإنشاء الجدار العازل في الضفة وتنفيذ خطة " انسحاب " أحادي الجانب من غزة ، وبعد ذلك استكمال تحقيق الهدف الإسرائيلي حشر الأغلبية العظمى من الفلسطينيين في اصغر مساحة كانتونية مبعثرة [1].

المرتكز الخامس : تعطيل خارطة الطريق وإفشال فكرة الدولة

الانسحاب الإسرائيلي، هو انسحاب لمصلحة إسرائيل أولاً وأخيراً، ولا يستهدف أي مصلحة فلسطينية ، وليس من باب الإيمان المفاجئ بعملية السلام أو نوع من إظهار حسن النية تجاه الفلسطينيين أو حتى استجابة لنوع من الضغوط العربية من الدول ذات العلاقة الحسنة به، أو نوع من الاستجابة لضغط أمريكي يهدف إلى حلحلة المسائل في الشرق الأوسط، حتى لا تبدو أمريكا دائماً في وضع المعادي للعرب، كل هذه الأمور غير واردة على الإطلاق؛ فالولايات المتحدة الأمريكية أولاً لا تضغط على إسرائيل ، ثم إن الولايات المتحدة قدمت خارطة الطريق، ورغم كل عيوب هذه الخارطة فإن فكرة الانسحاب أُحادي الجانب ينسف خارطة الطريق نسفاً، بينما هذا الانسحاب يتم بدون التنسيق مع أي طرف فلسطيني، كما لو أن الشعب الفلسطيني غير موجود [2].

---

(1) جورج جقمان ، المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، خريف 2005 العدد 64 ، ص 3

(2) د. محمد مورو كتاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة .. حقيقته وأبعاده 2005 ، مرجع سابق ص 45

وقفت السلطة الفلسطينية موقف العاجز تماما في إبداء أيه حلول أو ردود عمليه للتغييرات التي قام بها الاحتلال على الأرض والخطوات أحادية الجانب والتي كان أبرزها عملية الانسحاب من غزة مما أدى إلى الإمعان في فصل قطاع غزة عن الضفة وتكثيف الاستيطان فيها لخلق وقائع على الأرض أفقدت الفلسطينيين الأمل في تحقيق حلم الدولة المستقلة ، وظهر بالافق مطلب حل السلطة الفلسطينية حال استمر الطريق مسدوداً أمام مسار سياسي ، إضافة إلى رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة ، وهذه الدولة ستكون كارثة على الفلسطينيين ، لأنهى ستكرس أمراً واقعاً ومصالح محددة سيكون بعدها من المستحيل العودة إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني [1].

إن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع جاء في إطار خطة إسرائيلية مدروسة هدفها إجهاض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على اراضي 67، وإيجاد وقائع جديدة يصعب إلغاؤها في بقية الأراضي الفلسطينية كتهويد القدس ، وتوسيع المستوطنات، واستكمال بناء جدار الفصل العنصري الذي يشكل على أرض الواقع حدوداً سياسية لدولة إسرائيل [2].

ووفق الباحث لقد أرادت الحكومة الإسرائيلية من الانسحاب الأحادي دون التنسيق السياسي مع السلطة الفلسطينية مع وضع شرط تعجيزي للسلطة بتفكيك المقاومة إضعافها وإبرازها أمام العالم بأنها لا تستحق أن تكون شريكا في العملية السياسية و حرمانها من الاستثمار السياسي لعملية الانسحاب ، وكذلك إظهارها بالعاجزة تجاه شعبها مع إسقاط خيارها السياسي المتمثل بالتفاوض مع إسرائيل ، مما زعزعة ثقة المواطن الفلسطيني بقدرتها وببرنامجها السياسي الأمر الذي ستتضح نتائجه السلبية في الانتخابات ، وهو ما استثمرته حماس سياسيا لصالحه وكان عاملا مهما في فوزها بالانتخابات.

---

[1] جورج جقمان ، مرجع سابق ، ص 4

[2] زياد ابو عمرو ، المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،2005 خريف العدد 64 ، ص 5

ثالثا : تأثير الانسحاب على الانتخابات التشريعية

جاءت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في 25 كانون الثاني 2006 ، على خلفية حدثين كبيرين الأول ، وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني 2004 ، والثاني فشل مسار أوسلو كما تجسد في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن " قضايا الحل النهائي " في كامب ديفيد في تموز 2000.

وقد ترك ذلك أثرا في تلك الانتخابات ، حيث خاضت حركة فتح الانتخابات وهي في أسوا حالاتها سواء في أداءها السياسي والأمني والإداري أو حتى في خوض حملتها الانتخابية وفي المقابل خاضت حركة حماس الانتخابات وهي في أفضل حالاتها وأتقنت إدارة حملتها الانتخابية ، وقد ساعد على ذلك خمسة مؤثرات هي : حالة الفلتان الأمني و فشل مسار أوسلو و الموقف الشعبي من الفساد المالي أو الإداري و ظاهرة الانفلات الأمني وتعثر فتح في إدارة الحملة الانتخابية عكس حماس وتبعثر أصوات اليساريين والمستقلين [1] ويمكن تشخيص ذلك على النحو التالي :

المؤثر الأول : حالة الفلتان الأمني

اتسم حكم الرئيس عرفات بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بتعدد الأجهزة الأمنية و مركزتها تحت قيادته شخصيا، وكانت هذه الأجهزة تتنافس فيما بينها ، و تتصارع بالسلاح في فترات متعددة ، وازداد هذا التفتت خلال الانتفاضة الثانية ، مما ترك أثرا داخليا وخارجيا في الوضع الفلسطيني.

ومع فشل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في وضع حد لمظاهر الفوضى والفلتان الأمني الذي دفع ثمنه يوميا المواطن الفلسطيني ، وعجزها عن إيجاد أية آلية أو خطة مجدية للتغلب على هذه الظاهرة ، لا سيما عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة، اتجه الواقع الفلسطيني نحو التأزم والتدهور والانحدار والكارثية، بما يحتويه من سلبيات وعناصر تخريب وتدمير للوضع الداخلي.[2]

---

[1] جورج جقمان الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مرجع سابق ص 61

[2] السلطة الفلسطينية.. والفلتان الأمني دراسة خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام ، 20 كانون اول 2002

وأضحى مطلب إيقاف " الفلتان الأمني " يلقى تأييداً واسعاً من الجمهور الفلسطيني ، وخصوصا أنه استجدت على ما هو موجود ميدانيا مجموعات متنوعة مسلحة تنتسب إلى عدة أطراف ، ولا تتبع مركزياً أي طرف واحد قادر على ضبط سلوكها ، وكان المطلب لدى الجمهور ، من السلطة الفلسطينية الشعور بفقدان الأمن الشخصي وحكم القانون.

وقد تقاطع ذلك مع مطلب إسرائيل والولايات المتحدة بمركزة الأجهزة الأمنية ، وحل مختلف الميليشيات المسلحة ، وإيجاد قيادة موحدة للأجهزة قادرة على السيطرة عليها ، وعبر وزير الداخلية ، نصر يوسف ، بوضوح وصراحة أمام المجلس التشريعي في بداية سنة 2005 عن ضيقه من الوضع القائم بالقول أنه تسلم أجهزة أمنية تتكون من مجموعة شلل و" عصابات " ، لا أكثر ولا أقل ، لكن المطلب الخارجي بمركزة الأجهزة كان هدفه الأساسي إيجاد دولة أمنية أسوة بعدد من النظم العربية ، مع الفارق أن الهدف بالنسبة إلى فلسطين هو إيقاف أشكال المقاومة المسلحة كلها [1] .

وقد شهدت مختلف محافظات السلطة الفلسطينية، جملة من الاعتداءات على سيادة القانون وحكم القضاء، ازدادت وتيرتها خلال العام الحالي. وقد تنوعت الأحداث التي تدل على غياب سيادة القانون، لتشمل عمليات قتل أو شروع في القتل، طالت عددا من المواطنين على خلفيات جنائية أو أمنية أو اجتماعية (كالقتل على خلفية الشرف أو على خلفية الثأر)، وعمليات اعتداء واختطاف طالت رموز السلطة القضائية، ومحامين، وشخصيات وأطباء ومدراء مستشفيات ورؤساء بلديات وصحفيين. هذا بالإضافة للشجارات العائلية والشخصية، والاشتباكات بين أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، والاعتداءات المسلحة على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، والمؤسسات العقابية، ومقرات المحافظات، ومباني المحاكم، والمستشفيات الحكومية [2].

---

[1] الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، تقرير حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. سلسلة التقارير الخاصة (43)، رام الله، تشرين الثاني، 2005.

[2] المرجع السابق

واجهت السلطة الفلسطينية في الانتفاضة الثانية ، في تحقيق مطلب الجمهور بتوفير الأمان الشخصي ، اشكالية تمثل في عدم قدرتها على مركزة الأجهزة وحل مختلف المجموعات المسلحة ، و من جانب آخر ، عدم قدرتها في تحمل مسؤولية أية أعمال مقاومة مسلحة ، فمعاهدة أوسلو من منظور الولايات المتحدة وإسرائيل ما زالت قائمة ؛ أي أن الآلية الوحيدة للتقدم في مسار " المفاوضات " في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة إسرائيل بدعم سياسي من الولايات المتحدة ، اللتان تريان أن وجود سلطة شريكة في المفاوضات لا يستقيم ، مع وجود مقاومة مسلحة "[1] .

المؤثر الثاني : فشل مسار أوسلو

أما المؤثر الثالث الذي ألقى بظلاله على الانتخابات الفلسطينية ، فهو فشل مسار أوسلو ، وما تلاه من انتفاضة ثانية ، وانتهاء بإنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية ومسعى رئيس الحكومة الإسرائيلية ، أريئيل شارون ، للمضي في فرض " حل " من طرف واحد ، ورسم حدود الدولة الفلسطينية داخل الجدار .

فحركة " فتح " ، إضافة إلى تفتتها بعد وفاة الرئيس عرفات ، عانت أيضا ، بصفتها " حزب السلطة الحاكم " جراء فشل المسار السياسي الذي تمت المراهنة عليه منذ عقد اتفاق أوسلو ، وكثر الحديث في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي المقالات التي تظهر في الصحف المحلية و في الندوات المتعددة ، حول مصير " المشروع الوطني " ، أي إقامة الدول المستقلة ، نظرا إلى أن ما تم انجازه على الأرض هو مشروع شارون ليس إلا .

وبالتالي نشأ التساؤل عن ماهية مشروع حركة " فتح " التي قادت العمل السياسي الفلسطيني طوال فترة أوسلو والى أين سيؤدي هذا المشروع [2].

---

[1] جورج جقمان الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مرجع سابق ص 63

[2] المرجع السابق ص 64

المؤثر الثالث : الموقف الشعبي من الفساد

أتت السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة 107 في قائمة الدول الفاسدة ، وفي المرتبة الثانية عربياً ، وقد تزايدت مع الزمن مشاعر المواطنين في الضفة والقطاع بوجود فساد في السلطة واستشراء مظاهره ، ولاحظت استطلاعات الرأي العام في الضّفة والقطاع أن نسبة المعتقدين بوجود فساد في السلطة ومؤسساتها ارتفعت ، أي أن الإجماع الفلسطيني على وجود فساد في السلطة كان أكبر من أي إجماع آخر، وظلّت هنا نسبة كبيرة تصل تعتقد أن هذا الفساد سيزداد[1].

محاولات لعملية إصلاح حقيقية

رغم المقاومة الشديدة التي أبداها بعض المنتفعين لعملية إصلاح حقيقية في المؤسسات العامة الفلسطينية، تحت ذريعة مقاومتهم للضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي رأت في الإصلاح الفلسطيني وسيلة لتغيير بعض القيادات السياسية في السلطة الفلسطينية، أو لغرض توجهات سياسية معينة إلا أن الضغط الجماهيري والدولي المطالب بضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في السياسات الاقتصادية للسلطة وجدت صداها في السياسة المالية في النصف الثاني من العام 2002 وتمثل ذلك في إعداد الموازنة العامة وفق النظام والقانون، والتوجه إلى توحيد الخزينة ووضع إيراداتها في حساب موحد، و الالتزام ببنود الإنفاق وفق الموازنة المقرة من المجلس التشريعي، والتعامل بشفافية مع النشاطات التجارية والشركات التابعة للسلطة وإخضاعها لسلطة وزارة المالية، وإنشاء صندوق الاستثمارات الحكومية، ودفع مستحقات القطاع الخاص المتراكمة على السلطة، وفرض التعامل بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالتعينات واللوازم والمشتريات. [2]

---

(1) الاستطلاعات المشار إليها هي استطلاعات قام بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحيّة فيما بعد) ومركز القدس للإعلام والاتصال وهما أهم مركزين استطلاعيين فلسطينيين في الضفة والقطاع .

(2) هشام عورتاني، الاصلاح في السياسات والمؤسسات الاقتصادية "تقييم مرحلي". مؤسسة فريدرتشناومن والملتقى المدني، آب 2003.

لقد أحدث الإعلان عن إجراء إصلاحات مالية في السلطة الفلسطينية ردود فعل إيجابية، ولكن بحذر، على الصعيد الفلسطيني والدولي، بسبب عدم ثقة الشارع الفلسطيني بوعود السلطة بإجراء إصلاحات حقيقية وابتعادها عن العمل المؤسسي في إدارة شؤونها والمال العام .

وبالتالي اقتناع الجمهور إن عملية الإصلاح لدى قيادات السلطة لم تعدوا كونها ظاهرة عابرة وموسمية سرعان ما تختفي بتراجع تأثير الضغط المحلي والدولي، لأن القائمين على الإصلاح متهمين أصلا بالفساد.[1]

المؤثر الرابع: تراجع شعبية فتح

عانت حركة " فتح " آنذاك جراء اتهام الجمهور لها وللسلطة بالفساد المالي أو الإداري الأمر الذي أدى إلى تراجع شعبيتها اضافه إلى عوامل تفرقها وانقسامها وعدم انضباط أوضاعها الداخلية.

ومن الملاحظ أنه بالرغم من صعوبة إثبات الفساد خاصة على الشخصيات السياسية، إلا أن استطلاعات الرأي والتقارير الدولية دلت على تفشي الفساد داخل مؤسسات السلطة ورجالاتها، مما أضعف ثقة الشعب الفلسطيني بهذه الزعامات ليس فقط على المستوى المالي والاقتصادي، بل على المستوى السياسي أيضاً؛ خاصة في كيفية إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما ظهر جلياً من خلال الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006[2]

فقد أوضحت استطلاعات الرأي ، لعشرة مراكز استطلاع في الضفة والقطاع ، والتي أنجزت في نهاية 2005 أن مكافحة الفساد تحتل مكانا أعلى في سلم أولويات الناس من مكافحة الفقر لدى اختيارهم مرشحيهم ، أي أنهم سيصوتون لمن يرونه أقدر على مكافحة الفساد .[3]

---

[1] د . محمود أبوالرب و د . حسين احمد ود. نايف ابو خلف ، قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية – نابلس ، دراسة إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية

[2] وائل السعيد ، دراسة الفساد في السلطة الفلسطينية / موقع القدس توك / يونيو 2009

[3] جورج جقمان الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مرجع سابق

المؤثر الخامس: إدارة المعركة الانتخابية

حددت لجنة الانتخابات المركزية التي ترأسها الدكتور حنا ناصر رئيس جامعة بيرزيت السابق ، تاريخ 14 كانون الأول 2005 كأخر يوم لتقديم أسماء المرشحين ، وقسمت المقاعد النيابية الـ 132 نصفين 66 مقعدا لدائرة واحدة تشمل الضفة الغربية قطاع غزة وزعت فيها المقاعد بناء على نظام التمثيل النسبي ، و66 مقعدا توزع على 16 دائرة انتخابية في الضفة والقطاع.

ومن ابرز ملامح الحملة الانتخابية التي سبقت عملية الانتخابات أن فتح فشلت في إدارة حملتها الانتخابية وان حماس نجحت في إدارة حملتها الانتخابية فيما تشرذمت أصوات الفصائل والقوى اليسارية والمستقلة .

1- فتح والفشل في إدارة حملتها الانتخابية

وكانت المفاجأة الأولى في القوائم وجود اسم مروان البرغوثي على رأس قائمتين : " قائمة فتح " الرسمية ، وقائمة " المستقبل " التي تشكلت من " الجيل الثاني " في " فتح " المنافس لما اصطلح على تسميته " الحرس القديم " . وبعد مفاوضات دامت عدة أيام تم حذف اسم مروان البرغوثي من قائمة " فتح " الرسمية بعد أن طلب منه أن يختار إحدى القائمتين لعدم جواز الترشح في قائمتين ، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية . امتلأت الصحف الفلسطينية بالتحليلات والتنبؤات فيما يتعلق بمصير " حركة فتح " في الانتخابات وجرت مساعي مكثفة لتوحيد القائمتين .

انتهت الأمور بتوحيد القائمتين برئاسة البرغوثي ، لكن الخلافات بين مراكز مختلف القوى في " فتح " ظلت قائمة ، وعمت الفوضى في صفوفها ، ولم تتورع مجموعات مسلحة تابعة بشكل فضفاض لفتح عن الاعتداء على المراكز الانتخابية ومقار تابعة للسلطة ، وأحيانا على الشرطة الفلسطينية . وكانت حركة " فتح " شكلت لجنة لمتابعة الانتخابات التمهيدية داخلها قبل إقفال باب الترشيح بعدة أشهر ، لكن المشكلة الأساسية ، تمثلت بصعوبة باشكالية الانتخابات الداخلية .

وتعالت أصوات داخل حركة فتح تندد بغياب المعايير المتفق عليها لمن يرشح نفسه للانتخابات التمهيدية الداخلية .

وأشار البعض إلى فوز مرشحين في هذه الانتخابات غير معروفين لدى الجمهور ، الأمر الذي أضعف فرص الفوز ، وخصوصا في القوائم الانتخابية ؛ باعتبار أن المطلوب لتلك القوائم أشخاص وقياديون معروفون على صعيد الضفة والقطاع ، واحتج آخرون على أن هذه الانتخابات نجح فيها عدد من المناضلين " الميدانيين " الذين يجب مكافأتهم بطرق أخرى غير الترشح للانتخابات التي يلزمها خلفيات أخرى لها نصيب أكبر من المعرفة وسعة الاطلاع السياسي .

وقد حصلت حركة فتح على 43 مقعدا (16 مقعدا في الدوائر، خمسة منهم على الكوتة المسيحية ، و27 مقعدا للقائمة) [1].

2- حماس والنجاح في إدارة حملتها الانتخابية

في المقابل اتبعت حركة حماس آلية مدروسة للترشيح ، فنظرا إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت بوضوح أن جمهور " حماس " سينتخب القوائم على أساس اسم الحركة ، كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعا لدى الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة أما في الدوائر الـ 16 الأصغر ، حيث المنافسة ستكن شديدة ، فقد رشحت " حماس " أشخاصا معروفين لدى الناخبين في تلك الدوائر ، بينهم عداد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوي الثقافة العالية ويتمتعون بسمعة جيدة ، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين .

وقد حصلت حماس على 76 مقعدا في المجلس التشريعي من أصل 132 مقعدا، 30 مقعدا من مقاعد القائمة النسبية و46مقعدا من مقاعد الدوائر [2].

---

[1] اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية ، تقرير اللجنة المركزية لنتائج الانتخابات الفلسطينية 2006.

[2] اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية ، مرجع سابق

3- تشرذم القوى اليسارية والمستقلة

لم تحقق القوى اليسارية والمستقلة في الانتخابات سوى 9 مقاعد فقد حصلت الجبهة الشعبية على ثلاث مقاعد في المجلس التشريعي وحصلت قائمة البديل (إئتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين) على مقعدين في المجلس التشريعي ، وحصلت قائمة فلسطين المستقلة ، على مقعدين حيث فاز الدكتور مصطفى البرغوثي رئيس القائمة، وراوية رشاد سعيد الشوا، فيما تمكنت قائمة الطريق الثالث من الحصول على مقعدين أيضا ، حيث فاز عن هذه القائمة كل من الدكتور سلام فياض رئيس القائمة والدكتورة حنان عشراوي[1].

إن النتائج التي حصلت عليها الفصائل اليسارية والمستقلين تشير إلى التدهور الكبير في مكانة هذه القوى داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن هذه القوى لم تعد أفكارها وأيدلوجياتها تقنع الناخب الفلسطيني الذي يريد أن يرى تغيرا منهجيا لهذه القوى على الأرض.[2]

يرى الباحث أن تشرذم أصوات القوى اليسارية والمستقلة في الانتخابات ، اثر على ميزان النتائج في صالح حركة حماس لان هذه القوى اقرب إلى فتح أيدلوجيا ، التي كانت في أسوأ أوقاتها ، وبالتالي فإذا قسمنا المجتمع الفلسطيني أيدلوجيا لقسمين إسلامي ووطني فان هذه القوى أثرت سلبا في نصيب حركة فتح .

وقد زاد الطين بلة ان العوامل الموضوعيه التي رافقت عملية الانتخابات فيما يتعلق بحركة فتح ، من أزمتها الداخلية ، والسلبيات الامنيه والاداريه والاقتصاديه ، التي علقت بها نظرا لقيادتها السلطة الفلسطينية ، قد ضاعف من فرص تراجعها لصالح منافستها الرئيسية حركة حماس .

---

[1] اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية ، تقرير اللجنة المركزية لنتائج الانتخابات الفلسطينية 2006.

[2] خليل محمد محمود أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني مرجع سابق ص 132

رابعا : تداعيات مشاركة حماس بالانتخابات

قررت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لأول مرة على الرغم من معارضتها الأساسية للمؤسسات الناشئة عن اتفاق أوسلو ، فحماس أدركت أن أغلبية الجمهور الفلسطيني باتت ، منذ وفاة ياسر عرفات ، تدعم مسلك الرئيس محمود عباس السياسي وتريد إنهاء العنف ، لهذا السبب وافقت " حماس " على وقف إطلاق النار ، أو كما سمته ، التهدئة ، وتهيأت لتولي مكانة رسمية على المسرح السياسي الفلسطيني [1].

وقد عكست مشاركة حماس في الانتخابات الكثير من التداعيات التي كان لها تأثيرات هامه على الساحة الفلسطيني ساهمت في دخولها العمل السياسي من بابه الطبيعي وابرز هذه التداعيات :

1-مساهمة حماس في الحل السياسي للصراع

قربت مشاركة " حماس " في الانتخابات من المساهمة في إيجاد حل سياسي للصراع ، حيث أن حماس كانت تغرف انه إذا ما فازت في الانتخابات فسيكون في وسعها أن تساهم في إيجاد حلول سياسيه وبالتالي الحد من قدرة الرئيس محمود عباس على المناورة بعد أن كان وحيدا في الميدان السياسي، وربما توصلت إلى فرض مواقف صلبة في المحادثات مع إسرائيل و قد نجحت حماس خلال الانتفاضة الثانية في قيادة الكفاح ضد مبادرة جنيف بنجاح وإفشال المفاوضات حول الهدنة كما نجحت أيضا في التغلب على السلطة الفلسطينية وذلك بعد صراع ضار في إلغاء أوامر تجميد أموال التبرعات التي استلمتها مؤسسات الإغاثة والزكاة التابعة لها ، كما وسعت سيطرتها على المؤسسات والهيئات والجمعيات والنقابات [2].

---

[1] مجموعه من الاكاديميين ، حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة ، مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان ، كانون ثاني 2006

[2] مقابلة مع الدكتور يحيى موسى (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس) نيسان 2013 ، غزة

2 –استغلال تراجع السلطة وفتح في الانتخابات المحلية

قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية عقب نجاحها في الانتخابات المحلية في القطاع والضفة ، باعتبار أن هذا النجاح سيكون له تأثير في فرصها في الانتخابات التشريعية .

لقد كان التصويت الفلسطيني في الانتخابات المحلية بمثابة تصويت ضد مرشحي الاتجاه السائد في " فتح " الذين كانوا يعتبرون فاسدين ، وفق وجهة نظر حماس مقارنه بمرشحيها ، وهكذا فان أولئك الذين صوتوا للرئيس عباس ومقاربته السياسية في انتخابه كرئيس فلسطيني ، صوتوا في معظمهم ضد مرشحي حزبه " فتح " ، في الانتخابات المحلية [1].

3–البحث عن بديل للخلل الأمني للسلطة

لقد مرت السلطة الفلسطينية خلال الانتفاضة بعملية تفكك أضرت بأجهزتها الأمنية، وفي الوقت نفسه عانت حركة فتح ، أيضا عملية تفكيك مماثلة وفقدان القوة ، مما أبطأ تنيفذ الإصلاحات الجوهرية ، ولقد كان هذا التأخير لتحقيق تلك الإصلاحات سببا لاستمرار عدم الاستقرار والبحث عن بديل لهذا الخلل [2].

4– استثمار المقاومة وقوتها الجماهيرية المتزايدة

مع انغماس السلطة وحركة فتح في المشاكل الداخلية كان التحدي الأخطر هو الارتفاع في قوة حماس التي كانت تسيطر سيطرة كاملة على مئات المساجد في غزة ، كما كانت المقاومة وسيلة مهمة استثمرتها حماس خلال الانتفاضة حيث تحولت إلى وسيلة مركزية في الصراع والى مدخل لحشد الدعم والتأييد في الشارع ، ومن منطلق موقف القوة وتحدي السلطة أخذت حماس تركز على أنشطتها في المجالين المدني والسياسي [3].

---

(1) مقابله مع وليد العوض (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب) نيسان 2013 ، غزة

(2) جميل هلال ، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة مرجع سابق ص 8

(3) مقابله مع صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 ، غزة

5-الظهور كبديل قوي للرئيس عرفات المحبوس بالضفة

وظهرت حركة حماس كبديل للرئيس ياسر عرفات الذي كان في تلك الأثناء حبيسا في مقر المقاطعة في رام الله لا يحرك ساكنا لإيقاف هذا التدهور رغم إدراكه لتزايد قوة حماس .

في تلك الأول: كانت حركة حماس تنفذ مهمة المقاومة لصالح الرئيس ياسر عرفات ، ولم يكن لديه أي مصلحة في التصادم معهم ، ولم يكن يرى في الشيخ احمد ياسين وأتباعه تهديدا على الحركة الوطنية الفلسطينية ، على أساس انه في اللحظة التي سترغب فيها السلطة في لي ذراع حماس ، سيصدر عرفات أوامره وسينفذ الأمر ، وإذا لم ترغب إسرائيل في سقوط غزة بيد حماس ، عليها أن تسمح للرئيس بالعودة إلى القطاع وإقامة حكمه المركزي مرة أخرى ، فوجوده في غزة سيجبره هو والأجهزة الأمنية التابعة لفتح على العمل معا لدحر حماس ، وكانت إسرائيل على استعداد للسماح له بالانتقال إلى غزة بدون عودة إلى الضفة ، وعرفات طبعا يعارض ذلك . (1)

6-استثمار تغييب فصائل المنظمة

لقد حافظ الرئيس عرفات ، على واجهة من التعددية السياسية ضمن إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي تمثلت فيها قيادات " الداخل " ، وقيادات " الخارج " لكن اللجنة التنفيذية كانت في آليات عملها أقرب إلى لجنة استشارية منها إلى لجنة لأخذ القرار ، وقد عانت أغلبية الفصائل ، الممثلة في اللجنة التنفيذية ، ضعفا كبيرا في قدرتها على إيجاد وزن وثقل لمواقفها ، كما عانت من ضمور قواعدها في الداخل من أعضاء ومناصرين ، بعد فقدان قواعدها في لبنان وثقلها الميداني وبروز ظاهرة المغتربين عن الأحزاب والفصائل ، وقد أفقدها ذلك الثقل الجماهيري الضروري.(2)

---

(1) روني شاكيد تصريح شارون حول إخلاء المستوطنات من غزة يديعوت احرونوت 2004/2/6

(2) جورج جقمان الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 17، عدد 65 (شتاء 2006)، صفحة 60.

الفصل الخامس :

مستقبل قطاع غزة

المبحث الأول : مستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي

المبحث الثاني: الانسحاب ومستقبل المقاومة الفلسطينية

المبحث الثالث: أزمة النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الرابع: تقييم الوضع الفلسطيني

المبحث الأول

أولا: مستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي

لو تفحصنا الوضع السياسي الفلسطيني عقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مع ما يجري اسرائيلياً على أرض الواقع في القدس والضفة ، يتضح لنا أن الفلسطينيين لن يتمكنوا من إقامة دولة مستقلة وسيادية على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 ، وقد تعددت الرؤى تجاه مستقبل قطاع غزة فلسطينيا وإسرائيليا وعربيا ودوليا ، الا ان تلك الرؤى مختلفه عن بعضها البعض نظرا للزوايا والعوامل التي تصاحب تحديدها وفقا للمصالح المختلفه والابعاد المتعدده التأثير.

أولا : الرؤية الفلسطينية الرسمية لمستقبل قطاع غزة

أكدت تصريحات الرئيس محمود عباس ، منذ انتخابه ، أنه يعارض الاستمرار في عملية دبلوماسية إسرائيلية – فلسطينية مقسمة إلى مراحل ، ويجب الشروع فورا في محادثات الاتفاق النهائي.

ما يستطيع الفلسطينيون تحقيقه لمستقبل قطاع غزة يتمثل في خيارين :

1- القبول بالأمر الواقع ، أي بشروط التسوية الاسرائيلة ، والتي يمكن في أفضل تجلياتها أن تتمخض عن إقامة " دولة " فلسطينية مركبة ، الجزء السيادي منها يكون في قطاع غزة ، ويقع تحت سيطرة وليس سيادة وهذا الجزء السيادي كانتونات في الضفة و هذه الدولة الفلسطينية ناقصة السيادة والمساحة في الضفة ستتيح لإسرائيل إمكان ابتلاع مناطق واسعة بالقدس والضفة [1].

2- الخيار الثاني ، والذي أصبح صعب التحقق بعد أن تنبهت له إسرائيل واعترضته باتخاذها إجراءات الانفصال، فيتلخص في قيام الفلسطينيين بالعمل في اتجاه إقامة الدولة ثنائية القومية [2].

---

[1] علي الجرباوي ، ندوة بعنوان المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 64، خريف 2005 ، رام الله ص 5

[1] علي الجرباوي ، مرجع سابق ص 6

إن مطلب الدولة الواحدة ثنائية القومية من قبل الفلسطينيين ومناصريهم ، قد يساهم في دفع حل الدولتين ، بالتعريف الفلسطيني له ؛ ما هو اقرب إلى الواقعية هو مطلب حل السلطة الفلسطينية في حال استمر الطريق مسدودا أمام مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني ، إضافة إلى رفض الدولة ذات الحدود الموقتة لان هذه الدولة ستكون كارثة على الفلسطينيين لأنها ستكرس أمرا واقعا ومصالح محددة سيكون بعدها من الصعب العودة إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني الحالي[1].

يجب أن يؤخذ اقتراح مطلب حل السلطة الفلسطينية جديا بعد الانسداد في الأفق السياسي ، لأنه لم تعد هناك حاجة إلى سلطة تدير شؤون الفلسطينيين كسكان ، أي كبلدية كبرى للضفة والقطاع. ستكون هناك مقاومة لهذا المطلب ، نظرا إلى وجود مصالح مرتبطة باستمرار السلطة ، لكن هذا أمر في أيدي الفلسطينيين ، أي يمكنهم القيام به ، إن عودة الاحتلال المباشر أفضل من وجود غطاء للاحتلال وإذا عاد الاحتلال المباشر ، ربما يمكن الحديث بعد عدة أعوام عن دولة ثنائية القومية ، لكن ليس بوجود سلطة فلسطينية لها مصلحة في الاستمرار والحفاظ على الذات ، كما أن إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية العربة يهمها وجود سلطة فلسطينية وعدم عودة الاحتلال ، وقد صرح أكثر من ناطق إسرائيلي بذلك ، بمن فيهم بعض قيادات الجيش.[2]

ثانيا: رؤية الفصائل الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة

تبقى رؤية فصائل المقاومة تحديدا لما بعد الانسحاب أكثر وضوحا من الموقف السياسي الرسمي ، فان رؤيتها هي التمسك بالمقاومة كخيار استراتيجي طالما بقي الاحتلال، والتمسك بسلاح المقاومة حتى في قطاع غزة لمواجهة اعتداءات إسرائيلية محتملة، ووقف المقاومة في قطاع غزة إلا للرد على الاعتداءات الإسرائيلية .

---

[1] جورج جقمان ، المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،(2005 خريف) العدد 64 ، ص 4

[2] جورج جقمان ، مرجع سابق ص5

و تكمن التحديات المستقبلية في ضرورة المواءمة بين التصدي لاستمرار الاحتلال على تخوم القطاع والتعامل مع مرحلة العمل المدني، ودعم برنامج المقاومة بكل الوسائل، وضرورة إشراك كافة القوى السياسية في القرار الوطني، ومشاركة المقاومة في إدارة الشأن الفلسطيني اليومي.[1]

إن كل الشعب الفلسطيني وكل القوى الفلسطينية أسهمت بمواجهة الاحتلال، ولذلك فإن هذه المرحلة تتطلب أن نجعل من غزة منطقة يتعايش فيها الفلسطينيون بشكل يستطيعون معه بناء مجتمع قادر على التحمل ، و لا يحق لأحد أن يسقط خيار المقاومة التي يجب أن تستمر طالما الاحتلال موجود وليس هناك حلول سياسية تتناسب مع الثوابت بما في ذلك الانسحاب من أراضي 67 فحتى تقوم الدولة يجب أن يحصل انسحاب كامل، وتتحرر القدس، ويعود اللاجئون.[2]

ثالثا : الرؤية العربية لمستقبل قطاع غزة

الاتجاه العام بالنسبة لرؤية مصر والأردن وسوريا والسعودية لمستقبل قطاع غزة تحدده حسابات كل منها بخصوص مخاطر محتملة أو ممكنه عليها في المقام الأول، ثم على قضية فلسطين فيما بعد. فمصر عملت في هذا الخصوص على محاولة تجنب ثلاثة تهديدات، أولها التهديد الذي ينتج عن تحويل غزة إلى سجن كبير على نحوٍ يمكن أن يمثل ضغطاً على مصر لأن حدودها ستكون هي المتنفس الوحيد، والتهديد الثاني الذي يمكن أن ينتج عن نجاح ذراع عسكري أو آخر لهذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك في تهريب أسلحة وذخائر عبر الحدود، والتهديد الثالث أن يترتب على سيطرة حركة حماس على القطاع، فحركة حماس هي امتداد لجماعة الإخوان ، و هي أكثر الدول العربية امتلاكاً لرؤية محددة في هذا المجال لا تقتصر على إدراك التهديد، وإنما تشمل وضع خطط بهدف تجنبه أو تقليص خطره والتحرك في أكثر من اتجاه[3].

---

[1] ماجد أبو دياك ، ندوة قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، في مركز الزيتونة للدراسات ، بيروت 2005/11/17

[2] رفعت شناعة ، ندوة قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، المرجع السابق ص 19

[3] الدكتور وحيد عبد المجيد ، قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، مركز الزيتونة ، بيروت 2005/11/17 ص 23

وعلى أطراف العالم العربي أن تعيد حساباتها وتؤجل خلافاتها على الأيديولوجية ، لأن كل الأنظمة تتغير والذي يبقى هو الشعوب ومصالح الأمم، و عدم الانشغال بالمتحرك السياسي والإضاءة على العمق الاستراتيجي للصراع الدائر بين المشروع الصهيوني الذي يريد أن يسطر على المنطقة ويفتتها من جهة، وبين شعوب أمتنا من جهة أخرى لأنه لا يستهدف فلسطين فحسب بل كل المنطقة، كما أن مصر تتأثر تأثراً مباشراً بالتطورات التي تحدث في غزة، فلسطين كانت عبر التاريخ العمق الاستراتيجي لمصر وغزة هي بوابة هذا العمق[1].

رابعا: الرؤية الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة

بعد الانسحاب الاسرائيلي ، حققت اسرائيل هدفها بتحويل قطاع غزة الى سجن كبير عبر سيطرتها على معابره وحدوده البرية والجويه والبحرية ، وتتحكم بحصاره بشكل ممنهج ومحكم ، وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون برسم حدود دولة إسرائيل و رسم حدود الدولة الفلسطينية ذات الحدود " الموقتة " ما يعني ان عملية الانسحاب جاءت لفرض حقائق جديدة على الأرض .

لم يرد شارون سلطة فلسطينية واحدة بل إرادات فلسطينية متعددة وأراد من خلال خطة الانسحاب أن يقسم غزة والضفة إلى كانتونات تتنازعها إرادات فلسطينية مختلفة خاضعة لسلطة مصر والأردن، ورأى في خطة الانسحاب خطة عقابية للفلسطينيين يراد من ورائها إشعال حرب أهلية.[2]

تصر إسرائيل أن تتعاطى مع السلطة الفلسطينية كمساعد ثانوي في تمرير مخططاتها والحفاظ على حد أدنى من الأمن ، وأضحت العلاقة بين السلطة والاحتلال لا تتجاوز مهام لجان الارتباط الخاصة بحل الإشكالات ذات الطابع الميداني، لا فعل لها ولا إرادة ، الأمر الذي ينأى بها عن رسالتها السياسية ويقصر دورها على دور وظيفي ، ولم تعد السلطة الفلسطينية شريكاً سياسياً له أي

---

[1] الدكتور وليد محمد علي ، قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، المرجع السابق ص26

[2] حلمي موسى ، دراسة قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات بيروت ، 2005/11/17 ص13

دور في القرار والتعاطي معه كشريك في صوغ الخطط، بل أصبح لها ما يشبه برنامج العمل الذي يقع ضمن ثلاثة اتجاهات: اتجاه إداري يغرق السلطة في تفاصيل القضايا التي أبهمت في خطة الانسحاب من غزة، وآخر تهميشي حيث يمنع على السلطة حديثا أو تفاوضاً حول ما يفرضه الاحتلال في الضفة، وثالث تنفيذي، يتمظهر في الاستمرار في الضغط على السلطة الفلسطينية لتصفية البنية التحتية لحركات المقاومة الفلسطينية وتصفيتها وفق المخطط الإسرائيلي.[1]

خامسا : الرؤية الدولية لمستقبل قطاع غزة

من المؤكد هناك عدم توازن الرؤية الدولية للحل السلمي للصراع، وانحيازها للرؤية الإسرائيلية سيما وأنها تستثني العديد من القرارات الدولية وتترك مواضيع الحل النهائي التي يراد أن تعقد في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة إسرائيل دون أساس قانون واضح.

الانسحاب الإسرائيلي من غزة هو تصرف منفرد من طرف واحد يهدف لخلق واقع يتناسب مع المصالح الإستراتيجية لإسرائيل، وأن الانسحاب ليس سوى عملية إعادة انتشار بالمعنى القانوني والعملي ويعني ذلك استمرار مسؤولية إسرائيل القانونية كقوة احتلال لقطاع غزة وفقاً للقانون الدولي وتبقى قدرة الفلسطينيين على الحوار والتفاهم والالتزام بما يتفقون عليه تخفف وطأة الضغوط.[2]

ما نشهده بعد الانسحاب من غزة مأساة حقيقية تتمثل في عدم قدرة الفلسطينيين علي استغلال فرصة الانسحاب الإسرائيلي وزوال الاحتلال، من اجل تقديم نموذج لما يمكن أن تكون عليه دولة فلسطينية مستقلة، فقد سقط الفلسطينيون ضحية فوضي السلاح ، وتأكيدا لذلك فقبل قبل 5 سنوات برر دوف فايسغلاس، مدير مكتب شارون ، الانسحاب من غزة برغبة إسرائيل بالإمساك بطريقة أفضل بالقدس وقسم من الضفة ، ويتبين على ضوء ذلك أن الموقف الإسرائيلي لم يتغير.[3] .

---

[1] الدكتور أنور أبو طه ، قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، المرجع السابق ص11

[2] الدكتور كمال ناجي ، دراسه قطاع غزة بعد الانسحاب ، ندوة في مركز الزيتونة للدراسات ، ببيروت ، 2005/11/17 ص 27

[3] خيرالله خيرالله 5 سنوات علي الانسحاب من غزة... والرهان الإسرائيلي صحيفة الراى العدد 1572 – أغسطس 2010

المبحث الثاني

الانسحاب ومستقبل المقاومة الفلسطينية

رفضت فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي التخلى عن سلاحها طوعا أو كرها ، باعتبار أن الصراع لم ينته بعد ، وأن المقاومة ستستأنف رغم الانسحاب ، ولكن مع المعطيات الجديدة فقد تغيرت أشكال المقاومة وأدواتها .

لقد شكل انسحاب الاحتلال من قطاع غزة نقلة نوعية وتاريخية في الوعي الفلسطيني اتجاه المقاومة وتبنيها كخيار استراتيجي على حساب خيار المفاوضات وتقديم التنازلات ، كما ان المقاومة لم تتوقف عن إيجاد آليات لتوفير السلاح ، إما بتهريبها من الخارج أو صنعها محليا ، وستستمر في تطوير بعض وسائلها القتالية بما يتواءم مع المستجدات الجديدة [1].

كما أن الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي غير قادرة على فرض توقف كامل للمقاومة أو تفكيك فصائلها أو نزع أسلحتها ، كما أن تراجع المشرع الأمريكي يعطي دفعة معنوية كبيرة لخيار المقاومة في فلسطين[2].

موقف السلطة من سلاح المقاومة:

مع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تطلعت إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة إلى نزع سلاح المقاومة ، والضغط على السلطة في تلك المرحلة كي تفرض نفسها بعد الإنسحاب ، وان تتبع في سبيل ذلك سياسات منظمة ، من خلال استخدام مصطلحات الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الساحة الفلسطينية ، على أنه إشارة إلى سلاح فصائل المقاومة بشكل عام .

---

[1] مركز ابحاث المستقبل ، دراسه حول مستقبل المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة ، أغسطس 2005 ص 2

[2] مركز ابحاث المستقبل ، مرجع سابق ص3

موقف فصائل المقاومة من نزع سلاحها:

تعتبر الفصائل أن سلاحها هو الذي أرغم الاحتلال على الانسحاب من قطاع غزة ، وان المفاوضات لم تكن هي السبب لأنها لو كانت كذلك لاستطاعت تحقيق ذلك منذ عدة سنوات مع بداية المفاوضات، ثم تشكك بأنه إذا سحب سلاح المقاومة من يضمن إلا تعود إسرائيل من جديد إلى المناطق التي إنسحبت منها، وترى أن سحب سلاح المقاومة سيجرد السلطة من ورقة سياسية هامة في يدها أثناء المفاوضات لذلك فالمقاومة مهمة لدعم العمل السياسي جدا.

وترى الفصائل أن الانسحاب من غزة ليس نهاية المطاف لان القطاع لا زال جوا وبحرا تحت السيادة الإسرائيلية كما انه محاصر برا ، ثم انه في المستقبل قد تتغير الحكومة الإسرائيلية ويأتي زعيم جديد قد يقلب الأوضاع رأسا على عقب ويعيد الأمور إلى ما كانت عليه سابقا.

ثم إن المشكلة الأكبر وهي أن قوات امن السلطة وأجهزتها الأمنية لم تعود أبناء الشعب الفلسطيني على الدفاع عنهم وكان هؤلاء ينسحبون ويتركون المقاومين وحدهم أمام الاجتياحات الإسرائيلية وكان المقاومون يقومون بعمل رائع في ظل تخلي السلطة عن واجبها في حماية الشعب ، بسبب تقيدها بالاتفاقات ، فكيف يمكن – من وجهة نظر الفصائل – إن يسحب السلاح الشرعي الذي يدافع عن الناس ويبقى السلاح الذي يهرب من ساحة المواجهات .[1]

أكدت فصائل المقاومة الفلسطينية أنها غير مستعدة حتى لمناقشة هذا الطرح لذلك قررت الفصائل بسبب عدم الثقة في المستقبل أن لا تسلم سلاحها مهما كان ، وقد كان لدى الفصائل ما يبرر هذا الخيار ويتلخص في [2]:-

ا- أن الاعتداءات على المطلوبين للاحتلال وعلى الشعب الفلسطيني مستمرة ولن تتوقف ن لاسيما ان السلطة تقف عاجزة ازاء الرد عليها.

---

[1] مركز ابحاث المستقبل دراسه حول مستقبل المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة ، أغسطس 2005 ص1

[2] مركز ابحاث المستقبل ، مرجع سابق ص 3

ب- أن الاحتلال لم يزل نهائيا وهو مستمر في عدوانه والضفة لا زالت تحت الاحتلال.

ج- هناك خطر على حياة المطلوبين ، ولن تستطيع السلطة توفير الحماية لهم.

د- المجموعات المسلحة هي كيانات استمدت شرعيتها من نضالها، وطريقها لم يكتمل.

هـ- هذه المجموعات منضبطة ولا تتدخل في الحياة العامة والأمور اليومية ، وإنما هي موجودة فقط ضد الاحتلال وهذا لا يجعل من وجودها تعدد أو ازدواج سلطات .

حقق جيش الاحتلال نجاحات خلال الفترة خلال انتفاضة الأقصى ، عبر سياسة الضغط المستمر على قيادات وخلايا المقاومة، السياسية والعسكرية ، وذلك من خلال الاغتيال المباشر والاعتقال المنظم والعشوائي مستندا في ذلك على : العملاء المنتشرين في القطاع ووسائل التكنولوجيا الحديثة خاصة الاتصالات ، وعدم وجود دور لأجهزة السلطة في التصدي للقوات الإسرائيلية علما بأن هذه الأجهزة أكثر تنظيما وتمتلك أجهزة اتصال غير متوفرة للمقاومة ولكنها تخلت عن هذا الدور بشكل متعمد حتى تتلاشى الضغط السياسي ثم لا يوجد لديها قرار سياسي في هذا الصدد [1].

إلا أن ذلك لم يعد يتوفر للقوات الإسرائيلية بعد الانسحاب ، لذلك فإن المقاومة في المرحلة الجديدة غيرت تكتيكاتها وبناها التنظيمية والعسكرية، وأعادت تشكيل نفسها بما يتواءم مع التطورات والمخاطر المستجدة ومع أساليب الاحتلال ، عبر اعتماد أسلوب المجموعات المنفصلة، والاهتمام بالنوع والكيف وليس بالكم ، لأن مجموعات صغيرة جيدة التدريب والإعداد والتسليح تقوم بأعمال نوعية أفضل ، وهذا النمط يقلل من تأثير العملاء الذين ضيق عليهم في الفترة الحالية .

وكذلك اتجهت المقاومة لاعتماد أساليب جديدة في الاتصال خاصة في وسائل التكنولوجيا الحديثة ، كاستخدام اللغات والعبارات المشفرة والمتغيرة باستمرار واستخدام أنماط جديدة ، وأساليب تمويه [2].

---

(1) صحيفة معاريف ، خطة إسرائيلية للتدخل في غزة ، 2005/5/20م.

(2) مركز ابحاث المستقبل دراسه حول مستقبل المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة ، مرجع سابق ص 4

آلية صنع وتدفق سلاح المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة:

عمدت المقاومة إلى تقوية ذاتها من خلال عدد من الوسائل:-

1- العمل على المحافظة على مصادر التمويل المالي المحلي أو الخارجي لشراء السلاح.

2- العمل على تطوير مدى صواريخ ، لأن الصواريخ هي السلاح الاستراتيجي في الفترة المقبلة.

3- العمل على تطوير التصنيع المتعدد الأوجه في ظروف غير متوفرة في ظل الاحتلال وبقدرة أعلى على إدخال المواد الخام الضرورية للتصنيع وتعدد منافذ استيراده.

4- التوجه إلى تعليم وتدريب الشباب على استخدام هذا السلاح وكيفية الحفاظ عليه وتخزينه.

5- زيادة التجارب، حتى تصل إلى الدرجة المطلوبة من السلاح والعبوات والقذائف والصواريخ.

6- العمل على استقدام متخصصين في هذا المجال وعمل دورات متخصصة للشباب الفنيين العاملين، حتى يصبح العمل في هذا المجال قائما على العلم وليس الارتجال والتلقين أو التجربة والخطأ وربما سوف تتجه المقاومة الفلسطينية إلى الاستفادة من التجربة العراقية واللبنانية.

7- العمل على توفير خطوط توريد السلاح إلى قطاع غزة ، والربط مع أكثر من جهة لتأمينه .

8- العمل على زيادة وتنويع المخزون الاستراتيجي من الذخيرة بكافة أنواعها.

9- العمل على تبادل الأفكار في تصنيع الأسلحة بين الفصائل الفلسطينية [1].

ومن الواضح، ان فصائل المقاومة لم تعتبر الانسحاب من قطاع غزة ، نهاية للاحتلال الذي يجب الاستعداد الدائم ، لانه يتربص بها ، وقد تحقق ذلك في الحربين على غزة ، وكذلك الاجتياحات المستمرة وعمليات الاغتيال التي لم تتوقف ، مما يثبت صدق رؤية المقاومة ، وتمتعها ببعد نظر تستحق عليه التقدير ، وانها قادرة على تحمل المسؤوليات ، لذلك تمسكت بسلاحها ، بل وطورته لتحقيق ميزان ردع للاحتلال زظهر هذا بقصف العمق الاسرائيلي خلال الحربين على غزة.

[1] مركز أبحاث المستقبل ، سيناريوهات ما بعد الانسحاب من قطاع غزة ، يونيو – 2005م ص 2

المبحث الثالث

أزمة النظام السياسي الفلسطيني

كشف فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني، كما كشف حقيقة أخرى، تناساها الفلسطينيون ألا وهي أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الاحتلال، وبالتالي فثمة قيود ومحددات لم تستطع الحركة الوطنية تجاوزها.

يمر النظام السياسي الفلسطيني في عملية إعادة بناء، تحتل حركة "حماس" فيها موقعاً مؤثراً وفاعلاً. والأرجح أن تطول هذه العملية، مما يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تفضي إلى أزمة شرعية وهوية، إذا ما بقيت حماس تفتقر إلى رؤية واضحة ومنظور متكامل تقبل التفاوض حوله مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الآخرين [1].

ومن الواضح، أن ضرراً بالغاً سيلحق بالمشروع الوطني وبمسيرة الكفاح في ظل عدم استقرار النظام، والصراع المحتدم على السلطة ، ولا توجد مؤشرات إيجابية على أن حركة حماس تسعى حقاً إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، بالرغم من شواهد تدل على النضج السياسي، والاستعداد للتكيف، والقبول بفعل الضرورة للتعدد والمشاركة ، كما أن حركة فتح، التي لم تستوعب خسارتها وفقدان هيمنتها، تواصل الصراع على أرضية استعادة النفوذ والسيطرة، ولا تقدم بديلاً فعلياً لإخراج النظام السياسي من أزمته الحالية. بدورها، فإن التنظيمات اليسارية والقومية، تعاني من حالة تراجع غير مسبوقة، وتكاد تنقسم على نفسها باتجاه قطبي الجذب أي حركتي "فتح" و"حماس"[2].

---

[1] محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية ، مجلة شؤون عربية (ربيع 2006) العدد 125.

[2] تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"سيناريوهات مستقبلية: دراسة بنيوية ، موقع التيار الثالث على الانترنت ، 18 يناير 2006 ص2 الرابط home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc

حماس وتجربة السلطة

لم تشارك قوى المعارضة في الانتخابات العامة عام 1996، بينما شاركت أبرز هذه القوى ، حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية في الانتخابات التشريعية الثانية، دون أن يطرأ تغيير حقيقي على طبيعة السلطة ، وهو ما أوقع حماس، التي فازت بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، في الشرك الناجم عن التناقض الكبير بين أيدولوجيا الحركة ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال . [1]

شكل دخول "حماس" في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة ، ففي حين فضلت العمل من خارج المنظمة والتنافس معها على جبهة التمثيل الفلسطيني، رفضت الاعتراف بالسلطة، واتبعت إستراتيجية جمعت بين المواجهة العسكرية مع الاحتلال والمواجهة السياسية مع قيادتها.

بعد أن أصبحت قيادة السلطة الفلسطينية غير قادرة على مواصلة الحكم، بدت حماس راغبة بالمشاركة ومستعدة لها ، حيث اتبع محمود عباس إستراتيجية تقوم على ضرورة التعاون مع "حماس"، فعرض عليها المشاركة في السلطة والاندماج في مؤسساتها. [2]

ولأن حماس وفتح حركتان جماهيريتان تمتلكان تحديداً حصرياً للهوية وتقومان على أساس التجييش خلف شعارات مبهمة وعامة وليس تعبئة لصالح برامج سياسية واقتصادية معينة، فهما لا تقبلان فكرة قيام تيار ثالث ينافس على مساحة التأثير والنفوذ داخل النظام السياسي ، كما أن قيام تيار ثالث يفترض إنضاج عمليات التسييس والمجتمعة في سياق مشروع بناء دولة وطنية حديثة ، تقوم على فكرة المواطنة، وهو ما يحتاج إلى إعادة توليد حركات سياسية من طراز جديد. [3].

---

(1) عزمي بشارة: حول فوز حماس وفعل التحدي، موقع 48 نسخة الكترونية،
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412

(2) المجموعة الدولية للأزمات، ، مشاركة حماس: تحديات الاندماج السياسي، ترجمة: الزيتونة ، 18 يناير 2006 ص 2 الرابط ،
www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=1113

(3) تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"، مرجع سابق ص 8

سيناريوهات الخروج من أزمة النظام السياسي

إن الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني، عملية قد تستغرق زمناً طويلاً وتشترط إعادة توليد الإجماع أو فرضه حول هوية النظام، وهي تراوح بين ثلاثة خيارات:

(1) نظام وطني ديمقراطي (استيعاب الاتجاه الإسلامي عبر حوار يفضي إلى توافق).

(2) نظام إسلامي (نفي وإقصاء التيارات الأخرى، مع الإبقاء على مظاهر الوحدة الوطنية).

(3) استمرار حالة عدم الاستقرار والتفكك وانهيار النظام بالكامل. وبقدر ما يمكن أن يسهم تيار ثالث متبلور في الصراع على تحديد هوية النظام، فإن استقرار النظام على وضع جديد نتيجة الصراع المحتدم بين تيارين سيتحكم إلى حد بعيد في فرص تشكيل هذا التيار.

لقد توقع د. رياض علي العيلة ، سيناريو زيادة ظاهرة الفلتان الامني والخشية من وقوع صدام بين السلطة والفصائل الفلسطينية ، والانجرار الى الحرب الأهلية [1]، وقد وقع هذا السيناريو فيما بعد.

إن إعادة بناء النظام السياسي لا تتم بمعزل عن مآل الصراع مع الاحتلال ، ولذلك فثمة احتمالين:

الحالة الأولى : أن تتم في أتون الصراع المستمر مع الاحتلال وهذه الحالة لها 3 احتمالات :

الأول: يستمر الصراع على السلطة، وبالتالي الانقسام والتوتر بين الحركتين وما يعنيه ذلك من تنازع للصلاحيات بين مؤسسات النظام والفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخابات مبكرة تعيد إنتاج الوضع تعطي "حماس" قيادة السلطة بالكامل و تنفرد فتح بقيادة المنظمة أو بالعكس[2].

الثاني: أن تفضي جهود خارجية إلى رأب الصدع بين الحركتين، أو نتيجة شعور داخلي بالإنهاك وعدم الجدوى، فيتم الاتفاق على الاقتسام، يمكن أن يحدث ذلك قبل الانتخابات المبكرة أو بعدها، وبالتالي فقد يشهد النظام تهدئة نسبية فيستعيد جزءاً من قدرته على تلبية المطالب منه [3].

---

[1] د. رياض علي العيلة ، خطة الانفصال الشارونية ، السياسة الدولية ، العدد 162 ، القاهرة ، اكتوبر 2005 ص 103

[2] تيسير محيسن ، دراسة النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"، مرجع سابق ص 9

[3] مقابلة مع خالدة جرار (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) موقع الحوار المتمدن يوليو 2006

الثالث: الانسجام الوطني إما نتيجة لحوار جاد يفضي إلى توافق وطني شامل، وإما استجابة لنتائج الانتخابات المبكرة التي قد تستدعي ذلك، وإما في حال فوز فتح بالرئاسة وتعادل القوى في المجلس التشريعي. يفترض هذا السيناريو قطع شوط كبير على صعيد التوافق الفكري والسياسي وإنتاج رؤية فلسطينية موحدة و سيكون دور القوى المرشحة لبناء تيار ثالث ملحوظاً.

الحالة الثانية: أن يسبقها حل سياسي مؤقت وهذه الحالة لها 3 احتمالات :

الاول : الاقتسام بين الحركتين قد يتحول إلى تقارب سياسي وفكري وإستراتيجي (تصالح الفكرة الوطنية مع الفكرة الإسلامية) "

الثاني : الانسجام الوطني الشامل بين القوى والفصائل الفلسطينية ، وهنا سستجد هذه القوى نفسها تبحث عن مكاسب فئوية لها، مع إمكانية تبلور اتجاه يسعى لتقديم رؤية بديلة .

الثالث : زيادة فرص بناء التيار الثالث مع توجه النظام إلى الدمقرطة والعصرنة، ومع تكريس عمليات التسييس وتداول السلطة عبر انتخابات دورية وبناء اقتصاد وطني.

وازاء ما سبق كان هنالك موقف واضح لحركتي حماس وففتح في ظل استبعاد بروز تيار ثالث .

حرصت حركة فتح في كل المراحل على إبراز التعدد السياسي في صيغ الائتلاف أو عند اتخاذ قرارات هامة، و ساهمت في التعدد وخلق اليافطات الحزبية، عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك [1].

ان حركة حماس تقبل بالآخر إذا ما تماهى معها، أي أن يقبل ببرنامجها هي ، فلا وجود ولا إمكانية لوجود ما يسمى بالتيار الثالث، فالساحة الفلسطينية تعرف برنامجين فقط [2].

وهكذا يتضح مما سبق من الخيارات والسيناريوهات والاحتمالات أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني ستظل تراوح مكانها مالم تجتمع القوى والفصائل لا سيما حركتي حماس وفتح علىا برنامج وطني موحد في ظل مصالحه حقيقيه تنهي الاحتلال .

---

[1] مقابلة هاتفية مع سفينان ابو زايده القيادي في حركة فتح نيسان 2013 ، رام الله

[2] مقابلة مع يحيى موسى (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس) نيسان 2013 ، غزة

المبحث الرابع

تقييم الوضع الفلسطيني:

لم تتقدم القضية الفلسطينية خطوة واحدة في العقد الأول من الألفية الثالثة ، فقد انحسرت أفكار الكفاح المسلح في أوساط النخب السياسية الفلسطينية ، باعتبار الكفاح المسلح وسيلة من وسائل المقاومة وسبيلاً من سبل التحرر الوطني ، كما ازداد الكلام على فكرة التحول من الكفاح المسلح إلى المقاومة المدنية وإلى المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة الشاملة.

وظلت القضية الفلسطينية حتى كتابة الدراسة ، تدور على عنوانين رئيسين هما : المفاوضات والمصالحة الوطنية ، بالطبع لم تصل المفاوضات إلى أي نتيجة على الإطلاق، وهذا يعني أن الرهان على إمكان التفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية للضغط على إسرائيل في قضايا الاستيطان والاستيلاء على الأراضي والأسرى ووقف العنف الإسرائيلي، علاوة على الإسراع في انجاز اتفاق سياسي على طاولة المفاوضات، بات سراباً، وهو ما كان متوقعاً قبل ذلك [1].

وبدورها فإن المصالحة الفلسطينية ، وإنهاء الانقسام الجغرافي والسياسي بين "فتح" و "حماس" وبين الضفة والقطاع ، ظل مستعصيا بلا مخرج ، لعدم تأليف حكومة توافقية، والذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، إذ إن هذه الخطة دونها مصاعب إقليمية وفلسطينية كثيرة.

لم يطرأ أي تغيير على تركيبة الوضع الداخلي الفلسطيني الذي استمر وفق رؤيتين سياسيتين مختلفتين يتحكم كل منهما برقعة جغرافية محددة. ورغم أن حماس وفتح ، حيث فشلتا في الاتفاق على الترتيبات الأمنية حيث بدا أن هناك فيتو على إشراك حماس في إدارة الأجهزة الأمنية ليس من قبل فتح فقط، وإنما من قبل إسرائيل والولايات المتحدة وأطراف العربية[2].

---

[1] صقر أبو فخر ، تقييم الوضع الفلسطيني الداخلي ، تقييم استراتيجي 2010، مركز الزيتونه للدراسات ، بيروت 2011 ص 4

[2] ماجد أبو دياك: ورقة عمل : الوضع الداخلي الفلسطيني ، حلقه النقاش السابقه ص 10

ونتيجة لذلك تعطلت الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي، ولم تجر جهود لإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت السلطة الفلسطينية في احتجاز قيادات وكوادر لحركات المقاومة وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، فيما تم زج عشرات من تنظيم فتح في سجون حكومة غزة [1].

وهكذا استمرت عناوين الصراع والمعضلات ذاتها تتراكم من سنوات سابقة، فما بين محاولات لتجاوز الانقسام في الصف الفلسطيني، وجولات صراع سياسي بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية حول مواضيع: المفاوضات، بناء مؤسسات الدولة، فك الحصار عن غزة وإعادة إعمارها، وغموض مآل قضية اللاجئين، تفاعل الوضع الداخلي الفلسطيني بهذه المحاور بين جمود سلبي وتعطيل حقيقي للحياة السياسية الفلسطينية وبين محاولات ضعيفة لإعادة صياغة البنية والدور لأهم الفصائل الفلسطينية. في مسألة الحوار الفلسطيني لإعادة بناء الوحدة. [2]

حالة لا مفاوضات ولا مقاومه :

الوضع الآن في غزة، بات يشبه الوضع في جنوب لبنان: لا سلم ولا حرب ولا مقاومة ن أما قوى المقاومة فقد تحولت إلى قوة ردع، وهذا يعني أن الجبهة الفلسطينية صارت مثل الجبهة اللبنانية ومثل الجبهة السورية، فما عادت مواقع للمقاومة الفاعلة والنشطة واليومية ، إن العناصر القائمة اليوم في فلسطين هي: لا مصالحة فلسطينية . فلسطينية، لا تسوية، لا مقاومة، لا حرب، لا سلم ، ومن جانب آخر، فإن فكرة "تأسيس" دولة فلسطينية" تحت الاحتلال، والسعي إلى نقل هذه "الدولة" من عالم القوة إلى عالم الفعل ، جرى البرهان عليه بالبطلان ، ولا يوجد أمل في تحقيقه [3].

---

[1] المرجع السابق ص11

[2] سهيل الناطور ، ورقة عمل: الوضع الفلسطيني الداخلي – جمود سلبي وتعطيل، حلقه نقاش ، القضيه الفلسطينية ، تقييم استراتيجي 2010، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات ، بيروت 2011 ، ص 21

[3] صقر أبو فخر ، ورقة عمل: تقييم الوضع الفلسطيني الداخلي مرجع سابق ص 6

المؤشرات العامـة لوضع قطاع غزة

تميزت الأوضاع الفلسطينية بعده مؤشرات عامه منـها:-

أولاً: إن بعض النظم العربية بات يرى أن القضية الفلسطينية صارت عبئاً عليه، وهو يسعى إلى التخلص التدريجي من هذا العبء، وأبعد من ذلك، فإن عدداً من الدول العربية صار يعتبر إسرائيل أقرب إليه من دول عربية أخرى ، وهذا أمر خطير بمفاهيم الأمن القومي الشامل .

ثانياً: إن إسرائيل تجتهد بقوة لنزع الشرعية عن منظمة التحرير الفلسطينية بترويجها أن المنظمة ما عادت تمثل جميع الفلسطينيين ولا سيما في غزة وفي بعض بلدان الشتات ، وهنا يغذي الانقسام السياسي والجغرافي هذه الذريعة، وكذلك فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية واقتحام القرى واعتقال الناشطين يجعل السلطة الفلسطينية تبدو عاجزة على حماية مواطنيها، ويقدم أفضل خدمة للدعاية التي تقول إن السلطة متواطئة مع إسرائيل.

ثالثاً: ظهرت حركة حماس طوال سنة 2010 بعد العدوان على غزة، مرتبكة سياسياً ، وتجلى ذلك في التصريحات المتناقضة لمسؤوليها في غزة ودمشق ، وقد افتقرت حماس إلى أي مبادرة سياسية، وظلت تنتهج سياسة ردات الفعل والبيانات الصحافية ، أما في النطاق السياسي فقد بقيت ثابتة عند رفضها المصالحة الفلسطينية ، أي توقيع الورقة المصرية.

رابعاً: لم يتقدم "اليسار الفلسطيني" أي خطوة إلى الأمام، ولم تتمكن قوى اليسار من تجميع صفوفها، على الرغم من المحاولات المتعددة، ولم تستفد من الخلاف الفتحاوي . الحمساوي لتسجيل نقاط لمصلحتها على الإطلاق. ومن غير المتوقع أن تختلف الأمور [1].

---

[1] انظر صقر أبو فخر ، ورقة عمل: تقييم الوضع الفلسطيني الداخلي مرجع سابق ص 7

خامساً: تصاعد التنسيق الأمني مع الاحتلال، لكنه لم يحل دون تنفيذ عمليات مقاومة في الضفة، في وقت عانى الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

سادساً: لم يحدث تغيير كبير في معادلة القوى والفصائل في الساحة التي تتنازعها فتح وحماس من حيث قوة التأثير والفاعلية، كما لم يحدث تغيير في مواقف الفصائل من كلا التنظيمين وتحالفاتهما معهما تضاعفت المعاناة الفلسطينية بتداعيات الانقسام بين غزة والضفة.

سابعاً: واجهت فتح أزمة داخلية جديدة بددت النجاح الذي حققه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس العام 2009 في حشد التأييد الداخلي له في مركزية الحركة .

تاسعا: الوضع الشعبي هو العامل الحاسم في تحديد وجهة القضية الفلسطينية في ظل خلاف بين برنامجين، ولكن وجود سلطتين يمنع من استشفاف توجهات الناس بل ويؤثر في خياراتهم ولا شك أن الانقسام يؤثر على خيارات الفلسطينيين في الداخل والشتات.

تاسعا : تمكنت المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عمليات ضد المستوطنين في الخليل ورام الله الأمر الذي أعطى أملاً بإمكانية عودة بعض الزخم لبرنامج المقاومة رغم استمرار ملاحقته ومطاردته من قبل السلطة الفلسطينية بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة.

عاشرا : واصلت فصائل فلسطينية تنفيذ عمليات مقاومة أو الرد على اعتداءات إسرائيلية في قطاع غزة، ولكن حماس تحدثت عن هدنة غير معلنة مع إسرائيل وفي إطار توافق فصائلي. غير أن الوضع في الضفة كان مختلفاً، فقد استمرت محاولات الفصائل – وعلى الأخص حماس والجهاد – في تنفيذ عمليات مقاومة تم إحباط الكثير منها من أجهزة الأمن في رام الله بتنسيق مع إسرائيل، وتعرض الكثير من المعتقلين في سجون السلطة إلى تعذيب لانتزاع المعلومات منهم، وبعضهم كان يعتقل أو يقتل من إسرائيل بمجرد إطلاق سراحه [1].

---

[1] ماجد أبو دياك : ورقة عمل : الوضع الداخلي الفلسطيني ، مرجع سابق ص 12

الحصار و البطالة

حصار غزة هو حصار خانق قامت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة إثر نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 2006 قبل سيطرة حماس غزة بعام ، ثم عززت إسرائيل الحصار في 2007 بعد سيطرة حماس على غزة في حزيران 2007.

تسبب الحصار الدولي والإسرائيلي ضد الفلسطينيين بقطاع غزة عقب اعلان الحكومة الجديدة – التي شكلتها حماس – بحدوث أزمة إنسانية ، أدت الى نقص خطير في المخزون من اللوازم الطبية والأدوية الأساسية وذلك وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) [1].

اشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع، من بينها الخل والبسكويت والدواجن واللحوم ومنع الصيد في عمق البحر، وغلق المعابر بين القطاع وإسرائيل. ويرى بعض المفكرين أن مصر تشارك في الحصار بشكل غير رسمي، حيث أغلقت معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي من جانب مصر ، كما هدمت إسرائيل مطار غزة الدولي المطار الوحيد في قطاع غزة كلياً مما زاد شدة الحصار والمعاناة.

وعلي إثر هذا الحصار قام الآلاف من الفلسطينيين في 23 يناير، 2008 باقتحام الحدود على الجانب المصري والدخول للتزود بالمواد الغذائية من مصر بعد نفاذها من القطاع، عبر في هذا الاقتحام ما يقرب من 750 ألف فلسطيني، وقد صرح الرئيس المصري حسني مبارك للصحفيين لدى افتتاحه معرض الكتاب السنوي في القاهرة : "أمرت قوات الأمن بالسماح للفلسطينيين بالعبور لشراء حاجاتهم الأساسية والعودة إلى غزة طالما أنهم لا يحملون أسلحة أو أي محظورات" [2].

قامت إسرائيل بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان يستهدف كسر الحصار كما أعلن الناشطون على متنه بتخفيف الحظر المفروض على دخول بعض السلع الغذائية وأدوات المطبخ

---

[1] UNOCHA, The Humanitarian Monitor in occupied Palestine territories, n 1, Jerusalem, May 2006

[2] جريدة القدس 24 كانون ثان ص 1

ولعب الأطفال، بينما رفضت حركة حماس القرار واعتبرته دعائياً وغير عملي ودفعت الحالة المتردية لسكان القطاع منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ماكسويل غيلارد بوصف الحصار قائلا أنه "اعتداء على الكرامة الإنسانية" [1].

منذ إعلان قطاع غزة " كيانا معاديا " في سبتمبر 2007 ، استخدمت إسرائيل استراتيجية تهدف إلى شل حركة حماس سياسيا على الخضوع على حساب 1.8 مليون من الفلسطينيين الأبرياء الذين يسكنون قطاع غزة. وتبرر إسرائيل أعمالها بالتأكيد على أن حماس هي الجماعة الإسلامية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل وعازمة على تدمير ذلك من خلال إطلاق صواريخ القسام محلية الصنع على جنوب اسرائيل [2].

في 27 تشرين ثان 2007 أعلن بشكل رسمي عن تشكيل اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار برئاسة النائب المستقل في المجلس التشريعي المهندس جمال ناجي الخضري ، واللجنة ذات الطابع الشعبي لم تتبع لأي فصيل أو حزب سياسي منذ نشأتها، واستطاعت أن تبني علاقات الثقة والتعاون المشترك مع جميع أطياف الشعب الفلسطيني بمن فيهم الفصائل بمختلف توجهاتها، لتحقيق هدف واحد وهو "كسر الحصار".

وقد شكلت الحالة الصعبة التي يحياها المواطنون في ظل اشتداد وتصاعد حالة الحصار يومياً بعد يوم، وانعدام الأفق لأي حلول، وأية بوادر لرفع الحصار، وغياب الإدراك الإقليمي والدولي بحجم المعاناة التي يتعرض لها قطاع غزة نتيجة هذا الحصار، الدافع الرئيس لانطلاق وتحرك اللجنة[3].

إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الوطنية والوزارات الحكومية، والمنظمات الدولية كبرنامج الأغذية العالمية، منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة

---

(1) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ن حصار غزة ، الرابط :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1_%D8%BA%D8%B2%D8%A9:

(2) The ICRC Advisory Service on International Humanitarian Law: The Siege on the Gaza Strip- 2007 page 2

(3) موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ، الرابط
http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3D76djuyAn3QTG

والطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أشارت إلى أن استمرار الحصار الإسرائيلي ، أدى لتدهور الأوضاع الإنسانية، وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة (1)".

ورغم أن إسرائيل كانت تدعي أنها لم تعد تتحمل مسؤوليات دولة محتلة منذ تنفيذ الانسحاب من غزة في سبتمبر 2005 ، إلا أنإسرائيل ما زالت تسيطر على الحدود والمجال الجوي والبحري من منطقة 365 كم ، واستغلال هذا الواقع لفرض الحصار على غزة.

وتتحكم إسرائيل بتوفير ودخول كميات وأنواع البضائع والوقود والغذاء والإمدادات الطبية الى قطاع غزة ، وهذه العزلة قد أغرقت المنطقة في أزمة إنسانية وخيمة ، وأصبحت غزة "أكبر سجن مفتوح في العالم " بسبب العقاب الجماعي الذي تتبعه اسرائيل مع الفلسطينيين لضمان تحقيق مكاسب سياسية ، كما تقوم إسرائيل بالانتهاك الكامل للقانون الإنساني الدولي في قطاع غزة [2].

أوضاع الحريات بالضفة وغزة

الأوضاع الداخلية في الضفة والقطاع لجهة الحريات العامة شهدت انتكاسة لدى الطرفين ، حيث إن سلسلة من الاعتقالات من قوى الأمن في غزة، طالت العديد من عناصر وكوادر التنظيمات الأخرى، مما أدى لتظاهرات احتجاج واسعة نسبياً، كما شنت قوى الأمن في الضفة حملات متكررة ضد كوادر حماس بالأساس، وطالت أحياناً منظمات ومستقلين آخرين، وأدت إلى تشنج العلاقة بين فتح وحماس عدة مرات ، وهذا ما أساء إلى الطرفين والى الثورة الفلسطينية عموماً،

كذلك فإن اتجاهاً لفرض قيود دينية على ممارسات مجتمعية في غزة أثارت زوابع انتقادية، كذلك في الضفة بالاعتقالات لدى إضراب القطاع التدريسي [3].

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة ، تقرير "أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، غزة ، 31 كانون اول 2012

[2] The ICRC Advisory Service on International Humanitarian Law: The Siege on the Gaza Strip- 2007 page 3

[3] سهيل الناطور ، الوضع الداخلي الفلسطيني ، مرجع سابق ص 24

حالة الانقسام

دفعت استمرارية حالة الانقسام الجغرافي ، حركة فتح الى تراجع مشروع التسوية لتخفيف موقفها من هذا الملف، ومن جهة أخرى، فإن حركة حماس اعتبرت أن المصالحة ستساهم في فك الحصار عن غزة وتخفيف وطأة الأجهزة الأمنية على أنصارها في الضفة وإمكانية إطلاق معتقليها .

إلا إن عملية تطبيق المصالحة واجهت على الأرض عقبات كبيرة ن ولم يبد أي أفق لإنهاء حالة الانقسام السياسي أو تقريب المواقف بين التيارين المتضادين في الساحة، لا سيما وأن السلطة الفلسطينية أعلنت عن تمسكها بخيار التسوية ببدائل متعددة داخل هذا الإطار وليس خارجه وبقي ملف إصلاح منظمة التحرير وإعادة بنائها معلقاً ، كما ظل موضوع الاعتقال السياسي في الضفة والمستند إلى التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل وأميركا مستمراً ليعمق الخلاف والانقسام [1].

حركة حماس

حاولت حماس استثمار نجاحها في الصمود إزاء الحصار الإسرائيلي الذي قام على أسس لا ازدهار ولا إعادة إعمار للقطاع، ولا تنمية لاقتصاده، لكن في الوقت ذاته لا أزمات إنسانية فاقعة ، لكن حماس رغم الحصار لم تضعف وحاولت فك الحصار السياسي عبر زيارات ولقاءات قيادتها مع عدد من المسؤولين العرب والدوليين، وتخفيف الحصار الاقتصادي وحرية الحركة نسبياً عبر معبر رفح، من جهة أخرى عادت حماس إلى مأزق عدم الوضوح في الإستراتجية العسكرية فقد عززت قوتها تسليحاً وتدريباً وتعايشت مع قوى وفصائل مسلحة إلى جانبها لكنها لم تخلق أطراً مشتركاً لقيادات عسكرية ميدانية موحدة ولا خططاً مشتركة ، وقامت بغض النظر عن بعض الصواريخ أو العمليات لفترة ثم التشدد بمنعها عندما يزداد التهديد الإسرائيلي وتكثر الاعتداءات [2].

---

[1] ماجد أبو دياك : ورقة عمل : الوضع الداخلي الفلسطيني ، مرجع سابق ص 15

[2] سهيل الناطور ، الوضع الداخلي الفلسطيني ، مرجع سابق ص 25

حركة فتح

ما زالت حركة فتح عموماً تحظى بشعبية واسعة في الداخل والخارج، رغم المشكلات التي ازدادت حدتها وأبرزت سلبيات كثيرة لدى قياداتها، أنهت فتح في أغسطس 2009 مؤتمراً عاماً أظهر محاولة لإعادة ترتيب البيت الفتحاوي، فانتخب لجنة مركزية جديدة حاولت لم الصفوف.

لقد أصيبت فتح بضعف في سياق اتهامات لكثير من كوادرها بالفساد والجوهر الأساس في ضعف حركة فتح هو فشل الأداء السياسي الذي اتبعته بالمفاوضات دون أية بدائل، فخلال 17 عاماً من الاتفاقات واستمرار التفاوض دون نتائج، وبروز حالات فاسدة والأداء الذي أراح الاحتلال الإسرائيلي تحول إلى أقل أنواع الاستعمار كلفة على إسرائيل [1].

قوى اليسار

حاولت قوى اليسار الفلسطيني ممثلة بحزب الشعب، الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تشكل جبهة موحدة لليسار الفلسطيني، أعلنت عدة بيانات ومواقف مشتركة في العديد من المحطات، وبدأت حواراً داخلياً واسعاً لاعتماد صيغ مؤسساتية لهذه الجبهة الجديدة وآليات انتخاب هيئاتها، طالت زماناً ويبدو أنها ما زالت تحبو ببطء شديد رغم أهمية الفكرة والضرورة الموضوعية لإنجازها في إطار الوضع الداخلي الفلسطيني لكن هذا يحتاج إلى:

1- توفير شروط الانتقال من أشكال وصيغ التنسيق والتعاون نحو صيغ توحيد لمجالات حيوية.

2-الانفتاح على مكونات يسار أخرى في ساحة العمل الوطني سواء منظمات سياسية أو مجتمع أهلي أو مؤسسات ذات اختصاصات مختلفة كالنقابات وغيرها [2].

---

(1) المرجع السابق

(2) سهيل الناطور ، الوضع الداخلي الفلسطيني ، مرجع سابق ص 26

استنتاجات وتوصيات الدراسة

أولا: استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها :

1- أحدثت خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد مخاوف كبيرة لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالإضافة إلى الجانب المصري نظرا لان هذه الخطوة كانت غير محسوبة العواقب ، وان كان هنالك اختلافا في نوع المخاوف ، فالمخاوف الفلسطينية تركزت على المستقبل السياسي أما المخاوف الإسرائيلية فتركزت على المستقبل الأمني أما المخاوف المصرية فأخذت طابعا استراتيجيا نظرا لعلاقة الجوار مع قطاع غزة وإسرائيل .

2- كانت ردود الفعل الموقف الفلسطيني سواء الرسمي أو الفصائلي أو الشعبي تجاه عملية الانسحاب ، متفاوتة لا تنم عن مستوى من الجاهزية الاستراتيجيه لاستيعاب التغير الدراماتيكي الذي شهده قطاع غزة وسط حالة التجاهل السياسي الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية التي انغمست في مواجهة تحديات ميدانيه وتكتيكيه فرضها هذا الانسحاب على الأرض .

3- اراد الاحتلال ان يستفيد من عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بترسيخ وتعزيز عملية الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى ابعد الحدود ضمن سياسة إسرائيلية لتعميق هذا الانفصال الذي من شأنه تفتيت فكره إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابله للحياة واستحالة تنفيذ هذا المطلب الفلسطيني على ارض الواقع ، واصبح هذا الفصل حالة قائمة ومسلم بها .

4- عززت عملية الانسحاب الفصل بين الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة ، وأصبح واقعا مفروضا وله تأثيرات غاية في السلبية على المستقبل الفلسطيني ، كما عكست نتائج سلبية على الوحدة الفلسطينية التي كانت موجودة بهشاشة بينهما ، مما صب في صالح المشروع الاسرائيلي.

5- أكدت اعترافات وتقييمات قادة إسرائيل العسكريين والمفكرين الإسرائيليين فشل عملية الإنسحاب لأن اضطرار الجيش لتنفيذ خطة الانسحاب يمثل تراجعاً واضحاً للمشروع الإسرائيلي، وانتصاراً لخيار المقاومة الذي تجند حوله الشعب الفلسطيني ، وباعتقادي ان المقاومة الفلسطينية ادت اداء مشرفا في مواجهة الاحتلال وحولت قطاع غزة الى منطقة غير مرغوب فيها اسرائيليا.

6- شكلت نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت عام 2006 ، عنصرا مفاجئا أثار ردود فعل قوية ومتباينة بين مرحب ورافض ومتحفظ ، وكانت نقطة تحول في التركيبة السياسية للمجتمع الفلسطيني.

7- شكلت الإنتخابات الثانية نقلة نوعية وإنقلابا في النظام السياسي الفلسطيني ، حيث تحول ذلك النظام في هذه الإنتخابات من نظام التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني إلى نظام يقوم على أساس المشاركة الشعبية والفصائل الفلسطينية ، الا ان هذا لم يترجم على ارض الواقع ، بسبب حالة الانقسام التي أصابت الفلسطينيين حيث تعثرت هذه الشرعيه بين الضفه الغربية وقطاع غزة.

8- يتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الأولى عن ظاهرة الانفلات الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية من حيث إضعاف السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وتدمير مقارها الأمر الذي خلق جوا ملائما وبيئة خصبه لحدوث حالة اختلال امني ومن ثم وقوع حالة الانقسام المزرية .

9- جاء الانسحاب الإسرائيلي وجاءت خطة " فك الارتباط " الإسرائيلي الأحادي الجانب على خلفية تحول ملموس في ميزان القوى الفلسطيني الداخلي ، طرأ في اثر الانتفاضة الثانية وعقب فشل اتفاقية أوسلو في تحقيق الحدود الدنيا منح المشروع الوطني الفلسطيني .

10- يعتبر الفلسطينيون على المستوين الرسمي والفصائلي خطة " فك الارتباط " الإسرائيلية مع قطاع غزة التي جرت دون اتفاق مع القيادة الفلسطينية بأنها لا تحقق انسحابا كاملا أو انهاءا للاحتلال كما أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لم يكن انسحابا حقيقيا جادا بل عملية إعادة

انتشار واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة فيما أن إسرائيل لم تحقق أهدافها بالشكل المطلوب من عملية الانسحاب بخلق حالة احتلال جديد أكثر راحة لها وتحجيم المقاومة.

11- الوضع السياسي الفلسطيني الذي تمخض عقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في القدس والضفة وقطاع غزة يؤكد أن الفلسطينيين لن يتمكنوا من إقامة دولة مستقلة وسيادية على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت سنة 1967.

12- أثبتت نتائج الانسحاب من قطاع غزة أن فصائل المقاومة لم ولن تتخلى عن سلاحها طوعا أو كرها لأن الصراع لم ينتهي من وجهة نظرها بعد ، وأن المقاومة ستستأنف ولكن مع معطيات جديدة و تغير لأشكال ادائها مع إيجاد آليات لتوفير السلاح ، إما بتهريبها من الخارج أو صنعها محليا ، وستستمر في تطوير بعض وسائلها القتالية.

13- كشف فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني، كما كشف حقيقة أخرى، تناساها الفلسطينيون ألا وهي أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الاحتلال، وبالتالي فثمة قيود ومحددات لم تستطع الحركة الوطنية تجاوزها.

14- استهدف الانسحاب من غزة ، تحقيق أقصى قدر من الأمن لليهود في فلسطين المحتلة، أي أن له أسباباً أمنية أساساً، واستهدف أيضاً سببا سياسيا بالقضاء على أي أمل فلسطيني في تحقيق دولة أو سلام منقوص أو جزئي .

15- الأسباب الحقيقية التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب من داخل قطاع غزة هي زج الفلسطينيين في حالة حرب أهليه بفعل حالة الاختلال السياسي والأمني التي نتجت عن الانسحاب الأحادي كما أن معظم النتائج المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي من النواحي السياسية والأمنية ليست ايجابية لمواطني قطاع غزة.

ثانيا : توصيات البحث

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها :

1- يتوجب على الفلسطينيين إذا أرادوا إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني ، الفهم بأن إسرائيل دفعت بهم إلى وزجتهم في حالة الانقسام الجغرافي والسياسي بفعل حالة الاختلال السياسي والأمني التي نتجت عن الانسحاب من داخل قطاع غزة وما ترتب عن ذلك من تداعيات وفق نتائج الانتخابات .

2- يجب أن يتعامل الفلسطينيون إزاء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة على أساس أن النتائج المترتبة جراءه من النواحي السياسية والأمنية ليست ايجابية لمواطني قطاع غزة واهم مظاهرها رفض حل الدولة الفلسطينية ووجود تواصل جغرافي مع الضفة الغربية واستمرار حصار قطاع غزة وتواصل العدوان ضد الفلسطينيين.

3- يجب استمرار المناداة في المحافل الدولية بان قطاع غزة ما زال محتلا من النواحي السياسية والاقتصادية و الأمنية وان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لم يكن انسحابا حقيقيا جادا بل عملية إعادة انتشار واستمرار للسيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة بخلق حالة احتلال جديد أكثر راحة لها .

4- على الفلسطينيين التوحد ازاء برنامج وطني سياسي شامل باتفاق كل القوى يجمع بين المقاومة بكافة اشكالها والمفاوضات السياسيه ، والاستعداد لمواجهة الاحتلال ، الذي أثبت بالانسحاب من قطاع غزة أن لا مقدسات في السياسة الاسرائيلية تجاه ما يسمى بأرض اسرائيل والشرعية المستمده من التوراة ، فمن يترك جزء من هذه الأرض الموهومه لديهم يترك الكل ، وأن الشعارات التي يرفعها الاحتلال لا بد وأن ياتي يوما وتسقط .

تمت الدراسة بحمد الله

المصادر الاولية:

المراجع العربية

1-إلياس شوفاني الموجز في تاريخ فلسطين السياسي. بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تموز 1998

2-اسماعيل أحمد ياغى. الجذور التاريخيه للقضيه الفلسطينيه ، الرياض، دار المريخ، 1983

3-اياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث،القدس، الطبعة الأولى، 1990

4-احمد رمضان شقليه ، الجغرافيا الاقليميه لقطاع غزة، كليه الاداب جامعه القاهره 1964

5-أسامه ابو نحل واخرون ، مسيرة المتغيرات السياسيه واثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ، من النشأة الى أوسلو ، دار الجندي ، القدس ، 2012

6-بيان نويهض الحوت .فلسطين القضيه الشعب الحضاره التاريخ السياسى من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917) . الطبعه الأولى .بيروت .دار الإستقلال للدراسات والنشر. 1991

7- جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ، الطبعة الأولى 2003

8-جمال البابا ، دراسه عن الاستيطان ، مكتب الرئيس مركز التخطيط 1996

9-جورج جقمان ، الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين ، بيروت «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 65 ابريل 2006

10-خميس ربحى بدوى ، المستوطنات فى قطاع غزه اصدار الجامعه الاسلاميه - غزه ، 1996

11-حسن أيوب، اتفاقات "أوسلو" واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني ، المكتب الوطني للدفاع عن الارض ، منظمة التحرير الفلسطينية

12-خليل الشقاقي، السلوك الإنتخابي بين الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، الإنتخابات الفلسطينية الثانية ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ط 1، كانون ثاني، 2007 .

13-خليل الشقاقي، وجهاد حرب: الإنتخابات الفلسطينية الثانية ، 2005 المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون ثاني 2007

14-خليل محمد محمود أبوعرب ، أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني ، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية - نابلس

15-خيريه قاسميه. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ، مركز الأبحاث . أيار/مايو 1973

16-سمير عوض، البيئة السياسية في فترة ما قبل الإنتخابات، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، كانون الثاني 2007

17-سليم المبيض، غزة وقطاعها ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987

18-عارف العارف ، نكبه فلسطين والفردوس المفقود ، الجزء السادس ، دار الهدى بيروت المكتبة العصرية ، بيروت 1956م .

19-عاطف إبراهيم عدوان . دراسات فلسطينيه . الطبعه الثانيه ، غزة . 1998 م

20-عبد الله الحوراني ، قطاع غزة 19 عاما على الاحتلال ، دار الكرمل ، رام الله ن 1994

21-فضل النقيب.الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. الطبعة الأولى.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيسان 1997

22-محمد مورو ، كتاب الانسحاب الإسرائيلي من غزة حقيقته وأبعاده ، القاهرة مكتبة جزيرة الورد 2005

23-ممدوح نوفل ، خطة فك الارتباط الإسرائيلية – أجندة شارون والخيارات الفلسطينية ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار – سلسلة "أوراق إسرائيلية"26 ، ابريل 2005

24-نزار أيوب ،تقرير التهجير القسري والتطهير العرقي انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين ، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس

25-نظام محمود بركات .الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق. ألطبعه الأولى.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .فبراير 1988

26-هشام عورتاني، الاصلاح في السياسات والمؤسسات الاقتصادية "تقييم مرحلي". مؤسسة فريدرتشناومن والملتقى المدني ، آب 2003.

27-وليد حسن المدلل.الاستعمار الصهيوني للضفة وغزة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، يناير 1992

28-يزيد صايغ، و شويرا جاريت ، في سياق خارطة الطريق وفك الإرتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، أب 2005

الدراسات

1-إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة ، د . محمود أبوالرب و د . حسين احمد ود. نايف ابو خلف ، قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية – نابلس

2-إخلاء المستوطنات ، مجلة الجيش ، يونس عودة ، العدد 244 – تشرين الأول، 2005

3-أزمة النظام السياسي الفلسطيني: التيار الثالث في السياق الفلسطيني (حول المفهوم والتطبيقات في

4-الاستيطان الاسرائيلي لقطاع غزة مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

5-الاستيطان ومخاطر تجزئه الوطن . السلطه الوطنيه الفلسطينيه . وزارة الاعلام غزه.اذار 1997

6-الآثار القانونية لاخلاء قطاع غزة ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، أحمد الغول و اياد القرا وصلاح عبد العاطي وحسن حلاسة ، رام الله – أيلول 2006

7-الأبعاد القانونية للأراضي المحتلة بقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، مركز غزة للحقوق

8- الابعـاد القانونيـة للانـسحاب الإسـرائيلي احـادي الجانـب –قـراءات اسـتراتيجية – مركـز التخطـيط الفلسطيني – السنة الأولى – العدد الثاني .

9-الانسحاب من غزة ، د.محمد حمزة ، مركز مقدس للدراسات ، فبراير2004

10- التداعيات الإقليمية والدولية للانسحاب من قطاع غزة وانعكاسها على الوضع الداخلي ، مركز أبحاث المستقبل ، أيلول 2005 – خلف خلف ، موقع ايلاف

11- التنمية والديمقراطية تيسير محيسن ،2004 موقع التيار الثالث

12- الجوانب القانونية للخطة فك الارتباط على إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني : Harvard University: جامعة هارفارد ، 20 أكتوبر 2004

13- الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة ، مركز الزيتونة للدراسات ، د. أحمد نوفل بيروت 2005

السلطة الفلسطينية.. والفلتان الأمني ، مجموعة من الأكاديميين ، المركز الفلسطيني للإعلام

14- الفساد في السلطة الفلسطينية ، وائل السعيد ، موقع القدس توك ، يونيو 2009

15- القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وأفاق المستقبل، رائد نعيرات

المستوطنات في قطاع غزة ، محمد الشيخ ، ابريل 2004 ، موقع دنيا الوطن

16- المضامين الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية للانسحاب الاسرائيلي من غزة ترجمة باحث للدراسات الناشر مركز باحث للدراسات، 2006

17- المستعمرات الإسرائيلية ، المركز الجغرافي الفلسطيني 1995م

18- المستوطنات الإسرائيلية ، المخابرات العامة 1996 ، دائرة الشؤون الإسرائيلية.

19-النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"سيناريوهات مستقبلية ، تيسير محيسن ، موقع التيار الثالث على الانترنت ، 18 يناير 2006

20- النظام السياسي الفلسطيني، بعد الإنتخابات التشريعية الثانية 2006 ، مها عبد الهادي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الآردن

21-تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني عادل مناع قراءه جديدة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

22-تداعيات الانسحاب من فطاع غزة ، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بير زيت

23-حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، سلسلة التقارير الخاصة (43)، رام الله، تشرين الثاني، 2005.

24-حول مستقبل المقاومة بعد الانسحاب من قطاع غزة ، مركز ابحاث المستقبل ، أغسطس 2005

25-خطة الانفصال ،الصهيونية في أزمة أيديولوجية عميقة ، ميخائيل شفارتس

26-خطة "فك الارتباط" إعداد وتوثيق: د.إبراهيم حمّامي أيلول 2005 ، المركز الفلسطيني للإعلام

27-خطة الاخلاء الاسرائيلية من قطاع غزة ، الهيئه العامه للاستعلامات ، 2005/08/13

28- خطة شارون لاعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الانسان الفلسطيني وليس إنهاء للاحتلال

29-خيار اسرائيل ما بعد خطة فك الارتباط" شلومو غازيت ، سيناريوهات اسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مؤسسة الايام ترجمة مدار تشرين أول 2005 / سلسلة أوراق اسرائيلية 30-دليل إسرائيل العام 2004 مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى

31-قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي: رؤية مستقبلية، الأستاذ أحمد خليفة ، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات ، بيروت بتاريخ 2005/11/17

32- فوز حماس في الإنتخابات التشريعية، الأسباب والنتائج، الإنتخابات الفلسطينية الثانية ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، علاء لحلوح ، كانون ثاني، 2007

33-في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، جواد أنظر الحمد، واياد البرغوثي مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 3، عمان 1999

34-موقف ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، أكتوبر 2004

35-مسح شامل للمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات (10)، مايو 2001

36-مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي ، إحسان مرتضى ، مجلة الدفاع الوطني ، بتاريخ (2005/4/1)

37-معابر قطاع غزة... شريان حياة أم أداة حصار؟ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، الطبعة الثانية: كانون الثاني 2009

الوثائق والبيانات

1-اتفاقيه جنيف الرابعه لعام 1949م

2-الرسائل المتبادلة بين رئيس شارون والرئيس الأمريكي خلال اجتماع 14 إبريل 2004

3-بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تعداد السكان في الضفه الغربية وقطاع غزة

4-بيان الإدارة العامة للأحوال المدنية في وزارة الداخلية الفلسطينية ، 3 يناير 2013م

5-تقرير اللجنة المركزية لنتائج الانتخابات الفلسطينية 2006

6-جريدة الوقائع الفلسطينية ، الجريدة الرسميه للسلطة الفلسطينية ، اعداد 2002 الى 2005م

7-خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر هرتسيليا ، 18 ديسمبر 2003

8-خطة الانفصال " – الإطار العام " ، 18 إبريل 2004

9-خطة فك الارتباط الإسرائيلية 6 يونيو 2004

10-رسالة من مدير شارون الوزراء إلى مستشارة الأمن القومي الأمريكية .

11- وثائق مؤتمر هرتسيليا اصدار مدار مركز الدراسات الاسرائيلية ، 2003م

12- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية ، الاطلس الفني – قطاع غزة ، غزة 1997

المقابلات الشخصيه

1-جميل مزهر (عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 في غزة

2-خالده جرار (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين) يوليو 2006 في رام الله

3-صالح زيدان (عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطيه لتحرير فلسطين) نيسان 2013 في غزة

4-سفيان ابو زايدة (قيادي في حركة فتح) نيسان 2013 في رام الله – اتصال هاتفي

5-محمود الزهار (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس) نيسان 2013 في غزة

6-وليد العوض (عضو المكتب السياسي لحزب الشعب) نيسان 2013 في غزة

7-يحيى موسى (عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس) نيسان 2013 في غزة

المراجع المترجمة

1-اسرائيل شاحاك ، الصهيونيه بحقيقتها الكامله ، القدس ، 1975

2-ديفيد ماكوفسكي – خطة أولمرت أحادية الجانب –ترجمة وتعقب – ساجي خليل

3- دان شافتان ، كتاب السياسات الفلسطينية وفك الارتباط الاسرائيلي ،مركز سابان لسياسات الشرق الاوسط لمعهد بروكنغز ، نيسان 2005

4- جون ودافيد كيميشى .الدروب السريه . الطبعه الأولى . بيروت : منشورات فلسطين المحتله . 1981

5- جيفري اورسون المستوطنات والمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية المركز القومي للدراسات غزة 1997

6-فكتوريا والتز، لقد اغتصبتمونا أرضنا (سياسات الإستيطان الصهيونى فى فلسطين فى مئة عام) .

7-يواخيم شيشا . منشورات المنظمه الإسلاميه للتربيه والعلوم والثقافه _إيسيسكو 1993م

8-يوسى ألفر . المستوطنات والحدود مارس 1995

المراجع الاجنبية

1- Clyde R. Mark - Israel's Proposal to Withdraw from Gaza- CRS Report for The Library of Congress- February 2, 2005 Congress

2- Gorenberg, Gershom, "Reasonable Doubt," Jerusalem Report, August, 2004.

3- Plett, Barbara, "Israeli Settlers' Extreme Devotion," BBC News, October 1, 2004

4- Declaration of Principles, Article V, Number 3. September 13, 1993

5- Reuven Erlich - Israel's Unilateral Withdrawals from Lebanon and the Gaza May2011، Military and Strategic Affairs ،Strip

6- UNOCHA, The Humanitarian Monitor in occupied Palestine territories, n 1, Jerusalem, May 2006

7- The ICRC Advisory Service on International Humanitarian Law: The Siege on the Gaza Strip- 2007

تمت الدراسه بحمد الله